بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣١٥ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ١٦ رمضان ١٤٣٩ هـ - ١ حزيران ٢٠١٨ م

اشكالات ما بعد التشكيل!

يحبس اللبنانيون أنفاسهم بانتظار استحقاقين هامين، هما تشكيل الحكومة وصياغة البيان الوزاري. لكن ما بعدهما قد يكون أكثر حساسية، لأن الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل، فحزب رئيس الجمهورية بات يحمل اسم «تكتل لبنان القوي»، والرئيس نفسه بات ينادى: «الرئيس القوي» حتى القوات اللبنانية باتت تسمى «تكتل الجمهورية القوية»، واجتماعات مجلس الوزراء في معظمها تعقد في قصر بعبدا وليس في القصر الحكومي، وهي كلها برئاسة العماد عون. أما رئيس الحكومة فسيكون في حرج شديد للخروج من هذا الخلل، خاصة أن الأحزاب الكبرى تتزاحم على احتجاز الحقائب السيادية، ارضاءً للحزب أو للطائفة أو للمنطقة.. فأين سيكون «تيار المستقبل» والرئيس سعد الحريري من هذا الزحام وهذا التدافع.. خاصة في ظل الاهتزاز الذي أصاب تيار المستقبل بعد الانتخابات؟! وهذا ما قد يستدعي تشكيل لجنة دستورية تحدد الصلاحيات والحصص من جديد، وعندها يمكن للرئيس الحريري أن يفتح أوراقه من جديد، بصرف النظر عن مدى مكاسبه الانتخابية التي تحققت، خاصة أنه يتمتع بدعم كبير من زملائه المحتملين في موقع رئاسة الحكومة، وهذا ما لم يتوفر قبل الآن لأي رئيس محتمل.

تشكيل الحكومة بين الصلاحيّات وتوزيع الحقائب!

الدعوة لمكافحة الفساد بين الأهداف السياسيّة والواقع المتردّي

إسرائيل تحتجز سفينة الحريّة وتقودها لميناء أسدود

طائرات غزة الورقيّة الحارقة خسائر بالملايين للمزارعين الإسرائيليّين

دروس روسيّة للنظام السوري

الحضور السياسي والعسكري

الجيش الروسي يتلقى صفعة جديدة في دير الزور

البرلمان العراقي يتدخل ويطلب إلغاء انتخابات الخارج

محافظ كركوك: ثبوت وقوع «تلاعب» بالانتخابات بعد فحص صندوق اقتراع

السعودية: كلام ماكرون عن احتجاز الحريري غير صحيح

نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» عن مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية أن «ما ذكره فخامة الرئيس الفرنسي في لقائه مع قناة «بي إف إم» التلفزيونية بأن المملكة احتجزت دولة رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري هو كلام غير صحيح».

وذكر المصدر بأن المملكة العربية السعودية كانت وما زالت تدعم استقرار وأمن لبنان وتدعم دولة الرئيس الحريري بكل الوسائل، مضيفاً أن «كل الشواهد تؤكد بأن من يجر لبنان والمنطقة إلى عدم الاستقرار هو إيران وأدواتها مثل ميليشيا حزب الله الإرهابي المتورط في اغتيال دولة رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وقتل مواطنين فرنسيين في لبنان، إضافة إلى مد إيران للميليشيات الإرهابية بما فيها ميليشيات الحوثي بالأسلحة والصواريخ الباليستية التي تستخدمها ضد المدن السعودية».

جنبلاط: القانون ١٠ استكمال لتدمير سورية

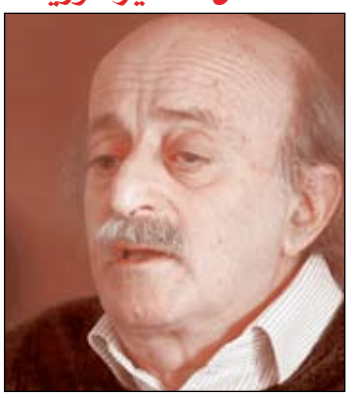

غرد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عبر «توتير» غامزاً من قناة وزير الخارجية جبران باسيل، وقال: «يقوم البعض من موقع التغطية على حقيقة النوايا بالاتصال بـ(وزير الخارجية السوري وليد) المعلم في سورية وبـ(الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو) غوتيريش في الأمم المتحدة، مستوضحاً حول القانون رقم ١٠».

ولفت إلى أن «هذا القانون هو استكمال تدمير سورية من قبل النظام ومن قبل داعش وهما وجهان لعملة واحدة». وسأل: «ماذا يريد هذا البعض الذي يتظاهر بجهله حول نوايا النظام».

وفي تغريدة أخرى توجه جنبلاط «إلى جميع الرفاق والمناصرين وأصدقاء الشهيد علاء ابي فرج» وقال: «آجلا ام عاجلا ستأخذ العدالة مجراها. لكن اتمنى الا تدخلوا في سجالات عقيمة ومسيئة مع أي كان من صغار النفوس من خلال التواصل الاجتماعي. سيبقى علاء فينا وينتصر».

«لبنان القوي»: حصة الرئيس غير قابلة للنقاش

أكد أمين سر «تكتل لبنان القوي» النائب إبراهيم كنعان أن «تأليف الحكومة هو من صلاحية رئيس الجمهورية والرئيس المكلّف، وهذا الموضوع يعني أن النظام الديموقراطي البرلماني في لبنان سيعطي الأساس للانتخابات النيابية لتحديد الأحجام والتي ستكون الأساس الذي يرتكز عليه الرئيسان للتكليف».

وقال كنعان بعد اجتماع التكتل برئاسة الوزير في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل: «علينا بحصّتنا أو بحجمنا، وبالتالي أعطينا مطالبنا للرئيس المكلف (الرئيس سعد الحريري) ورؤيتنا والخيارات السياسية التي نراها مستقبلاً وما نطمح لتنفيذها كتكتّل، وبالتأكيد الرئيس المكلف سمع مطالب غيرنا وسيتم عرض المواقف بعد جوجلتها مع رئيس الجمهورية ويبنى على الشيء مقتضاه».

وقال: «بما يتعلق بحصة رئيس الجمهورية، هذا أمر غير قابل للنقاش، لا نناقش فيه ولا يناقش فيه غيرنا. وهذا موضوع متّبع وهو ميثاقي ودستوري، لا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يناقش فيه لأنه أمر محسوم ومبتوت، إن على صعيد الاجتهاد أو القانون أو الممارسة، هذا أمر لا أعتقد أنه يستوجب البحث فيه».

إخلاء سبيل سوزان الحاج ومنع المحاكمة عن عيتاني

بفارق ٢١ يوماً بين مدة توقيفها البالغة ٨٩ يوماً، وتوقيف الفنان المسرحي زياد عيتاني ١١٠ أيام، أخلي سبيل المقدم في قوى الأمن الداخلي سوزان الحاج، بعد اتهامها بجرم الافتراء الجنائي بموجب القرار الاتهامي الذي أصدره قاضي التحقيق العسكري الأول رياض أبو غيدا، والذي منع فيه المحاكمة عن عيتاني لعدم ارتكابه أي جرم.

فيما أحال الحاج وايلي غبش موقوفاً أمام المحكمة العسكرية للمحاكمة سنداً إلى المادة ٤٠٣ من قانون العقوبات التي تصل عقوبتها القصوى إلى السجن عشر سنوات وفي فقرتها الثانية التي تنص على أن «مَن قدّم شكاية أو أخباراً إلى السلطة القضائية أو إلى سلطة يجب عليها إبلاغ السلطة القضائية فعزا إلى أحد الناس جنحة أو مخالفة يعرف براءته منها أو اختلق عليه أدلة مادية على وقوع مثل هذا الجرم عوقب بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات. وإذا كان الفعل المعزو يؤلف جناية عوقب المفتري بالأشغال الشاقة الموقتة عشر سنوات على الأكثر».

طربيه: القطاع المصرفي مستقل عن السياسة

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إبلاغ الأسواق الدولية أن «القطاع المصرفي ليس تحت أي تأثيرات سياسية، وهو يعمل بصورة مستقلة عن كل العمل السياسي في البلد، ويخدم كل اللبنانيين»، مؤكداً «أننا نحترم القواعد الدولية ولسنا تحت أي تأثيرات لها طابع سياسي أكان ذلك في لبنان أو في المنطقة».

كلام طربيه جاء خلال زيارته على رأس وفد من الجمعية، وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في الوزارة.

وقال: «أبلغنا الأسواق الدولية أن القطاع المصرفي ليس تحت أي تأثيرات سياسية، وهو يعمل بصورة مستقلة عن كل العمل السياسي في البلد، ويخدم كل اللبنانيين، وإذ نعمل في ٣٣ دولة خارج لبنان، نؤكد أننا نحترم القواعد الدولية ولسنا تحت أي تأثيرات لها طابع سياسي أكان ذلك في لبنان أو في المنطقة».

وأطلع طربيه باسيل على أجواء الاتصالات الدولية التي تقوم بها الجمعية مع مراكز القرار المالي أميركياً وأوروبياً، «والتي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي اللبناني ومصلحة لبنان» على حدّ تعبيره.

أبي خليل: وافقت على خطتَي الاستكشاف في البلوكين ٤ و٩

أعلن وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل انه وافق على خطتي الاستكشاف في بلوك رقم ٤ ورقم ٩، لافتاً الى أن المرحلة الأولى من الاستكشاف التي تبدأ اليوم ستمتد على فترة ٣ سنوات.

ولفت ابي خليل في مؤتمر صحافي عقده في الوزارة، بحضور ممثلي هيئة إدارة قطاع البترول، وممثلين عن شركة «توتال ليبان»، وخصص لعرض آخر المستجدات في قطاع النفط، الى أن الجدول الزمني الذي يفضي إلى حفر أولى الآبار في ٢٠١٩ يتطلّب إنجاز كل الخطوات من دون تأخير مع الوزارات الأخرى، موضحاً أن مواقع الحفر تمّ اختيارها بهيكليات وفق أعلى نسبة وأكبر احتمال للاكتشاف التجاري. وأكد أن إطلاق دورة التراخيص الثانية سيتطلب نحو ١٢ شهراً وسنلزم عدداً آخر من البلوكات، لافتاً الى أنه سيتمّ التحضير لدورة التراخيص الثانية خلال الأشهر الستة المقبلة لإطلاقها في أواخر سنة ٢٠١٨ وبداية ٢٠١٩. وقال: «نريد إنتاج النفط والغاز ولا نريد إحداث أيّ ضرر بالبيئة، وهناك تحضير لقاعدة لوجستية لخدمة الحقول النفطية».

المشنوق يغيب عن إفطارات بيروت

لوحظ أن وزير الداخلية نهاد المشنوق ما زال غائباً عن معظم الإفطارات التي تشهدها العاصمة بيروت، وكان آخرها إفطار دار الأيتام المركزي في البيال، حيث ابلغ المسؤولين في الدقائق الاخيرة عدم تمكنه من المشاركة في هذا الافطار الكبير، الذي حضره الرؤساء سعد الحريري ونجيب ميقاتي وفؤاد السنيورة وتمام سلام، ومفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان وممثل عن الرئيس نبيه بري وشخصيات سياسية وروحية.

الراعي من باريس: نتخوف من التوطين

وصف البطريرك الماروني الكاردينال مار بشاره بطرس الراعي في لقاء مع الإعلاميين من مقر إقامته في «البريتسول» الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بـ«رجل المسؤولية»، وقال: «تحدثنا معه عن الوضع الاقتصادي اللبناني، لا سيما مؤتمر سيدر والاصلاحات المطلوبة في لبنان بغية تسهيل دعم لبنان».

وجهة نظر

حكومة من أربعين وزيراً!!

بقلم: أيمن حجازي

تبدو الحكومة المقبلة مثقلة بالطموحات والمطامع حيث تبرز مطالبات القوى السياسية بالمقاعد الوزارية التي تعتبر متلائمة مع الأحجام والأوزان التي ترتبت عن الانتخابات النيابية التي جرت في السادس من أيار الماضي. وتنزع بعض القوى الى المبالغة في مطالبها التي يفترض أن تعرقل التأليف وتؤخره بعض الشيء أو تعقد هذا التأليف إن تداخلت العوامل الاقليمية والمحلية السلبية.

ويبرز في طليعة المطالبات ما يسعى اليه «تكتل لبنان القوي» برئاسة جبران باسيل الذي يقول إنه حاز في البرلمان الجديد ٢٩ مقعداً نيابياً، ما يخوله الحصول في الحكومة المقبلة على ستة مقاعد نيابية يضاف اليها خمسة مقاعد من حصة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ما يمكّن التيار الوطني الحر من الحصول على الثلث المعطل في أي حكومة ثلاثينية. أما حركة أمل، فإنها متمسكة بحصتها السابقة من ثلاثة وزراء شيعة من بينهم من يتولى وزارة المالية التي يعتبرها رئيس المجلس النيابي نبيه بري من الحصة الشيعية في حكومات ما بعد الطائف وفق عرف وارد في في مداولات مؤتمر الطائف ومكرس في تفاهم قائم بين الرئيس بري نفسه والرئيس الراحل رفيق الحريري. هذا في الوقت الذي أقدم فيه الطرف الآخر في الثنائية الشيعية ممثلاً بحزب الله على المطالبة بمقعد وزاري شيعي ثالث يضاف الى المقعدين الوزاريين اللذين كان يحتلهما في الحكومة الثلاثينية المستقيلة. وقد أضاف «حزب الله» الى هذا المطلب مطلب موضوعي آخر تمثل بإنشاء وزارة للتخطيط العام وأعرب عن الرغبة في اسنادها الى أحد مرشحيه لتولي المناصب الوزارية الثلاثة موضوع البحث.

وفي العودة الى المقلب المسيحي من التمثيل الوزاري المسيحي، تبرز مطالبة حزب «القوات اللبنانية» بتنفيذ مفاعيل «تفاهم معراب» بين الحزب والتيار الوطني الحر، ويقضي هذا التفاهم وفق ما تؤكده أوساط «القوات» بإعطاء الحزب والتيار عدداً متساوياً من المقاعد الوزارية. ويقود هذا المعطى السياسي الذي يبرزه القواتيون الى القول بإلزامية أي اتفاق ثنائي بين الأطراف السياسية تجبر رئيس الحكومة على تنفيذ مفاعيل ذلك الاتفاق المفترض.

وعند الانتقال إلى الضفة الدرزية نجد احتداماً قائماً بين الجنبلاطية والارسلانية من جديد حول المقعد الدرزي الثالث في أي حكومة ثلاثينية مفترضة، حيث يفترض الحزب التقدمي الاشتراكي أن هذا حقه الطبيعي بعد أن تمكن من استعادة المقعد الدرزي في بعبدا، وبعد أن أعلن النائب أنور الخليل شكلاً من أشكال الولاء للزعيم وليد جنبلاط، ما أتاح لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي لملمة سبعة مقاعد نيابية درزية من أصل ثمانية. ويضيف الاشتراكيون أن المقعد الدرزي الثامن قد ترك من قبلهم شاغراً فسحاً في المجال للتيار الارسلاني بأن يتمثل في المجلس النيابي من خلال الأمير طلال ارسلان «الذي لا يليق به استعارة ثلاثة نواب مسيحيين موارنة الى كتلة نيابية مصطنعة كي يُستولى على المقعد الوزاري الثالث». ويغدو المشهد السنّي مفتوحاً على محاولة حريرية تستحوذ على المقاعد السنّية الستة في أي حكومة ثلاثينية مفترضة للحؤول دون تسلل أي من أصدقاء «حزب الله» السنة المبعثرين الذين لم يتمكنوا من الالتقاء في كتلة نيابية واحدة تخولهم فرض وزير سنّي في الحكومة المقبلة. أما تيار المردة وحزب الكتائب فكل منهما يطالب بمقعد وزاري مع الاختلاف بنوعية هذا المقعد الوزاري الذي لا يريده الزعيم سليمان فرنجية هامشياً.

لتلبية طلبات الكتل والقوى السياسية قد نحتاج الى حكومة من أربعين وزيراً حيث يبدو المحذور الأساسي في الاشكالية أن هذه الحكومة المفترضة ستكون عرضة لاستحضار سيرة علي بابا وأبطاله المنثورة أخبارهم في تضاعيف كتب التاريخ «العربي المجيد».

الجماعة الإسلامية تدعو إلى الإسراع في تشكيل الحكومة واعتماد مبدأ المداورة.. والفصل بين النيابة والوزارة

رأى المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان أن انطلاق مسار تشكيل الحكومة دون الالتفات إلى ما شاب العملية الانتخابية من فقدان أصوات، وحديث عن تزوير، يطعن في العملية الديمقراطية وفي نزاهتها وشفافيتها، ويسيء إليها بشكل كبير، ولكن على الرغم من ذلك، فإننا في الجماعة الإسلامية نؤكد الآتي:

– ضرورة الإسراع بتشكيل حكومة عادية غير موسّعة، وعدم التسرّع في إعلان تشكيلة حكومية تعكس حجم المحاصصة الوزارية، وتكون عبارة عن جوائز ترضية لبعض القوى السياسية، ما يرهق كاهل الخزينة المثقلة بالديون، ويزيد من عبء الدين العام الذي أرهق كاهل المواطنين.

– اعتماد مبدأ المداورة بين الوزارات، بحيث لا تكون أية وزارة من الوزارات حكراً على أي جهة سياسية أو مكوّن من المكوّنات.

– الفصل بين الوزارة والنيابة، حتى يتمكّن النواب من القيام بدورهم في مراقبة ومحاسبة الوزراء، وحتى لا يتم استغلال الوزارات لتعويض أكلاف المعارك الإنتخابية التي حصلت.

آملين أن تتمتّع الحكومة المقبلة، والوزراء الذين ستضمهم، بالشفافية الكاملة.

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد /١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

الوزارة القادمة حكومة قويّة أم زعماء أقوياء؟

يفاخر اللبنانيون بأنهم في بلد ديمقراطي، واعتبروا اجراء الانتخابات النيابية انجازاً ديمقراطياً حضارياً طال انتظاره، منذ عام ٢٠٠٩، وأن هذا الانجاز سوف يحاصر الفساد وينشر الأمن والاستقرار، بعد أعوام من الفوضى والتراجع الأمني والاقتصادي. لكن ما يقع في الساحة السياسية بعد اجراء الانتخابات والبدء بعملية تشكيل الحكومة لا ينسجم مع هذه التوقعات.. لا سيما سيادة الحرية والديمقراطية.

تعرّضت الانتخابات النيابية لكثير من الطعون، والاتهام بالتزوير والتدخل في النتائج التي أعلنت. وعلى الرغم من أن أحداً لم يمنع مرشحاً من أن يتقدم بطعن أمام المجلس الدستوري حول عمليات الاقتراع أو احتساب الأصوات أو اعلان النتائج، فإن الطعون التي جرى إعلانها لم تتوفر فيها الاثباتات والأدلة التي يشترطها المجلس الدستوري، وبالتالي فإن معظم الطعون المقدمة، أو كلها، هي مجرد طعون سياسية وإعلامية، بينما كان الواجب يقضي بأن تتولى هيئة الإشراف على الانتخابات ملاحقة هذه الطعون وتقصي الوقائع التي أدت إليها، مما لا يتوفر للمواطن العادي أو المرشح. ولو عدنا الى الانتخابات العراقية التي جرت يوم ١٢ أيار الجاري، لوجدنا أن هيئة الإشراف على الانتخابات حققت في الاتهامات لمجرد طرحها أمام وسائل الإعلام، وأصدرت قرارات بشأن نتائج الانتخابات في بعض المحافظات العراقية، كما أبطلت نتائج الانتخابات التي جرت في الخارج، بعد الطعن بعدالتها. أما نحن في لبنان فقد اعتبر الجميع أن النتائج الأولية للانتخابات هي نتائج نهائية، رغم الكثير من الطعون، لا سيما في نقل صناديق الاقتراع، وما أحاط بعمليات الاقتراع في الخارج ونقل الصناديق الى لبنان. وهذه كلها منوطة بوزارة الداخلية، التي يتولاها الوزير نهاد المشنوق، الذي تحيط باسمه شوائب كثيرة بعد الانتخابات، لا سيما ضمن اطار تياره السياسي.

نعود الى الديمقراطية اللبنانية، فبعد اجراء الانتخابات يجري رئيس الجمهورية مشاورات ملزمة لاختيار رئيس الحكومة، حتى يكلفه رئيس الجمهورية بأن يجري مشاورات لتشكيل الحكومة، ليبدأ استشاراته مع الكتل النيابية التي يرى أن تتشكل منها الحكومة. وهنا لا بدّ من تفعيل القاعدة الديمقراطية التي تقضي بأن يشكل رئيس الأغلبية النيابية حكومته ويرفعها الى رئيس الجمهورية، تمهيداً لاعتمادها وتقديمها الى المجلس النيابي كي تنال الثقة. وهنا لا بدّ من التذكير بأن الأصل في تشكيل الحكومات أن تكون من فريق رئيس الوزراء والقوى السياسية المؤيدة له أو المتعاونة معه، وتسري على هؤلاء تسمية «الموالاة» بينما ليس من الضروري تمثيل قوى المعارضة في الحكومة، حيث يبقى نواب المعارضة في المجلس النيابي، يتولّون مراقبة أداء الحكومة ومحاسبتها، وصولاً الى حجب الثقة عنها إذا استدعت ممارساتها ذلك.

أما نحن في لبنان، فقد سادت في أوساطنا السياسية تسمية «حكومة الوحدة الوطنية» وهذا يعني أن تتمثل كل القوى السياسية في الحكومة، مما يجعل المعارضة السياسية وتصويب أداء الحكومة داخل مجلس الوزراء وليس في مجلس النواب. والأسوأ هو ان تضم الحكومة ممثلين عن كل القوى السياسية، بقدر ما تملك هذه الكتل من نواب، وبذلك تنعدم الديمقراطية التي تقوم على موالاة ومعارضة، ويتحول المجلس النيابي الى قاعة اجتماعات موسمية، لانتخاب رئيس الجمهورية ومنح الثقة للحكومة، أما تصويب أداء الحكومة، ومحاسبة الوزراء، فذلك ما لا محل له في المجالس النيابية اللبنانية، لأنه يجري عبر وسائل الإعلام بين ممثلي القوى السياسية المشاركة في الحكومة.

الأمر الذي يعتبر تراجعاً في الحياة الديمقراطية اللبنانية هو التحوّل الذي أصاب صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء نفسه، فمن المعروف بعد دستور الطائف أن السلطات الاجرائية باتت منوطة بمجلس الوزراء، وهو «السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن صلاحياتها وضع السياسة العامة للدولة، والسهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على كل أجهزة الدولة..»، و«يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص، ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر..»، لذلك فقد أقيم مقر خاص لمجلس الوزراء بعد اتفاق الطائف مقابل المتحف الوطني، الى أن تولى الرئيس رفيق الحريري ترميم ما يسمى «السراي الكبير» لتكون مقراً لمجلس الوزراء. أما أن تكون اجتماعات مجلس الوزراء في قصر بعبدا، حيث القصر الجمهوري، فذلك ما لا مكان له في الدستور، حيث بات أعضاء الحكومة (ورئيسها) أقرب إلى أن يكونوا جزءاً من فريق عمل رئيس الجمهورية ومستشاريه ومستشاراته في «قصر الشعب»، وهذا ما يستدعي أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة جلسات الحكومة، لأنها في معظمها تعقد في قصره وليس في المقر الرسمي للحكومة.

لعل السبب في ذلك ان الرئيس سعد الحريري إبن عائلة تقليدية يحترم فيها الصغير الكبير، وهو صغير السن قياساً بالرئيس ميشال عون الذي تخطى الثمانين، لكن الممارسات الأبوية التي باتت تقليدية هذه الأيام، أصبحت عرفاً معمولاً به في كل المجالات، خاصة أن فريق رئيس الجمهورية أطلقوا عليه اسم «الرئيس القوي»، وعلى حزبه السياسي (التيار الوطني الحر) اسم «تكتل لبنان القوي» مما دفع الدكتور سمير جعجع لأن يطلق على حزبه اسم «تكتل الجمهورية القوية»، كل ذلك اندفاعاً الى موازاة تحالف حزب الله وحركة أمل تحت عنوان «الثنائي الشيعي».

وما يؤمله اللبنانيون من الحكومة التي يجري تشكيلها، ليس أن تكون مؤلفة من ثلاثين أو ٣٢ وزيراً، ولكن أن تكون حكومة فاعلة، تعالج الشأن السياسي والاقتصادي.. لأن البلد لا يحتاج كثيراً الى وزير للفساد وآخر لشؤون المرأة وثالث لشؤون القصر الجمهوري ورابع للمجلس النيابي.. كل ذلك ارضاء للكتل النيابية، وهدراً للأموال والمخصصات فيما لا طائل تحته.

الدعوة لمكافحة الفساد.. بين الأهداف السياسيّة والواقع المتردّي

تنشغل الساحة السياسية في هذه الأيام بعملية تشكيل الحكومة الجديدة، ورغم المطالب الكثيرة التي أبداها رؤساء الكتل النيابية سواء لناحية الحقائب المطلوبة أو لأعدادها، يبدو الرئيس المكلف لتشكيل الحكومة سعد الحريري متفائلاً جداً بتشكيل سريع للحكومة الجديدة، فقد اعتبر بعد ختام يوم المشاورات الطويل مع الكتل النيابية انه «كان هناك تعاون كبير بين الجميع لتسهيل تشكيل الحكومة، وكان الجميع متوافقين على أن علينا التسريع في تشكيلها بسبب التحديات الإقليمية والاقتصادية التي نواجهها في البلد. ولا شك في أن هدف الجميع هو العمل لتحسين الاقتصاد الوطني وتقوية مؤسسات الدولة».

ويبدو من كلام الرئيس سعد الحريري أن هناك رغبة كبيرة من كل الكتل بولادة سريعة للحكومة لمواجهة التحديات التي يواجهها لبنان، ولا سيما على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وفي هذا الإطار برزت حركة سياسية لافتة الى جانب التحركات القائمة لتشكيل الحكومة الجديدة، وهذه الحركة يتزعمها «حزب الله» ويشدد فيها على شعار مكافحة الفساد في إدارات الدولة والشأن العام الذي رفعه خلال الانتخابات النيابية. وفي هذا الصعيد شكل اللقاء الذي جمع بين السيد حسن نصر الله والرئيس نبيه بري، وهو الأول بين الرجلين منذ سبع سنوات حدثاً لافتاً، أولاً لأنه جاء خلال الحديث عن تشكيل الحكومة الجديدة وشكلها وحجمها ودورها، وثانياً لأنه تناول مفصّلاً الدور الجديد لـ«حزب الله» في الحكومة الجديدة وخصوصاً ما يتعلق بملف محاربة الفساد، وقد احتل ملف محاربة الفساد مساحة لا بأس بها من المناقشات بين نصر الله والرئيس بري الذي أكد أنه كان ولا يزال في مقدم من يخوض الحرب ضد الفساد.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما الذي يريده «حزب الله» من مكافحة الفساد في الدولة؟

قد يبدو هذا السؤال غريباً بعض الشيء، خصوصاً في ظل حالة الاهتراء والفساد الذي ينخر في مؤسسات الدولة، ما أوصل الأمور الى ما هي عليه الآن، وخصوصاً لناحية تردي الحالة الاقتصادية التي أصبحت الشغل الشاغل للبنانيين.

إلا أن إلقاء نظرة عامة على الفترة السابقة يفيد بأن الفساد كان حالة مشتركة بين مختلف القوى المشاركة في الحكومة، وقد كان «حزب الله» يبرر عدم محاربته للفساد في الدولة بانشغاله في المقاومة وفي الحرب بسوريا وان الأولوية السياسية هي لـ«حماية المقاومة» من الهجمات التي تستهدفها محلياً وخارجياً، وأن هذا الهدف يتقدم على ما عداه من الأهداف الأخرى.

لكن يبدو أن التطورات المتسارعة في المنطقة، وخصوصاً في ظل المواجهة المفتوحة بين أميركا وإيران على خلفية الملف النووي الإيراني، وفي ظل تردي الوضع الاقتصادي والعقوبات الأميركية والخليجية على «حزب الله» كان لا بدّ بعد استقرار الوضع نسبياً في سوريا لمصلحة المحور الإيراني ان يتجه «حزب الله» الى الالتفات الى الوضع الداخلي اللبناني من أجل توفير الحماية السياسية للمقاومة، وهذا ما تحقق عبر نتائج الإنتخابات النيابية، كما قال السيد نصر الله، وأيضاً عبر دور فاعل في الدولة مختلف بالكامل، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بأداء مختلف لـ«حزب الله» في الدولة ومؤسساتها، ولا سيما في العمل الحكومي.

وفي هذا الإطار يأتي شعار مكافحة الفساد في الدولة الذي يبدو أنه أصبح ضرورياً في هذه المرحلة، خصوصاً في ظل اللهجة الأميركية على «حزب الله» التي لم تتضح بعد آفاقها وأبعادها التي تشارك فيها السعودية ودولة الإمارات بكل قوة.

لكن بعيداً عن الغايات السياسية للحملة على الفساد التي يرفعها «حزب الله»، هل يمكن «حزب الله» محاربة الفساد وحيداً؟

في لقاء مع القضاة السبعة الجدد الذين عُيِّنوا في مجلس القضاء الأعلى، خاطب الرئيس عون القضاة قائلاً إن «للقضاة دوراً أساسياً في اجتثاث الفساد، وهم مدعوون الى القيام بدورهم كاملاً في مساعدة الدولة في معركتها المقبلة ضد الفساد». وهذا الكلام جميل ولا خلاف عليه بين اللبنانيين، لكن واقع الحال يقول غير ذلك، وفي أكثر من ملف خلال فترة عمل الحكومة السابقة. فعلى سبيل المثال ملف بواخر الكهرباء ومعمل دير عمار، الذي دار جدال كبير حولهما لناحية شفافية المناقصات والتلزيمات وكلنا يذكر الاتهامات المتبادلة بين الوزير جبران باسيل ووزير المالية علي حسن خليل حول ملف الكهرباء، وقد وصلت الى حد الاتهام بالسرقة من قبل الوزير علي حسن خليل للوزير جبران باسيل، ومع ذلك وبعد الانتخابات النيابية وقبل يوم من انتهاء مهام الحكومة مُرِّر ملف الكهرباء كما كان يريد الوزير جبران باسيل الذي قال: «الحكومة أقرت ما كنا نطالب به من الأول بملف الكهرباء لأن هذا هو الحل».

وهناك ملف تعيين مدير عام لتلفزيون لبنان الذي ما زال متعثراً رغم سلوك وزير الإعلام ملحم رياشي الطريق القانوني لاختيار المدير من طريق مجلس الخدمة المدنية، والسبب كما هو معروف رفض التيار الوطني لهذا الاختيار.

باختصار، محاربة الفساد مطلب كل اللبنانيين، لكنه يتطلب أولاً إرادة سياسية حقيقية، ورغبة لدى المسؤولين في الدولة بالسير في محاربة الفساد.

فهل هذا ممكن؟■

بسام غنوم

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

تشكيل الحكومة.. بين الصلاحيّات وتوزيع الحقائب!

بقلم: وائل نجم

أنهى الرئيس المكلف تشكيل الحكومة، سعد الحريري، استشاراته غير الملزمة لتشكيل الحكومة بعد أن استمع إلى مطالب الكتل النيابية والنواب المستقلين، وقد كانت هذه المطالب برمتها عالية السقف، وكثيرة ومتشعبة وتفتقر إلى الواقعية والموضوعية وحس المسؤولية في تقديم مصلحة البلد على المصالح الفئوية والحزبية وحتى الشخصية الضيقة في وقت يعاني فيه لبنان من أزمات على مختلف المستويات، ويعيش في محيط ملتهب قد تنفجر الأوضاع فيه في أية لحظة، وهو بالطبع ما يحتاج إلى مقاربات مسؤولة في ملف تأليف الحكومة.

بادئ ذي بدء لا بدّ من التذكير بأن الاستشارات النيابية التي أجراها الرئيس المكلف ليست ملزمة له أثناء تقديم تشكيلته الحكومية، ولكن لا بدّ من توضيح مسألة، وهي أن الرئيس المكلف لا يملك أغلبية مطلقة في المجلس النيابي تخوّله الاستغناء عن الكتل النيابية، وبالتالي فهو محكوم لها حتى يتمكن من نيل ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابي، فضلاً عن أن الظرف السياسي الذي نعيشه يدعو إلى تشكيل حكومة موسعة تتمثل فيها كل الأطراف المشاركة في المجلس النيابي، وبالتالي فإن ذلك يعقّد المهمة أكثر بكثير من مسألة تشكيل حكومة منسجمة ولو بأغلبية طفيفة في المجلس.

من هنا تبرز حاجة الرئيس المكلف إلى إشراك القوى السياسية التي لها كتل نيابية وازنة في الحكومة حتى يحظى بثقة نوابها في المجلس، وإلا فإنه قد يكون أمام امتحان عدم نيل الثقة، ولذلك تلعب القوى السياسية دوراً مؤثراً في عملية تشكيل الحكومة من خلال فرض شروطها على الرئيس المكلّف، وهذا يعكس في الحقيقة الأزمة في بنية النظام السياسي القائم على التوافق وعلى ما يُسمّى «الميثاقية»، حتى إن مكوّنات صغيرة في البلد باتت تطالب بتمثيلها في الحكومة، وهو كما قلنا يعكس ضعفاً وخللاً في بنية النظام السياسي.

الأصل في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية أن يكلّف رئيس أكبر كتلة نيابية بتشكيل الحكومة، وله أن يتواصل مع القوى السياسية والكتل النيابية والتفاوض معها وصولاً إلى أي اتفاق مع أية كتلة أو مجموعة كتل لتحقيق الأغلبية المطلقة في المجلس النيابي لضمان ثقة المجلس للحكومة، وبذلك تنطلق الحكومة وتعمل وتتحوّل القوى والكتل التي لم تشارك فيها إلى معارضة تراقبها وتحاسبها على أي خلل أو تقصير أو تجاوز للقانون، وبذلك تُحمى مصالح المواطنين، ويكون مبدأ المحاسبة هو الأساس، وبالمناسبة هو أول خطوة جدّية في ملف مكافحة الفساد إذا كانت القوى السياسية جميعها جادة في هذا الموضوع.

ما يجري اليوم يختلف جذرياً عن قواعد الديمقراطية البرلمانية، وهو نوع من التجاوز المفضوح والمكشوف لهذه الأسس، ويعكس حجم القوى الفعلية على الأرض إذ إن بعض القوى بإمكانها إفساد كل الحياة السياسية، وضربها، بل وضرب البلد إذا لم تكن الأمور على مزاجها ووفق أهوائها السياسية. إذاً، نحن في الحقيقة لسنا أمام نظام ديمقراطي برلماني. نحن أمام «بلطجة» تفرض ما تريد، وتفسد ما تريد.

صلاحية تأليف الحكومة حصراً بالرئيس المكلف، وليس لأي طرف آخر، أو شخصية أخرى في النظام الحق في التدخل في عملية التأليف. لكل كتلة نيابية أو قوة سياسية أن تطلب وترفع ما تريد من الشروط والمطالب لدخول الحكومة وإعطاء أصوات نوابها إلى الحكومة المؤلّفة، ولكن عندما يتجاوزها الرئيس المكلف ويتمكن من الحصول على ثقة أغلبية النواب لأية تشكيلة يتقدّم بها، فليس من حق أي طرف أو جهة أن يفسد هذا الأمر، بل يمكنه أن يتحوّل إلى معارضة تراقب وتحاسب الحكومة على كل شاردة وواردة وعلى كل تفصيل، وبذلك يفعّل العمل وتجري الأمور.

كما ليس لأي طرف أو شخصية في النظام الحق في حقائب وزارية خاصة أو عامة، فهذا من اختصاص الرئيس المكلّف، والحديث عن حصة وزارية لرئيس الجمهورية، في الحقيقة، حديث خارج إطار المألوف ديمقراطياً أو في أعراف الأنظمة البرلمانية، فالرئيس هو الحكم بين المؤسسات، وهو لكل المواطنين. كذلك إن الحديث عن حصة لرئيس الحكومة أمر مرفوض، فالحكومة بمجملها هي حكومته، وهو المسؤول الأول عن سياستها وعن أدائها، فلا يجوز القول إن بعض الوزراء حصته وبعض الوزراء الآخرين ليس لهم به علاقة.

هذه الأمور هي صلاحيات الرئيس المكلّف حصراً، حتى لو كان الحديث يجري على حكومة موسّعة، أو حكومة وحدة وطنية، وبالتالي فهو المسؤول عن ذلك أمام الرأي العام وأمام مواطنيه، ولا يجوز بأي حال من الأحوال التنازل عن هذه الصلاحيات، أو هذه الحقوق تحت أي ظرف أو تأثير، وإلا فإن الرئيس المكلّف عند ذلك يكون قد ارتكب مخالفة تضاف إلى ما يُحكى عن تنازلات تؤثر في بنية البلد، وفي بنية نظامه السياسي، ولا يمكن أن تنتج حلولاً منطقة وواقعية، بقدر ما تؤسس لإشكالات قد تنفجر في أية لحظة في المستقبل.■

من تشكيل الحكومة إلى رئاسة الجمهورية:

صراع مسيحي متعدّد الأشكال والوجوه

تشهد الساحة المسيحية اليوم صراعاً مفتوحاً، سواء على صعيد تشكيل الحكومة، أو في إطار التمهيد لمعركة رئاسة الجمهورية المقبلة. فقد أدت الانتخابات النيابية الأخيرة إلى فرز خريطة جديدة للقوى والأحزاب المسيحية، حيث نجحت «القوات اللبنانية» في الحصول على ١٥ مقعداً نيابياً، ما جعلها القوة الثانية الأقوى بعد التيار الوطني الحر، فيما تراجعت حصة حزب الكتائب اللبنانية الى ثلاثة مقاعد، وتوزعت بقية المقاعد المسيحية على «تيار المردة» و«الحزب القومي السوري الاجتماعي»، وعدد من الشخصيات المستقلة أو الحليفة لحركة أمل وحزب الله والرئيس نجيب ميقاتي. والتغيير الحاصل في خريطة التمثيل النيابي المسيحي زاد من حجم الخلافات والتباينات بين القوى المسيحية، وخصوصاً على صعيد حصص هذه القوى في الحكومة الجديدة أو تحديد الطرف الأقوى سياسياً وشعبياً.

فما أبرز وجوه الصراع على الصعيد المسيحي اليوم؟ وما تأثير هذا الصراع على تشكيل الحكومة المقبلة ومعركة رئاسة الجمهورية؟

أشكال الصراع

بداية كيف برزت أشكال الصراع ووجوهه على الصعيد المسيحي بعد الانتخابات النيابية الأخيرة؟

منذ اللحظة الأولى لانتهاء الانتخابات النيابية والتقدم الكبير على صعيد حصة «القوات اللبنانية»، برز التنافس المباشر بينها وبين بقية الأطراف المسيحية، ولا سيما التيار الوطني الحر. فقد عمد «التيار» إلى تجميع نوابه وحلفائه في تكتل جديد باسم «تكتل لبنان القوي» وضم ٢٩ نائباً، رداً على حصول «القوات اللبنانية» على ١٥ مقعداً نيابياً، مع انه خرج عدد من أعضاء هذا التكتل لتشكيل كتلة خاصة بهم باسم «كتلة ضمانة الجبل» برئاسة النائب طلال ارسلان. وبالمقابل سمّت القوات تكتلها «تكتل الجمهورية القوية». أما «تيار المردة»، فعمد إلى التنسيق مع عدد من الشخصيات الإسلامية والمسيحية لتشكيل تكتل موسع باسم «التكتل الوطني»، ضم سبعة نواب، فيما بقي عدد نواب تكتل حزب الكتائب (ثلاثة). وأما الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي يضم ثلاثة نواب مسيحيين فهو يحرص على الهوية العلمانية القومية لتكتله ولا يدخل في الصراع المباشر على الصعيد المسيحي.

وإضافة إلى التسميات والتنافس في تشكيل التكتلات النيابية، فقد شهدنا معارك وسجالات إعلامية قاسية بين قادة ونواب ومسؤولي كل من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، ولا سيما عشية البدء بالاستشارات لتشكيل الحكومة، إذ اتهم مسؤولو «القوات اللبنانية» رئيس حزب التيار الوزير جبران باسيل بأنه يعمل من أجل عزل القوات أو إضعاف تمثيلها، فيما نفى باسيل هذه التهم وأكد ان كل فريق يتمثل بحسب دوره وموقعه.

وقد عمد رئيس حزب «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع الى الحضور الى القصر الجمهوري على رأس كتلته النيابية للمشاركة في الاستشارات لتسمية رئيس الحكومة، وكان هذا الحدث غير المتعارف عليه محاولة لتأكيد حضور حزب القوات وإيجاد تواصل مباشر مع رئيس الجمهورية. كذلك أعلن نائب رئيس حزب القوات النائب جورج عدوان أن حصة القوات في الحكومة هي من حصة رئيس الجمهورية، وذلك لقطع الطريق أمام أخذ رئيس الجمهورية حصة حكومية تضاف الى حصة التيار، وللرد على المعلومات التي تتحدث عن عدم إعطاء القوات سوى ثلاث وزارات أساسية في الحكومة الجديدة.

وتشير بعض المعلومات الإعلامية الى «ان السعودية تضغط على رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري لتعزيز علاقته بالقوات اللبنانية على حساب العلاقة مع التيار، وان استقالة نادر الحريري كانت من ضمن الخطوات المطلوبة سعودياً من «تيار المستقبل»، لكون الأخير هو المنسق الأول مع التيار الوطني الحر».

بين معركة الحكومة ورئاسة الجمهورية

لكن ما تأثير الصراع بين الأطراف المسيحية على صعيد تشكيل الحكومة وكذلك معركة رئاسة الجمهورية المقبلة؟

اشتداد الصراع بين الأطراف والقوى المسيحية ترك أثره المباشر على استشارات تشكيل الحكومة، فـ«التيار الوطني الحر» وحلفاؤه يعملون للحصول على أكبر حصة حكومية، إضافة إلى حصة خاصة لرئيس الجمهورية، وبالمقابل تطالب «القوات اللبنانية» بأن يكون لها ٤ وزارات، بينها وزارة سيادية، فيما طالب «التكتل الوطني» الذي يضم (تيار المردة، مع عدد من النواب) بوزيرين (مسلم ومسيحي)، وكل هذه المطالب تضع الرئيس المكلف سعد الحريري أمام مهمة صعبة في كيفية التوفيق بين هذه الأطراف، في ظل تخوف القوات من سعي التيار الوطني لعزلها أو إبعادها عن الحكومة بحجة عدم القدرة على الاستجابة لمطالبها. أما حزب الكتائب، فقد يعود إلى الحكومة الجديدة بعد ان تولى سابقاً قيادة المعارضة، ولم يحسم رئيس الحزب النائب سامي الجميّل موقفه النهائي من المشاركة بانتظار ما سيعرض عليه.

أما المعركة الأهم التي بدأت ملامحها خلال الانتخابات النيابية، فهي معركة رئاسة الجمهورية في ظل تنافس عدد من المرشحين الأساسيين في هذه المعركة ومنهم النائب السابق سليمان فرنجية، الوزير جبران باسيل، الدكتور سمير جعجع، النائب جان عبيد.

وقد يكون صحيحاً أن المجلس النيابي الحالي لن يتولى انتخاب الرئيس المقبل إذا أكمل الرئيس العماد ميشال عون عهده بالكامل، لكن تحديد حجم القوى المسيحية وسعي كل طرف لتشكيل تكتل واسع يساهم في دعمه للوصول إلى رئاسة الجمهورية، أدى الى ازدياد التنافس بين معظم الأطراف المسيحية.

وقد نجح رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع في اثبات ان القوة الشعبية والسياسية للقوات لم تعد محصورة في منطقة لبنانية، بل هي ممتدة الى كل المناطق. بالمقابل، يسعى الوزير جبران باسيل لإعادة ترتيب علاقاته مع الرئيس نبيه بري وحركة أمل، في حين أن النائب السابق سليمان فرنجية يتحرك بهدوء لتعزيز علاقاته مع الأطراف الأساسية في الشمال وعلى الصعيد السياسي كي يكون المرشح الأقوى في الانتخابات الرئاسية المقبلة. كذلك إن عودة النائب جان عبيد الى البرلمان حليفاً للرئيس نجيب ميقاتي ستسهم في إعادة طرح اسمه مجدداً مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

إذن، الصراع على الصعيد المسيحي سيزداد في المرحلة المقبلة ان لجهة تشكيل الحكومة أو المعركة الرئاسية، والأيام المقبلة ستحدد قوة كل طرف سياسياً وشعبياً.■

قاسم قصير

ماكرون: تدخلنا ضد احتجاز الحريري بالسعودية جنّب لبنان حرباً

قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إنه لو لم تتدخل بلاده في أزمة احتجاز رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري في السعودية، لربما كانت هناك حرب الآن في لبنان.

وأضاف ماكرون في حديث لقناة «بي أف أم تي في» عن دبلوماسية بلاده، أن توجهه إلى الرياض لإقناع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بحل أزمة الحريري، جعل لبنان يخرج من أزمة خطيرة.

وأوضح أنه «لو لم تكن كلمتنا مسموعة لربما كانت هناك حرب في لبنان في الوقت الذي نتحدث فيه الآن، هذه هي الدبلوماسية الفرنسية، وهذا هو منهجنا وهو ما حدث حين ذهبت إلى الرياض للقاء ولي العهد السعودي ودعوت الحريري إلى فرنسا، وهو ما جعل لبنان يخرج من أزمة خطيرة.. أذكر بأن رئيس الوزراء تم التحفظ عليه في الرياض لأسابيع».

وقدّم الحريري يوم ٤ تشرين الثاني الماضي استقالته بشكل مفاجئ من الرياض، واتهم حزب الله وإيران «بالسيطرة» على لبنان، وبقي لأسبوعين في الرياض وسط ظروف غامضة، ليغادرها إلى باريس ومنها إلى بيروت، إثر وساطة فرنسية.

إسرائيل تحتجز سفينة الحريّة وتقودها لميناء أسدود

سيطرت قوارب حربية إسرائيلية على سفينة الحرية وكسر الحصار التي أبحرت من قطاع غزة، واقتادتها إلى ميناء أسدود. وتُقلّ السفينة عدداً من الطلبة والمرضى والعالقين المحرومين من السفر جراء تشديد الحصار وإغلاق المعابر.

وهذه الرحلة التي يقودها نشطاء فلسطينيون هي الأولى لكسر الحصار المفروض على القطاع منذ ١٢ عاما، وترافق سفينة الحرية مراكب تُقل صحفيين وطواقم طبيّة. وقال مراسلون إن قوارب حربية إسرائيلية طوقت سفينة الحرية وكسر الحصار التي أبحرت من قطاع غزة، وأطلقت النار في محيطها وضايقتها، وهددت بإجراءات أكثر عنفاً ضدها، ثم اقتادتها إلى ميناء أسدود.

من جهته، قال المتحدث الإعلامي باسم الهيئة الوطنية لكسر الحصار وإعادة الإعمار أدهم أبو سلميّة –في مؤتمر صحفي بغزة– إن الاتصال انقطع مع سفينة الحرية بعد محاصرتها من أربعة زوارق حربية إسرائيلية على بعد نحو ١٤ ميلاً بحرياً. وحمّل أبو سلمية الجانب الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أرواح المشاركين على متن السفينة، كما دعا المؤسسات

الدولية لتوفير الحماية اللازمة لهم. وأعلن أن السفينة تجاوزت ١٤ ميلاً بحرياً قبل أن تسيطر عليها البحرية الإسرائيلية، وقال إن سلطات الاحتلال اعتقلت ١٧ ممن كانوا على متن السفينة.

وتقول الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار –وهي الجهة المسيّرة للقارب– إن الفعالية تهدف إلى إكمال مسيرة سفينة مرمرة التركية التي هاجمتها قوات إسرائيلية في ٣١ أيار ٢٠١٠ لدى اقترابها من شواطئ قطاع غزة، وأطلقت النار على المتضامنين الموجودين على متنها مما أسفر عن استشهاد عشرة ناشطين أتراك.

وأفاد مراسون بأن إسرائيل أفرجت عمّن كانوا على متن سفينة كسر الحصار التي أبحرت من قطاع غزة إلا واحداً منهم. وكان الجيش الإسرائيلي قد أفاد في وقت سابق بأنه قدم العلاج للمصابين على متن السفينة بعد اقتيادها إلى أسدود. وأقلت «سفينة الحرية» ١٨ شخصاً غالبيتهم طلبة ومرضى وعالقون محرومون من السفر جراء تشديد حصار غزة وإغلاق المعابر. وهذه الرحلة التي يقودها ناشطون فلسطينيون هي الأولى لكسر الحصار المفروض على القطاع منذ ١٢ عاماً.

تعامل الاحتلال

وقال مراسلون بغزة إن الناشطين الفلسطينيين المفرج عنهم وصلوا إلى غزة، وأشاروا إلى أن المفرج عنهم قالوا إن قوات الاحتلال استجوبت جميع من كان في سفينة الحرية، وطرحت عليهم أسئلة من قبيل من يقف وراء الرحلة، ومن يموّلها ومن قام بإجراءات الرحلة.

وأكد الناشطون أنهم كانوا يريدون السفر إلى خارج قطاع غزة لقضاء حوائجهم الإنسانية، سواء الطلبة لمتابعة دراستهم أو المرضى لتلقي العلاج، وذلك بالنظر لمحدودية الإمكانات في القطاع المحاصر، وأضاف الناشطون أن ضباط المخابرات الإسرائيلية رفضوا طلب بعض الناشطين عدم إرجاعهم إلى القطاع.

وقال الضباط الإسرائيليون للناشطين: «إذا أردتم الاحتجاج فاحتجوا ضد حركة حماس والسلطات المصرية لكي تفتح معبر رفح».

وقال المتحدث باسم الهيئة الوطنية لكسر الحصار إن القرصنة الإسرائيلية لن توقف الهيئة التي ستطلق رحلة جديدة لكسر الحصار قريباً.■

طائرات غزة الورقيّة الحارقة خسائر بالملايين للمزارعين الإسرائيليين

ذكرت القناة الثانية الإسرائيلية يوم الأحد، أن المتظاهرين الفلسطينيين في غزة أطلقوا نحو ٣٠٠ طائرة ورقية حارقة منذ بداية تظاهرات مسيرة العودة نهاية شهر آذار الماضي.

وسببت الحرائق التي أشعلتها بعض الطائرات الورقية خسائر لدى المزارعين الإسرائيليين، وصلت إلى عشرات الملايين من الشواقل (الدولار يساوي ٣,٥ شيقل تقريبا)، لكنها لم تذكر قيمة محددة للخسائر.

وأطلقت القناة الثانية الإسرائيلية على الظاهرة اسم «إرهاب الطائرات الورقية»، فيما وصفتها بـ«حرب الاستنزاف المتواصلة على جانبي السياج المحيط بقطاع غزة».

وسببت الطائرات الورقية بمئة حريق في المستوطنات المقامة في محيط قطاع غزة، منها عشرون حريقاً في الأسبوع الماضي فقط.

وقالت القناة الثانية إن قوات المطافئ والمزارعين الإسرائيليين يعانون بشدة بسبب انتشار الحرائق، وعدم قدرتهم السيطرة عليها.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد بحثت الأسبوع الماضي إمكانية تعويض المزارعين الإسرائيليين في محيط قطاع غزة مقابل قيامهم بحصد محاصيلهم بشكل مبكر خوفاً من تعرضها للحرق.

وتقدر قيمة التعويضات المطروحة بمليوني شيقل (٥٦٠ الف دولار تقريباً) عن مساحة ٤٠ ألف دونم مزروعة قمحاً وشعيرا.

وذكرت صحيفة معاريف أن مبلغ ستين شيقلاً (١٧ دولاراً تقريباً) سيخصص لكل دونم يتم حصاد المحصول فيه حتى العاشر من حزيران ٢٠١٨. وستشمل التعويضات للمزارعين الإسرائيليين الذين تبعد حقولهم حتى سبعة كيلومترات عن السياج المحيط بالقطاع.

وبدأ الفلسطينيون في استخدام هذا الأسلوب، بعد أيام من بدء مسيرات العودة في ٣٠ آذار الماضي، حيث يطلقون طائرات ورقية، محمّلة في نهايتها بفتيل مشتعل، قبل أن يدعوها تسقط على الحقول المحاذية للسياج الحدودي.■

هدوء حذر في غزة بعد يوم من تبادل القصف

يسود قطاع غزة هدوء حذر، بدأ عند الساعة الرابعة فجر الأربعاء، بعد مرور أربع وعشرين ساعة من العدوان الإسرائيلي على مواقع للمقاومة، ورد الفصائل بإطلاق رشقات من قذائف الهاون والصواريخ المحلية الصنع على مستوطنات غلاف غزة.

وحافظت كل من المقاومة ودولة الاحتلال على محدودية القصف وتجنّب الإصابات في صفوف الطرف الآخر، ما يعني أن جولة التصعيد كانت من الجهة الفلسطينية لمنع فرض واقع جديد على القطاع، ومن جهة الاحتلال للسعي وراء فرض واقع العدوان من دون رد، وهو ما لم ينجح.

وأعلن عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، خليل الحية، فجر الأربعاء، التوصل إلى توافق على العودة إلى تفاهمات التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقال الحية، في تصريح إنه «بعد أن نجحت المقاومة في صد العدوان ومنع تغيير قواعد الاشتباك، تدخلت العديد من الوساطات خلال الساعات الماضية، وتم التوصل إلى توافق على العودة إلى تفاهمات وقف إطلاق النار في قطاع غزة». وشدد نائب رئيس حركة «حماس» في غزة على التزام فصائل المقاومة بالأمر إذا ما التزم الاحتلال به.

ولا تزال طائرات الاستطلاع التي يطلق عليها الفلسطينيون اسم «الزنانة» تراقب الأجواء في سماء القطاع، وفي ذات السياق أبقت المقاومة على جهوزيتها.

وبدأت مصر مبكراً، اتصالاتها مع الفصائل وإسرائيل لوقف الصواريخ والعدوان على غزة، وحددت وقتاً للبدء في سريان التهدئة وفق تفاهمات ٢٠١٤، منتصف ليل الثلاثاء – الأربعاء، بانتظار أن يستمر الهدوء.

في المقابل، نفى وزير شؤون الاستخبارات الإسرائيلية، يسرائيل كاتس، في حديث مع الإذاعة الإسرائيلية، صباح الأربعاء، التوصّل إلى اتفاق أو تفاهمات لوقف إطلاق النار عبر طرف ثالث.

وحمّل كاتس حركة «الجهاد الإسلامي» المسؤولية عن دورة التصعيد، معتبراً أنّ «حماس» انجرّت وراء «الجهاد الإسلامي» التي تعمل، حسب ادعائه، بتمويل وتوجيه إيرانيين.

وقال كاتس إنّ «الجيش (الإسرائيلي) استهدف، يوم الثلاثاء، مواقع ذات أهمية نوعية»، مهدّداً أنّه «في حال استمرار التصعيد، لن نتردّد في اعتماد سياسة متشددة لضمان تنفيذ الخطوط الحمراء التي وضعها الكابينت الأمني والسياسي الإسرائيلي».

وقبيل التهدئة، استهدفت طائرات الاحتلال عدة مواقع للمقاومة في مناطق مختلفة من القطاع، وردّت المقاومة بإطلاق عشرات الصواريخ على الأراضي المحتلة، في حدود ما يُعرف بغلاف غزة.

واستهدف الاحتلال موقع الجدار التدريبي شمال القطاع بعدة صواريخ، إضافة إلى منشأة تجارية في حي الزيتون جنوبي مدينة غزة بصاروخين.

وأغار الطيران الحربي على موقع البحرية غربي مدينة خان يونس جنوب القطاع، وفي منطقة قريبة استهدفت الصواريخ ميناء المدينة الجديد الذي يجري العمل عليه.

وقصفت طائرات الاحتلال موقع اليرموك في حي الشجاعية شرق غزة بصاروخين، إضافة إلى مواقع أخرى. ودخلت، في الساعات الأخيرة، فصائل جديدة إلى دائرة القصف من غزة على الأراضي المحتلة.

وكان الذراعان العسكريان لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» أعلنا في وقت سابق، مسؤوليتهما المشتركة عن قصف المواقع العسكرية والمستوطنات الإسرائيلية في محيط قطاع غزة بعشرات القذائف الصاروخية، على مدار يوم الثلاثاء.

وقالت «كتائب القسام» و«سرايا القدس»، في بيان مشترك، إنّ ذلك يأتي «رداً على العدوان الإسرائيلي وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني ومقاوميه، التي كان آخرها استهداف مواقع سرايا القدس وكتائب القسام، ما أدى إلى ارتقاء عدد من المقاومين داخل هذه المواقع، إضافة إلى جرائم الحرب التي يمارسها الاحتلال يومياً بحق المشاركين في مسيرات العودة على طول قطاع غزة».■

حماس تعلن التوصل إلى اتفاق بالعودة لتفاهمات وقف إطلاق النار مع إسرائيل في قطاع غزة

أعلنت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قطاع غزة، صباح يوم الأربعاء، التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل عبر وساطات، يقضي بالعودة إلى تفاهمات وقف إطلاق النار المعمول بها منذ انتهاء الحرب الإسرائيلية على القطاع عام ٢٠١٤.

وقال خليل الحية عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» في بيان مقتضب صباح الأربعاء: «بعد أن نجحت المقاومة بصد العدوان ومنع تغيير قواعد الاشتباك، تدخلت العديد من الوساطات خلال الساعات الماضية، وتم التوصل إلى توافق بالعودة إلى تفاهمات وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والتزام فصائل المقاومة ما التزم الاحتلال بها». ولم يعط الحية مزيداً من التفاصيل حول طبيعة الوساطات، ومحتوى التفاهمات.

كما لم تؤكد إسرائيل من جانبها نبأ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، ولم تصدر رداً فورياً على ما أعلنته حماس.

وأفاد مراسل وكالة الأناضول في غزة أن هدوءاً حذراً يسود القطاع، حيث لم تسمع أصوات الانفجارات الناجمة عن الغارات الإسرائيلية.

ومنذ صباح الثلاثاء، يسود التوتر قطاع غزة، فقد قصفت إسرائيل عشرات الأهداف في القطاع، وفق المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، كما قالت حركتا الجهاد الإسلامي وحماس إنهما قصفتا المواقع والبلدات الإسرائيلية المحاذية للقطاع بعشرات القذائف الصاروخية، رداً على «الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين».

وتأتي هذه التطورات إثر مقتل أربعة فلسطينيين وإصابة آخر ينتمون إلى حركتي «حماس والجهاد الإسلامي»، جراء قصف إسرائيلي لمواقع فلسطينية.■

إطلاق ٢٧ قذيفة هاون من غزة باتجاه الأراضي المحتلة

قالت وسائل إعلام إسرائيلية يوم الثلاثاء، إن ٢٧ قذيفة هاون سقطت في مستوطنات محيط قطاع غزة.

وأكدت صحيفة «معاريف» أن «عدداً من أصوات الصواريخ سُمع في مستوطنة مجلس أشكول الإقليمي، وعُثر على بقايا صاروخ سقط بالقرب من روضة»، مشيرة إلى أن «الجيش الإسرائيلي رد بإطلاق نيرانه المدفعية باتجاه القطاع».

وذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن «تقديرات الجيش الإسرائيلي تشير إلى أن حركة الجهاد الإسلامي تقف وراء عملية إطلاق القذائف الصاروخية، على خلفية الانتقام لثلاثة من عناصرها قتلوا بالنيران الإسرائيلية في الأيام الأخيرة».

ولفتت إلى أنه «سقط صاروخان آخران في مناطق مفتوحة في كيبوتسات في أشكول، مؤكدة أنه «يبدو أن معظم الصواريخ التي أطلقت من غزة كانت قذائف هاون»، مضيفة أن «أصوات انفجارات ضخمة هزت غزة، نتيجة اعتراض منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية لعدد من هذه القذائف».

من جهتها، أفادت صحيفة «إسرائيل اليوم» بأنه جرى إطلاق عشرات الإنذارات في عدد كبير من التجمعات الاستيطانية في محيط غزة بعد إطلاق ٢٧ قذيفة هاون، مشددة على أن «عملية الإطلاق هي الأقسى منذ حرب ٢٠١٤».

ونقلت الصحيفة عن وزير الاتصالات الإسرائيلي أيوب قرا قوله، إن «وابل الصواريخ تجاه التجمعات المتاخمة لقطاع غزة، هو تصعيد خطير للأوضاع المتقلبة جداً حتى هذه اللحظة»، كما نقلت عن الرئيس السابق لمجلس أشكول الإقليمي حاييم يلين، الذي أكد أن «هجمات قذائف الهاون على إسرائيل، تستدعي من الحكومة الإسرائيلية الرد على دوافع إطلاق النار ووقفه تماماً».

وفي السياق ذاته، أكد موقع صحيفة «يديعوت أحرنوت»، أنه لم تقع أي إصابات أو أضرار نتيجة القذائف التي سقطت من قطاع غزة»، موضحاً أن قذيفتين سقطتا داخل المستوطنات الإسرائيلية، فيما سمع أصوات ٢٥ انفجاراً نتيجة إطلاق صواريخ القبة الحديدية.

كما أفاد الموقع، أن «صافرات الإنذار دوّت في عدة مناطق إسرائيلية محاذية لقطاع غزة، وهي مناطق شاعر هنيغيف وأشكول وسدوت النقب».

يشار إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قصفت خلال الأيام الأخيرة «مراصد» للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، أسفرت عن استشهاد أربعة مقاومين من الجناحين العسكري لحركتي حماس والجهاد الإسلامي.■

تضامناً مع فلسطين.. آلاف الأحذية أمام مقرّ مجلس الاتحاد الأوروبي ببروكسل

وضع نشطاء، يوم الاثنين، آلاف الأحذية أمام مقر مجلس الاتحاد الأوروبي، للفت الأنظار إلى معاناة الفلسطينيين في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

وجاءت الحركة اللافتة أثناء انعقاد اجتماع وزراء خارجية الاتحاد، حيث وضع النشطاء أربعة آلاف و٥٠٠ زوج من الأحذية أرسلها متبرعون من مختلف أنحاء أوروبا، أمام مبنى المجلس، في ميدان «جان راي»، بالعاصمة البلجيكية بروكسل.

وأفاد مراسل الأناضول بأنّ المشاركين في الوقفة التي حملت عنوان «حياة الفلسطينيين مهمة»، دعوا قادة الاتحاد الأوروبي، إلى «وضع حدّ لظلم الدولة الاسرائيلية، وحماية حق الحياة للفلسطينيين».

كما وجه الناشطون دعوة لمقاطعة إسرائيل على خلفية ممارساتها بحق الشعب الفلسطيني.

وفي تصريحات إعلامية، قال الناشط كريستوف سكوت، من منظمة «أفاز» المدنية، صاحبة المبادرة: «هناك رسالة واضحة من المواطنين في عموم أوروبا لحكوماتنا، ألا وهي أن حياة الفلسطينيين مهمة لنا، وينبغي أن تكون كذلك بالنسبة إليكم أيضاً».

ووصف سكوت ما يحدث في فلسطين بـ«الأبارتايد الحديث» في إشارة إلى نظام الفصل العنصري الذي كان سائداً في جنوب إفريقيا.

ووفق معطيات الأمم المتحدة، قتل ٤٥٠٠ فلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، منذ حرب غزة عام ٢٠٠٨.■

حماس: لا مفاوضات مع الاحتلال بشأن الأسرى

نفت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يوم السبت وجود أية مفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية بشأن صفقة تبادل أسرى جديدة. وقال عضو المكتب السياسي للحركة خليل الحيّة في بيان له: «ننفي ما تردده بعض وسائل الإعلام عن وجود مفاوضات لصفقة تبادل أسرى جديدة». وأضاف الحية: «هذه الأنباء تأتي في سياق محاولات قيادة الاحتلال خداع الجمهور الإسرائيلي»، وكانت تقارير إسرائيلية قد تحدثت مؤخراً عن سعي حكومة بنيامين نتن ياهو لاستعادة إسرائيليين محتجزين بغزة منذ عام ٢٠١٤.

وقد صرح نتن ياهو في نيسان الماضي بأن حكومته «تبذل جهوداً دبلوماسية خفية من أجل استعادة الإسرائيليين المحتجزين في غزة». وفي المقابل كان رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنيّة قد أعلن في الشهر نفسه استعداد حركته لإجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل من أجل التوصل إلى صفقة لتبادل الأسرى.

لكن مراقبين فلسطينيين قالوا حينها إن تصريحات هنيّة –التي قيلت في مناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يوافق يوم ١٧ نيسان من كل عام– جاءت في سياق تأكيد مواقف حماس السابقة تجاه قضية الأسرى، وحرصها على تحريرهم من السجون الإسرائيلية، ولا تشير إلى وجود أية مفاوضات حول صفقة محتملة.

يذكر أن حركة حماس لم تكشف حتى اللحظة مصير أربعة إسرائيليين، بينهم جنديان تأسرهم في غزة، وتشترط لتقديم معلومات عنهم الإفراج عن عشرات الفلسطينيين الذين أعادت إسرائيل اعتقالهم بعد الإفراج عنهم في صفقة التبادل التي تمت بوساطة مصرية عام ٢٠١١.

وتعتقل سلطات الاحتلال الإسرائيلي اليوم قرابة ٦٥٠٠ فلسطيني، بينهم ٣٥٠ طفلاً، إضافة إلى ستة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. ويعاني نحو سبعمئة أسير من أمراض مزمنة وبحاجة إلى علاج ومتابعة صحية حثيثة، منهم ٢٦ أسيراً مصابون بالسرطان.■

لماذا تصمت الضفة الغربية رغم سقوط عشرات الشهداء وآلاف المصابين؟

بقلم: عبد الستار قاسم

اتصلت بي إحداهن، وهي على درجة عالية من الثقافة والعلم، تسألني عن سرّ صمت الضفة الغربية بشأن حق العودة ومسيراته التي تجري في قطاع غزة. قالت إن غزة تعاني بشدة من ضيق المعيشة الذي يفرضه الحصار، والضفة الغربية تعاني بطريقة مختلفة، على الرغم من سعة المعيشة مقارنة بغزة، فلماذا تتحرك غزة بكل قوة وعنفوان والتزام وإصرار، بينما لا تتحرك الضفة الغربية إلا بالنزر اليسير وعند بعض نقاط التماس؟ وجدليّتها تقول إن هناك من الأسباب ما يكفي ليتحرك الناس بالضفة الغربية دفاعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني.. وأرادت إجابة موجزة ومركزة.

والجواب هو أن جهات عدة، على رأسها السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني والولايات المتحدة، عملت منذ قيام السلطة الفلسطينية على هدم وتدمير الثقافة الوطنية الفلسطينية والمنظومة القيمية الأخلاقية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وقد نجحت في الضفة الغربية، لكن إفلات غزة من قبضة السلطة نجّاها إلى حدّ كبير من التخريب. الثقافة الوطنية ما زالت ملموسة بشكل كبير في غزة، ومعها يتوفر الشعور بالمسؤولية الوطنية والالتزام، لكن هذه الثقافة ذوت بصورة خطيرة في الضفة الغربية، فخف تفاعل الناس إجمالاً مع الوقائع التي تستلزم رصّ الصفوف. وقعت ثلاث حروب متتالية ضد غزة، واكبها قتل جماعي ودمار هائل، لكن تفاعل شعوب أخرى مع غزة كان أكثر من تفاعل الضفة الغربية، وغزة تُحاصر على مدى سنوات، وأناسها يعيشون مرارة الحياة وقسوتها، ولكن الضفة الغربية في حالة ركود.

عملت مختلف القوى المشار إليها بوسائل متعددة على تدمير نفسيات الناس الوطنية، خاصة في الضفة الغربية، وإبعادهم عن الهموم الوطنية. ومن هذه الآليات سياسة الفساد والإفساد التي اتبعتها السلطة، التي ما زالت موضع انتقادات مستمرة منذ قيام السلطة حتى الآن. ومن أراد أن يخرّب مجتمعاً، فما عليه إلا أن يضرب نسيجين، وهما الاجتماعي والأخلاقي. مهمة الفساد هي قيادة الناس نحو انتهاك القيم والقوانين والأعراف الوطنية، وتطوير ثقافة الفهلوة التي تتميّز في العمل على انتزاع ما يتمكن الشخص من الآخرين ظلماً وبهتاناً، دون أن تلاحقه المسؤولية القانونية. وإذا كان رب البيت فاسداً فإن علينا توقع ميل الآخرين نحو الفساد، ولسان حال الأشخاص يقول إنه إذا كانت الأرض مليئة باللصوص، فلماذا لا أصبح أنا لصاً وأريح نفسي من همّ العمل والإنتاج؟ انتشر الفساد بصورة واسعة على المستوى الرسمي، فأخذ المستوى الشعبي يقلد قياداته التي زعمت أنها وطنية. ومع هذا الفساد انتشرت ثقافة الزعرنة، وهي العربدة على الآخرين وإرعابهم وإرهابهم وابتزازهم، وهذه ثقافة انتشرت في مختلف القرى والمدن، وما زالت مستمرة حتى الآن. وبسبب اعتداءاتهم المتكررة على الناس، أصبح العديد من الزعران أثرياء وأصحاب كلمة في المجتمع وفي عالم الاقتصاد الداخلي.

وتمت الهجمة على النظام التعليمي لكي يغيّب البعد الوطني عن التدريس، ويشوّه التاريخ والفكرة الدينية إرضاء للصهاينة وتلبية للشروط الأوروبية والأمريكية. أهل الغرب الذين أقاموا الكيان الصهيوني وشرّدوا شعباً هم الذين تحكموا على مدى السنين بمناهجنا التعليمية وبرامجنا الإعلامية، وحتى بالكثير من قوانيننا، وعملوا على استبعاد الأفكار الوطنية والالتزام الوطني عن هذه المناج.

أما الآلية الأكثر نجاعة في سلب إرادة الناس، فتمثلت بضرب اطمئنان الناس لأحوالهم المعيشية وأوضاعهم المالية. لقد ربطت السلطة الفلسطينية، وبتشجيع من الصهاينة والأمريكيين، لقمة خبز جزء كبير من الناس بالرواتب، التي كانت أموالها تأتي بداية من الخارج، وذلك لكي ينتبه الموظفون إلى ما يقولون وما يفعلون، فلا يعارضون أو ينشطون في مجالات لا يرضى عنها الصهاينة. أي كان على كل موظف

أن يراقب نفسه وهو يعلم أن هناك أجهزة أمنية فلسطينية وصهيونية تراقبه وتتبع أخباره ونشاطاته. ثم فتحت للناس أبواب التسهيلات المالية البنكية، لتصبح نسبة كبيرة من الناس مدانة للمصارف، وعليها أن تفكر دائماً في كيفية تسديد الأقساط، وفي كيفية برمجة النفقات الشهرية حتى تتمكن من شراء رغيف الخبز. وماذا نتوقع بعد أن ترتبط لقمة خبز الناس بإرادة العدو؟

في المقابل، كان من الضروري أن يشعر الناس بنوع من النعمة والنغنغة مقارنة بقطاع غزة. فتحت الدول الأوروبية يدها للمنظمات غير الحكومية ووظفت آلاف الناس، وقامت بتمويل مشاريع عديدة، منها خدماتية ومنها إنتاجية أنعشت بعض الناس. وكذلك فعل الأمريكيون عبر مؤسسة «يو أس إيد».

أخذ الناس في الضفة الغربية يأكلون الكت كات، في الوقت الذي لا يجد فيه أهل غزة الزعتر والزيتون. فهل تعود للناس في الضفة مسؤولياتهم الوطنية، ويضحون بثقافة استهلاكية تطورت لديهم؟ تطورت في الضفة ثقافة استهلاكية تغذت على الثقافة الوطنية، وحل الهمّ الشخصي لدى قطاع واسع من الناس محل الهم الوطني. صحيح أن الناس في الضفة يدركون صعوبة الأوضاع في غزة، لكن أغلبهم يكتفون بالتعبير عن الأسى والحزن لما آلت إليه الأمور.

ولهذا، تصمت الضفة الغربية، وأنا واثق من أن غيري سيقدم أسباباً أخرى متكاملة مع التي طرحتها. تعيش الضفة مأساة وطنية، لكن ثقافة الاستهلاك والترهل هي السائدة الآن، ولا مفر ستتغير. إنما لا أمل في التغيير ما دامت القيادة الأوسلوية متسلطة على الشعب.■

دروس روسية للنظام السوري
الحضور السياسي والعسكري

بقلم: عمار ديوب

أوضحت الضربة الثلاثية على مواقع للنظام في سورية، وبعدها الضربات الإسرائيلية المتتالية، أن لحضور روسيا في سورية حدوداً واضحة؛ أي عليها ضمان مصالح إسرائيل، والتوافق مع الأميركان وحلفائهم من أجل تحجيم إيران، والسير نحو تسوية سياسية، ومن ثم إعادة الإعمار، وحينها سيُسمح لروسيا بفرض احتلالها على أوسع مناطق في سورية.

ترسم روسيا التي قايضت تركيا عبر السيطرة على الغوطة الشرقية في مقابل احتلال تركيا عفرين، أماكن نفوذها، بما يحفظ المصالح الأميركية والإسرائيلية، ويعطي لتركيا حصّتها، وهي حصة لا ترفضها الولايات المتحدة. تظل المشكلة التي لم تُحسم بشكل كامل حدود الوجود الإيراني في سورية. لا تريد أميركا وإسرائيل أي حضور فاعل، وهنا لا يمكن أي عاقل أن يتكلم عن مؤامرة تحوكها كل من الاثنتين وإيران لبقاء الأخيرة في سورية، وأن توزّع كل منها حصصاً معينة. لا، استفادت إيران من سياسات أميركية سابقة، وتمدّدت في الدول العربية على حساب احتلال أفغانستان والعراق! ومشكلتها أنّها تجاوزت الحدود الممكنة لقدراتها، وللمسموح به أميركياً، وبالتالي لا بدّ من إعادتها إلى حجمها الطبيعي.

خروج أميركا من الاتفاق النووي، والضربات الإسرائيلية المستمرة، وتركها تتورّط في اليمن، وتهميشها في العراق، كلها عناصر تقول بضرورة أن تتحجّم في سورية، وقبالة ذلك تتعزّز المصالح الروسية الإسرائيلية الأميركية في سورية.

استدعى بوتين الرئيس السوري إلى سوتشي، وأيضاً من دون مرافقة وزارية له. يريد الروس إيصال رسالتهم له، وهي أن روسيا هي من يتحكم في مستقبل سورية، والعلاقة مع إسرائيل وأميركا هي من تديرها، وبالتالي لم تعد الخيارات متاحةً أمامه للمناورة مع إيران ضد الوجود الروسي وسواه. يريد الروس من خلال هذه الزيارة التأكيد أن الوجود الإيراني أصبح عبئاً عليه، وبالتالي وبالتخلص من الغوطة وبقايا «داعش» في بعض بلدات جنوب دمشق وفصائل الجيش الحر هناك، وليس من معركة ضد إدلب أو الرقة أو درعا. تريد روسيا إعطاء دروس تُفيد بتحديدٍ دقيق لنفوذ الدول التي تتوافق معها، كما تركيا، أو تختلف معها كما الأميركان وحلفاؤهم، وكذلك أن لإسرائيل الحق بأية ضربات ضد المواقع الإيرانية. لا تترك روسيا للرئيس السوري خياراتٍ إذاً، وتتفق معه على ضرورة تفعيل اللجنة الدستورية، وأن الحل غير ممكن في سورية من دون إخراج القوات الأجنبية، «الإيرانية» خصوصاً، والبدء بتسويةٍ سياسية بالتوافق مع أميركا والأوروبيين.

إيران قبل انسحاب ترامب من النووي غيرها بعده. توضح محاولاتها مع الأوروبيين للتقليل من شأن الانسحاب، التخوف الكبير من مفاعلاتها الاقتصادية على الطرفين. أصبحت ضغوطها على الروس في الأراضي السورية للحفاظ على مصالحها كما خُططت لها في مهب الريح. أصبح الروس أكثر قوةً بعد الانسحاب، وبالتالي تتعرّض إيران لضغوط كبيرة، ودورها يكمن في فهم السياسة العالمية والحدود المسموح لها بالتحرّك فيها. تركيا التي حوصرت بين السياسات الروسية والأميركية في سورية انحازت إلى الروس، لكنها لم تقطع صلتها بالأطلسي، ولا بأميركا ومصالحها في سورية. رفضت تركيا الانسحاب الأميركي من النووي، وهناك تقارير تُفيد بمدّ إيران بأجهزة تقنية وبضائع من إسرائيل، تستخدم في صناعتها. ترسم تركيا بذلك علاقات جديدة مع إيران، فليس مسموحاً للأخيرة الاعتراض على الوجود التركي في شمال سورية وشرقها، وستكون إدلب من حصتها. وقبالة ذلك لن تذهب تركيا إلى أي تحالفات مع الدول العربية أو إسرائيل أو أميركا للضغط على إيران، وربما ظلت المنافس الاقتصادي لها، للقيام بعلاقاتٍ تجارية غير «شرعية».

تُرسم السياسة الدولية وتنفذ على المدى الطويل، وانهيارات الدول العربية مسألة أساسية في أجندات تلك الدول، ويبدو أن ذلك ينطبق على إيران التي تعاني أزمة كبيرة اقتصادية وسياسية.

ووفقاً لسياسات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، فإن كل أحلام إيران بعلاقات اقتصادية طبيعية مع أوروبا للهروب من الأزمات والوجود في العراق وسورية واليمن أصبحت مهدّدةً. لدى أميركا صفقات مع السعودية خصوصاً، وهناك توافقات مع إسرائيل على ضرورة تهميش إيران، وسيكون لروسيا الحصة الأكبر في سورية. وبالتالي هناك خطوات تتحقق بشكل هادئ ضد إيران، تؤكد كلها أن الخلافات الروسية الأميركية سيكون لها حدّ، وستكون الدولة الأكثر تضرّراً منها إيران بالتحديد.

الصمت الروسي على الضربة الثلاثية، وإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل مؤشرات واضحة على أنه ليس لإيران مكان في سورية. الدرس الروسي المركزي الآن أن روسيا هي من يُقرّر المسموح والممنوع في سورية وليس النظام. دور النظام فقط في الموافقة، وما كان مسموحاً له من قبل أصبح ممنوعاً عنه. استعادة كل المناطق من أيدي الفصائل كان بسبب التدخل الروسي. وتنسف روسيا بذلك العلاقة «التاريخية» بين النظام وإيران، وبذلك يصبح النظام ورقةً سياسيةً بيدها. أميركا وأوروبا تتحركان في سورية بشكل تحالفي، وهذا سبب رفض حضورهما إلى اجتماع أستانة أخيراً، وهي رسالة جديدة للروس، ليفهموا المطلوب منهم.

ستظل إشكالية روسيا مع أميركا تحديداً، وهي أن أميركا ترفض أية صفقات تخص القضايا الدولية معها، بينما تصرّ روسيا على ذلك؛ لكن رسم الحدود الحالي، وضمان مصالح كل من إسرائيل وأميركا في شرق سورية، وحتى في جنوبها، وربط بوتين العملية السياسية بإخراج القوات الأجنبية، أقول كلها مؤشراتٌ تفيد بأن روسيا ستبحث عن حل للوضع السوري، ولن تترك الأمر مفتوحاً سنوات طويلة، فأميركا تحتل مناطق النفط والقمح السوريَّين، وتركيا تسيطر على مناطق واسعة، وأغلب الفصائل أصبحت أدوات بيد الأتراك، وبالتالي من مصلحة روسيا الوصول إلى حل سياسي، واستجلاب الأموال، والإشراف على إعادة الإعمار، واستخراج الموارد الأولية السورية.

لا تُنافسُ أميركا روسيا على احتلال سورية، لكنها لن تتركها تسيطر بشكل كامل عليها من ناحية أخرى، ومصالحها ومصالح إسرائيل لابدّ من تأمينها، وكذلك مصالح شركائها العرب والأوروبيين. قبالة ذلك يقع على روسيا إخراج إيران، والكف عن ربط الحل في سورية بقضايا دولية، وإيصال الدروس للنظام السوري، كي لا يجري اقتلاعه، فهل يتحقق ذلك؟■

الجيش الروسي يتلقى صفعة جديدة في دير الزور

أفادت وزارة الدفاع الروسية بمقتل أربعة من المستشارين العسكريين الروس وجرح خمسة آخرين في هجوم بريف دير الزور شرقي سوريا.

وأوضح مراسلون في موسكو أن الوزارة أعلنت أن هجوماً كبيراً تعرضت له إحدى النقاط لجيش النظام السوري في ريف دير الزور أدى إلى مقتل الجنود الروس، وهم مستشارون كانوا يساعدون قوات نظام بشار الأسد بالمنطقة. وأضاف نقلاً عن الوزارة أن قوات النظام المدعومة روسيا من صدت الهجوم الذي استمر نحو ساعة، ما أدى إلى مقتل ٤٣ مسلحاً وتدمير عربات تحمل رشاشات من العيار الثقيل.

وكانت وكالة رويترز قد أفادت قبل ثلاثة أشهر بأن نحو ثلاثمئة شخص يعملون لشركة عسكرية روسية خاصة مرتبطة بالكرملين قتلوا أو أصيبوا في سوريا خلال معركة وقعت يوم ٧ شباط الماضي قرب مدينة دير الزور شرقي سوريا.

وبدأت القوات الروسية عملياتها العسكرية بسوريا في أيلول ٢٠١٥ لدعم نظام بشار الأسد تحت غطاء محاربة ما تصفه بالإرهاب.■

جنوب سوريا
هدنة هشّة وتحذيرات روسية أميركية

قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن القوات السورية يجب أن تكون القوة الوحيدة على الحدود الجنوبية لسوريا مع الأردن وإسرائيل، وذلك بعد أيام من توجيه واشنطن تحذيراً للنظام السوري من شنّ عملية عسكرية في الجنوب.

وقال لافروف في مؤتمر صحفي في موسكو يوم الاثنين: «ينبغي أن ينفذ انسحاب كل القوى غير السورية (من جنوب غرب سوريا) على أساس متبادل بالطبع، إذ يجب أن يكون لهذا الطريق اتجاهان».

وأضاف: «ونتيجة لهذا العمل الذي يتعين أن يستمر، والمستمر بالفعل، يجب أن يكون ممثلو جيش الجمهورية العربية السورية على حدود سوريا مع إسرائيل»، وأشار إلى أن «هذا هو الأساس الذي قامت عليه اتفاقية خفض التصعيد». وجاء تصريح الوزير الروسي بعد أيام من إعراب الولايات المتحدة عن قلقها بشأن أنباء عن تحضير قوات النظام السوري لعملية عسكرية كبيرة في «منطقة خفض التصعيد» جنوب غربي سوريا. وحذرت واشنطن نظام بشار الأسد يوم الجمعة من أنها ستتخذ «إجراءات حازمة ومتناسبة» رداً على أي انتهاك للهدنة.

ويأتي حديث لافروف أيضاً قبل زيارة مزمعة لوزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان لموسكو يوم الخميس المقبل.

تحركات عسكرية ومنشورات

وتحدث المرصد السوري لحقوق الإنسان عن تحركات لقوات النظام السوري في الجنوب، وقالت وسائل إعلام تابعة للنظام السوري إنه أُسقطَت منشورات على مناطق سيطرة المعارضة المسلحة في محافظة درعا تحثهم على القبول بـ«حكم الدولة».

من ناحية أخرى، تحدث وزير الخارجية الروسي عن القوات الأميركية الموجودة في منطقة التنف جنوب شرقي سوريا، وقال إنه لم يسمع بخطة لسحب القوات الأميركية من التنف.

من جهة أخرى، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول أردني قوله إن الحكومة الأردنية واثقة من أن روسيا لن تسمح للنظام السوري بتقويض الهدنة في جنوب سوريا.

وأضاف: «لقد أفضت منطقة عدم التصعيد إلى الهدنة التي كانت الأفضل في سوريا كلها. الأطراف في هذه الاتفاقية ملتزمة جميعها بالحفاظ عليها».

وذكر المسؤول أن الدول الثلاث التي رعت اتفاق الهدنة العام الماضي (الولايات المتحدة وروسيا والأردن) تعقد مناقشات لضمان عدم انهيارها.

وقال المسؤول الأردني عن الوضع غير المستقر في جنوب سوريا: «نحن نراقب التطورات عن كثب وسنحمي أمننا الوطني».■

نحو تصويب علاقة الغرب بحماس.. سياسياً وعسكرياً

بقلم: محمد إبراهيم المدهون

وجاءت ترجمة «وثيقة كامبل» الميدانية في اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور، وما حمله ذلك من دلالات تتعلق بالرغبة في ديمومة السيطرة على المشرق، ومن ذلك جعْل فلسطين في الرؤية الغربية دولةً غربيةً هي «إسرائيل»، لتقطع طريق تواصل المشرق العربي مع مغربه، فضلاً عن تخلصهم من يهود أوروبا وما مثلوه من إزعاج لا ينكره التاريخ الأوروبي في التعامل مع اليهود.

ومن هنا يمكن القول إنّ وجود «إسرائيل» مثّل مصلحة للغرب وفق هذه الفلسفة الاستعمارية الظالمة. وحيث إنّ المصالح ليست ثابتة وبعد قرن من وعد بلفور؛ فإنّ مبررات وجود «إسرائيل» كمنطقة عازلة لم تعُد قائمةً في ظل تطور المواصلات والاتصالات الحديثة، فضلاً عن سيطرة اليمين الصهيوني ومعظمه من الشرقيين، ما يحمل بذور تحول في الرؤية الغربية لوجود «إسرائيل».

وفضلاً عن ذلك؛ تزايد عدد المسلمين والعرب في أوروبا والغرب، ما يحمل مؤشرات تغير الموقف الغربي تجاه وجود «إسرائيل»، إضافة إلى عدد الفلسطينيين من عرب ٤٨ المتزايد في «إسرائيل»، وهو ما يؤثر في التركيبة الديمغرافية وما لها من انعكاس على قراءة مسألة ضرورة وجود «إسرائيل».

وقد يكون هذا هو الذي يدفع إلى مزيد من الضغط المتسارع لإنقاذ «إسرائيل» بإقرار ما يسمى «يهودية الدولة»، وما يعزز ذلك من احتدام للصراع في فلسطين، الذي لم تنجح الفكرة الغربية في تدجينه لصالح الغرب أسوةً بما حدث في نيوزلندا وأميركا اللاتينية وأميركا الشمالية.

كل ذلك جاء على حساب الشعب الفلسطيني الذي دفع فاتورة مشروع أساتذة الاستعمار بالتهجير القسري، وإلى الآن لم يستطع الغرب أنْ يعود إلى إنسانيته بإعادة الاعتبار لحقوق الشعب الفلسطيني، ولكنه غير قادر على إنكار واقع الحضور الفلسطيني، ما يدفعه للجوء إلى الحلول الترقيعية بمشروع «حل الدولتين»، دون أنْ يوفر الإرادة الكفيلة بإلزام «إسرائيل» بها.

والأدهى من ذلك ما جرى مؤخراً من تنكّر لها من رأس المشروع الغربي المعاصر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، باعتماد القدس عاصمة لـ«إسرائيل». وإنْ كان هذا لا يحظى باستحسان أصوات ضعيفة في الغرب فإنّه نافذ بإرادة عراب صفقة القرن، ومن هنا كان التحول من الرغبة في الوصول للسلام بدولة فلسطينية إلى إدارة عملية سلام تقوم على أساس تسوية تُفرض على الشعب الفلسطيني.

وذلك رغم أنّ لدى العالم الغربي فلسفة يؤكدها مراراً تقرّ بحق الشعوب في التحرر والمقاومة، وترى محاربيهم من أجل الحرية أبطالاً وليسوا إرهابيين، إلا أن ذلك لم ينطبق على الحالة الفلسطينية وفي القلب منها حركة حماس.

إنّ منطلق النظرة الغربي للفكر الإسلامي على أنّه منافسٌ عدائيٌ حمل بذور علاقة الغرب بحماس، فضلاً عن الرعاية الغربية اللامحدودة لمشروع وجود «إسرائيل» في المنطقة؛ جعل من حماس كبش فداء، فلا هي مقبولة بمرجعيتها الإسلامية، ولا هي مقبولة بوصفها حركة تحرر وطني في ظل تناقضها المركزي مع وجود المشروع الغربي ممثلا في «إسرائيل».

ورغم توافر أجواء متكررة كانت تمنح فرصاً معقولة للغرب للاقتراب من حماس وخاصة في الانتخابات وبعد وفوزها بها؛ فإنّ الموقف الغربي منها لم يتغير، رغم الإقرار أحياناً بمظلومية الشعب الفلسطيني عموماً وحماس خصوصاً، كحركة وطنية تساهم في مشروع الشعب الفلسطيني في التحرر وإقامة الدولة.

إلا أنّ ترجمة ذلك إلى سلوك غربي جديد لم يتحقق، بل إنّ الرؤية الغربية أحياناً أوغلت في العدائية لحماس. ولعلّ البيان الصادر مؤخراً عن البرلمان الأوروبي بحق حماس، والذي قال إنها تستخدم المدنيين دروعاً بشرية، وتستغل مُقدّرات غزة المالية في صناعاتها العسكرية؛ كان يحمل المزيد من الظلم في ازدواجية المعايير، فضلاً عن تأكيد رعاية الغرب لوجود «إسرائيل» حتى ولو كان ذلك على حساب منظومة القيم الغربية.

حماس حركة تحرر وطني تقوم على أساس مقاومة الاحتلال، إلا أنّها وفق الإدارة الأميركية منظمةٌ إرهابية، وتتناقض أميركا في ذلك مع باقي مكونات الرباعية الدولية؛ إذ تقيم روسيا علاقات مع حماس، في تناقض لا تُخطئه العين بين قيِّم الغرب المعلنة والسلوك العدائي تجاه حماس، بل إنّ الغرب تناقض مع ذاته في العلاقة مع حماس حين تنكّر لنتائج الديمقراطية الفلسطينية ٢٠٠٦.

وكان أكثر تناقضاً مع إنسانيته حين مارس الحصار الظالم على غزة باعتماده مساراً عدائياً ضد حماس ووجودها، وذهب أبعد من ذلك في تناقضه –وفق التقارير الدولية (تقرير غولدستون نموذجاً)– حين عاش تفاصيل المذابح ضد غزة، واستخدام الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً ضد المدنيين في غزة.

وهو يتابع اليوم تفاصيل ما يجري على حدود قطاع غزة في مسيرات العودة الكبرى من قتل للأطفال والمدنيين، دون أنْ يعيد النظر في منهجيته الظالمة بأنْ ينتصر لقيَمه ومبادئه التي صُمّ العالَمُ بالحديث عنها.

كان يفترض أن تُحدث القراءة الموضوعية لأدبياتها –وخاصة الوثيقة السياسية التي أصدرتها قبل سنة– فارقاً في نظرة الغرب إلى حماس، وكذلك ممارستها في الحكم؛ فقد أعطت الأقليات –وفي القلب منهم النصارى– حقَّهم الكامل، وهي تعلن أنّ عداءَها لليهود لا يقوم على أساس ديني بل إنها تحترم اليهودية كشريعة، وتناقضها هو مع الاحتلال باعتباره مغتصباً للأرض.

كما أن حماس لم تنقل الصراع خارج الأرض المحتلة رغم إيغال «إسرائيل» في دماء الفلسطينيين ومناصريهم حتى خارج حدود منطقة الصراع كجغرافيا، وكان آخر ذلك اغتيال الشهيد العالِم فادي البطش الذي تشير دلائل كثيرة إلى تورّط اليد الأمنية الإسرائيلية فيه، فضلاً عن قتل واستهداف العشرات خارج حدود فلسطين، وكثير منهم ثبت تلوّث اليد الصهيونية بدمائهم غدراً وغيلة.

حماس أيضاً قبلت التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وممارستها أكبر دليل على ذلك حتى في إطارها الداخلي، وهو ما يؤكد انسجام حماس مع الممارسة الديمقراطية التي يعتمدها الغرب فلسفةً سياسيةً وإدارية، كما انسجمت حماس مع الرؤية الغربية لحقوق المرأة ومشاركتها، ورأينا الدور النسوي المتزايد في عهد حماس.

وفي السلوك السياسي؛ احترمت حماس النظام الدولي ولم تصطدم معه، بل أقامت علاقات على أساس الاحترام المتبادل بسلوك حيادي أدى إلى كسب محاور متناقضة، وذلك على قاعدة مصلحة القضية والشعب الفلسطيني، ولم يثبت أنّها تدخلت في شؤون أي من دول العالم.

وفي الشأن الفلسطيني الداخلي؛ مارست حماس تأكيد وحدة الشعب الفلسطيني في أماكن وجوده كافة، مع مرونة سياسية تجمع بين الثابت والمتغير، بل ذهبت سياسياً إلى أبعد من برنامجها بقبول دولة في حدود عام ١٩٦٧ وفق القراءة الغربية لإقامة دولة عاصمتها القدس، ومنحت التفاوض فرصاً متعددة لتحقيق إنجاز في ذلك.

ولكن في ظل التفاوض تكرّس الاستيطان، وابتُلعت الضفة الغربية، وحُوصرت غزة، وشُطبت القدس، وجارٍ العمل على إلغاء حق العودة.

إنّ مبدأ الحراك الغربي لإعادة تصويب العلاقة مع الشعب الفلسطيني –ومنه حماس كحركة تحرر وطني– يكمن في الاعتراف بالجريمة التي وقعت بحق الشعب الفلسطيني باغتصاب أرضه وتهجير شعبه، وحقه (بعد مرور مئة سنة على وعد بلفور) في تقرير مصيره، وهو الشعب الوحيد الباقي تحت الاحتلال في القرن الواحد والعشرين.

التفاؤل ليس كبيراً في إحداث تحول في الموقف الغربي في ظل سياسة ترامب، ومواقف متطرفة متزايدة في المنظومة الغربية تتم ترجمتها تباعاً بالاعتراف بالقدس عاصمة لـ«إسرائيل» وبيهودية دولة الاحتلال، وكذلك التنكّر لحالة المظلومية الفلسطينية، وأطفال غزة يقتلون على حدودها دون أنْ يُسمع صوت قيم العالَم الغربي؛ ولكن كل ذلك سيُبقي الغرب في قفص الاتهام في علاقته بفلسطين، وحقّ شعبها في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.■

الجيش اليمني يتقدم نحو الحديدة.. والحوثي يتوعد

أعلنت قوات الجيش الوطني اليمني والمقاومة الشعبية أنها أصبحت على مشارف مدينة الحديدة الاستراتيجية (غربي اليمن) الخاضعة لسيطرة الحوثيين بعد تقدمها في إطار عملية عسكرية يدعمها التحالف العربي.

وأكدت قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية يوم الاثنين أنها باتت على بعد نحو ١٨ كيلومتراً من مطار الحديدة، ونحو ٢٥ كيلومتراً من ميناء المدينة.

وكانت مصادر عسكرية أكدت أن القوات المشاركة في العملية وصلت إلى مديرية الدريهمي، وهي منطقة ريفية تبعد نحو ١٨ كيلومتراً عن ميناء الحديدة.

بدوره، أكد المتحدث باسم التحالف العربي (تركي المالكي) في مؤتمر صحفي بالعاصمة الرياض تقدم القوات اليمنية المدعومة من التحالف إلى مسافة عشرين كيلومتراً من الحديدة.

وأضاف أن التحالف يسعى إلى قطع الشريان الذي يستفيد منه الحوثيون، في إشارة إلى الميناء، وتحدث عن حالة انهيار في صفوف الحوثيين وهروب قادة ميدانيين منهم.

في المقابل، قال زعيم جماعة الحوثيين عبد الملك الحوثي في خطاب متلفز بثته قناة المسيرة إن مقاتليه قادرون على إفشال أي عملية عسكرية على الحديدة، وكان أقر قبل ذلك بحدوث اختراقات في الساحل الغربي.

وتشارك في العملية العسكرية بالساحل الغربي نحو الحديدة وحدات مدعومة من الإمارات على غرار لواء العمالقة، والمقاومة الوطنية التي يقودها طارق صالح ابن أخي الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بالإضافة إلى «مقاومة تهامة».

وكانت وكالة أسوشيتد برس نقلت يوم الأحد عن مصادر يمنيّة أن نحو ١٥٠ شخصاً قتلوا خلال أربعة أيام من المعارك جنوب الحديدة، وأشارت المصادر إلى أن تقدم القوات اليمنية يجري تحت غطاء جوي توفره طائرات التحالف.■

ما أوجه الشبه بين الأسد والبطيخة؟

بقلم: أحمد عمر

انتشرت طرائف عجيبة في حقبة الأسد، تجد أنساباً وصداقات بين مختلفات ومتشاكسات، مثلاً: ما وجه الشبه بين الفيل والنملة؟ وبين «الفيزون» والجزر؟ وبين الأسد أباً أو ابناً أو حفيداً والطبيعة؟ أما العلاقة بين هذه الأسرة النبيلة الطاهرة العفيفة والمؤامرة الكونية؛ من مجرّة درب التبانة إلى مجرة درب الذي يسد ما يرد، فمعروفة. والعلاقة هي أنّ سكان هذه المجرّة يغارون من حبِّ شعبه له. ربما يغارون من محور المقاومة.

في أول أيام الثورة، عندما خرج الناس متظاهرين ضد الطغيان، زعمت مذيعةٌ، أطلق عليها الناشطون اسم مذيعة المطر، أنهم خرجوا من أجل الاحتفال بالمطر، وكانوا ينادون المطر باسم مستعار، ومؤنث، تحبّباً هو: حرية حرية حرية. بالأمس، زعم مراسل قناة المنار، حسين مرتضى، أنّ انفجارات مطار حماة هي نتيجة ارتفاع درجة الحرارة! حتى بطلة فيلم شوارع النار، الحاجّة إلهام شاهين، زعمت في تبرير كيمياء الغوطة الأخير أنّ عاصفة ترابية هي التي سبّبت حالات اختناق أهلها. وكان جند الأسد، إبّان الاقتحامات يكتبون على صدورهم: زلزال الأسد قادم، حتى لتظنّ كل الظنّ أنهم جماعة دهرية. الأسد الأب نفسه ادّعى، من غير أن يرف له جفن، أنّ قوانين الطوارئ والأحكام العرفية هي لحماية الغابات من الحرق، وقد أحرقت غابات ثرية بالطبيعة والحيوانات في مناطق مواليه، فمناطق خصومه قليلة الشجر، طمعاً في تحويلها مناطق عقارية، من غير شعار: العقار أو نحرقَ الأشجار.

النظام نظام منكر ونكران، لن يقرّ أبدا بالحقائق وسيهرب منها، سابقاً كان يعترف بأخطاء فردية، من غير تحديدٍ للأفراد، ولا للأخطاء، وبقليلٍ من التأمل سيجد المرء أنّ ثورة الثامن من آذار نفسها انطلقت من قلبِ الطبيعة، فلا تعرف لها أبطالاً، ولا ذكريات، شيء يشبه «الانفجار العظيم». الطائرات الحربية غالباً تسقط بخطأ فني، أو بسبب عصافير.

خلال الأحقاب الطويلة التي حكم فيها الأسد، وكان ينوي حكم سورية فترةً مثل العهد العباسي، دمّر طبيعتين في سورية، هما الطبيعة من أنهار جفت، وأشجار أحرقت من أجل تدفئة الجنود على الحواجز، والطبيعة الإنسانية للشعب السوري الكريم، الشهم. ويمكن أن نتذكّر أنه جرى بناء معمل طرطوس للإسمنت الملوث للبيئة على شاطئ البحر في منطقة سياحية، ومعمل الورق الشهير على نهر الفرات، ونتذكّر دفن النفايات النووية التي اتهم بها عبد الحليم خدام، وتروى أخبار عن صفقات لدفن نفايات جارتنا لبنان في سورية في مقابل أموال، أو مكاسب سياسية.

أبرزت الرومانسية الأوروبية قوة المشاعر، والعواطف الإنسانية، ورفعت شأن الفنون الشعبية. أما الرومانسية السورية، فظهرت مع فناني التحليل السياسي ومذيعي نشرات الأخبار، واقترنت بالكذب، والدماء والأغاني الهابطة، وتعفيش الغسّالات والثلاجات، واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً في قتل البشر وتدمير الحجر، وتشجيع الطائفية ودعمها، ونثر الورود على الاستعمار، وتشجيع أدب السجون الذي ارتبط بحقبة الأسد السوداء.

للقارئ العربي الذي لا يعرف وجه الشبه بين الفيل والنملة، أنّ النملة قادرة على حكّ ظهر الفيل، أما الفيل فيعجز عن حكّ ظهر النملة، والعلاقة بين الفيزون، وهو سروال نسائي ضيق وشفاف وديمقراطي جاء من كلمة «فيجن» أي النظر، والجزر، هي أنهما يقويّان حاسة البصر. أما وجه القرابة بين الأسد والرومانسية فعسى أن نكون رأيناها في هذا المقال بعد تقوية النظر ببعض الجزر، فالفيزون يفسد صيام الأتقياء على أصح الأقوال.

يحتاج سبب انتشار هذه الطرائف في عهد أسرة الأسد تحليلاً رصيناً، يبحث عن أصل التشابه، لا عن صلةٍ وحيدةٍ كالتي تجمع بين الأسد أو حرق البلد.■

الشهيّة المفتوحة لقائد الانقلاب في ولايته الثانية!

بقلم: سليم عزوز

لم يبق إلا أن يُصدر قراراً بعزل البابا والتحفظ عليه في أحد الأديرة، لنصبح في مواجهة أيام السادات الأخيرة! فالسادات اعتقل كل ألوان الطيف السياسي في أيلول ١٩٨١، وكذلك يفعل عبد الفتاح السيسي في هذه الأيام، وبشكل غير مفهوم، ولا سيما أن الأمر قد دان له، فلم يعد هناك سوى نوع من التنفيس عبر صفحات التواصل الاجتماعي، لكنه مع ذلك بدا غير مستعدٍ لأن يسمع ولو كلمة، فأصبح وهو يستقبل ولايته الجديدة، أكثر انزعاجاً ولو من الهواء العليل!

مؤخراً، حُكم على «إسماعيل الإسكندراني» بالسجن عشر سنوات، واعتقل «شادي الغزالي حرب»، و«هيثم محمّدين»، و «وائل عباس»، وهم من غير الإسلاميين الذين استباحهم عقب انقلابه، كذلك اعتُقل مقدم برنامج هزلي هو «أبلة فاهيتا»، فذكرنا بقرارات التحفظ التي أصدرها السادات، وقال: «لقد أخذت العاطل في الباطل يا ولاد». فشهيّة قائد الانقلاب باتت مفتوحة لافتراس كل معارضيه، بمن فيهم من يصمت الآن!

المعلن في أيام السادات أن الدافع لهذه القرارات هو «الفتنة الطائفية»، وكانت نكتة أضحكت الثكالى، فما علاقة زعيم حزب الوفد «فؤاد سراج الدين»، والكاتب «محمد حسنين هيكل»، والوزير السابق «عبد العظيم أبو العطا»، بحوادث الفتنة الطائفية؟!

الجامع بين المعتقلين الآن هو الاتهام بالانضمام إلى جماعة إرهابية تعمل على قلب نظام الحكم، وتعطيل الدستور، وهدم الدولة، فأي قيمة لدولة يهدمها «بوست»؟!

الاعتقالات التي تشمل الجميع هذه الأيام تؤكد أن الوضع لم يستتب بعد لعبد الفتاح السيسي، وعلى غير الشائع، وتؤكد أيضاً أنه قلق من شيء ما، وقد كتب «ياسر رزق» عن قلق الحكم، وهو المقرب من شخص عبد الفتاح السيسي، ولسانه الذي ينطق به!

القلق كما يعبر عنه «رزق» من عدم وجود «الكادر السياسي» المؤهل للحكم، وباعتبار أن هذا «الكادر» لابدّ أن يكون قد تخرج في مدرسة عبد الفتاح السيسي، وحصل على الإجازة منه بأهليته لتولي الرئاسة، وكأن السيسي كان كادراً سياسياً عندما استولى على الحكم، وكأنه جرى تأهيله سياسياً ليصلح للرئاسة لدورة ثانية!

بحسب «ياسر رزق»، فإن عدم وجود «الكادر السياسي» يجعل المؤهل لشغل الفراغ هو «جمال مبارك» بتحالفه مع الإخوان، وهو هنا يستخدم الطرفين فزاعة، فمن لم يفزعه الإخوان، ستفزعه عودة النظام القديم في ذات الشخوص التي قامت عليها الثورة، فيكون السيسي صمام الأمان على نحو يجعل من تعديل الدستور ضرورة!

بعيداً عن الفزاعة، وعدم وجود الكادر الذي لا يمكن تصنيعه خلال السنوات الأربع القادمة، هي ولاية السيسي الجديدة، فإن تعديل الدستور يصبح ضرورة، بما يسمح للمذكور بخوض الانتخابات لدورة ثالثة ورابعة، وقد ظل مبارك ثلاثين عاماً يرجع إعادة ترشحه لعدم وجود البديل!

ومن هنا يأتي قلق السيسي، الذي لا يمكنه أن يتصوّر نفسه خارج الحكم، ولا توجد ضمانة لعدم تقديمه للجنائية الدولية على المجازر التي ارتكبها، فلا بديل أمامه إلا الاحتماء بالكرسي، وهو لهذا لابدّ ممّن يهندس الحياة السياسية على نحو يمكنه من تعديل الدستور، الأمر الذي لا يمكن تمريره إلا بموافقة أمريكية وباستفتاء شعبي عندما يلجأ إليه لن يكون في أقوى حالاته، لذا فلا بد من تأميم الحياة السياسية، وباعتقال أي خطرٍ محتمل!

وأمامه أيضاً معضلة أخرى تتمثل في الانتخابات البرلمانية، ولو ترك الأمر على حاله فسوف يجد نفسه أمام انتخابات لاختيار أعضاء البرلمان في السنة الأخيرة له، ولن يكون في أقوى حالاته في هذه السنة، ولا سيما إذا لم يكن قد عدل الدستور. وهو وإن كان يضمن البرلمان الحالي، فليس متأكداً من قدرته على تصنيع البرلمان الجديد داخل الأجهزة الأمنية، لذا فلا بدّ من قمع الجميع ومنع الأحزاب من أن تستعيد لياقتها فتخوض هذه الانتخابات بعيداً عن وصاية أجهزته!

وهناك رأي داخل السلطة بضرورة حل البرلمان خلال هذا العام، وخلال الشهور الستة المقبلة، بما يمكنه من أن يصنع البرلمان الجديد على عينه، وفي السنة الأولى له من دورته الجديدة، ليتفرغ بعد ذلك لتعديل الدستور، والاستعداد للولاية الثالثة، إن لم يمد في عمر الدورة الرئاسية من أربع إلى ست سنوات. وهذا يدفعه إلى إسكات كل الأصوات المحتملة.

ومن المقرر أن الشهور القليلة القادمة ستشهد ارتفاعاً في أسعار كل الخدمات؛ لأن الاتجاه هو إلغاء الدعم كلية، وإحالة أعداد كبيرة من الجهاز الإداري للدولة على التقاعد، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاحتقان والغضب، ولا أحد يمكنه أن يتوقع ردّ فعل المصريّين. وقد كان الإجماع منعقداً على أنهم لن يثوروا البتة، لكنهم مع ذلك خرجوا وأسقطوا مبارك. وهناك تصور لدى السلطة بأن السياسيين لديهم القدرة على توجيه الرأي العام، ودون ذلك فإن الغضب لن ينتج ثورة، ولهذا لابدّ من اعتقال كل من لهم علاقة بثورة يناير وإن كانوا الآن خلايا نائمة أو كامنة!

إن اعتقال النشطاء البارزين لن يزيل آثار القلق، ولن يجلب الطمأنينة إلى القلوب الخائفة، فلو كان مقدراً لثورة أن تقوم في مصر الآن، فلن يقوم بها أصحاب السوابق الثورية.

فالشهية المفتوحة لالتهام المعارضين لن تمنع الثورة!■

قوات حفتر تعلن سيطرتها على مدخل مدينة درنة الغربي و٤ مواقع أخرى

أعلنت قوات مجلس النواب الليبي، التي يقودها خليفة حفتر، سيطرتها، يوم الاثنين، على المدخل الغربي لمدينة درنة (شرق) وأربعة مواقع أخرى محيطة بالمدينة، التي تشهد مواجهات منذ نحو أسبوعين.

واندلعت في ١٧ من الشهر الجاري مواجهات مسلحة بين قوات حفتر و«قوة حماية درنة» (مجلس شورى مجاهدي درنة سابقاً)، في محيط المدينة، ما أسقط قتلى وجرحى من الطرفين.

وقال المتحدث باسم قوات حفتر، العميد أحمد المسماري، على صفحته بموقع «فيسبوك»، إن القوات سيطرت، على «الكورفات السبع»، وهي أعلى منطقة، وتطل مباشرة على حي باب طبرق داخل درنة.

كذلك سيطرت القوات على «منطقة الفتايح الصناعية، ومدخل درنة الغربي بالكامل، ومسجد نسيبة بنت كعب، ومصنع الببسي والمناطق المحيطة به، ونادي الغوص»، وفق المسماري. وشدد المتحدث باسم قوات حفتر على أن «التقدم مستمر حتى الآن».

من جانبها، أعلنت «قوة حماية درنة» أنها انسحبت من منطقة الفتايح، عقب غارات مكثفة لطائرات دون طيار على المحورين الشرقي والغربي»، وفق ما تقلته مواقع مقربة منها، بينها موقع «المنارة للإعلام».

ودرنة هي آخر معقل رئيسي في شرقي ليبيا للمعارضين لقوات حفتر، التي تتصارع على الشرعية والنفوذ مع حكومة الوفاق الوطني، المدعومة دولياً، ومقرها في العاصمة طرابلس (غرب).

وتعتبر سلطات شرقي ليبيا، التي ينتمي إليها حفتر، «قوة حماية درنة» تنظيماً إرهابياً مرتبطاً بتنظيم «القاعدة في بلاد المغرب»، وهو ما تنفيه هذه القوة.

وتشكلت تلك القوة في ١٢ كانون الأول ٢٠١٤، لمواجهة قوات ما تسمّى عملية «الكرامة»، التي أطلقها حفتر، منتصف أيار من ذلك العام، ودشنت عملية قالت انها تستهدف تطهير درنة من «المتطرفين»، وتحاصر المدينة منذ ذلك الوقت.

وتنتقد شخصيات سياسية إسلامية في ليبيا عملية درنة، ويعتبرها المجلس الأعلى للدولة الليبي (مجلس رسمي استشاري) تصعيداً عسكرياً يؤزم الوضع، بينما ترى حكومة الوفاق أنها تهدد حياة المدنيين داخل المدينة.■

«هتلر» زمانه وخصومه يلعبون بالسلام العالمي

بقلم: ياسر محجوب الحسين

لم يكن من المتوقع بأي حال من الأحوال أن تنزع القمة الملغاة بين واشنطن وبيونغ يانغ فتيل الأزمة بين البلدين النوويّين بشكل نهائي وفوري، لكنها كانت من المؤمل أن تجنب العالم ولو لبعض الوقت الكارثة التي قد تنتج من فعل أرعن من كلا رئيسي البلدين، دونالد ترامب وكيم جونغ أون. بيد أن رعونة الرئيس ترامب كانت سباقة، وألغى الخميس الماضي القمة التي كان مقرراً لها أن تنعقد في سنغافورة يوم ١٢ حزيران القادم.

ترامب أو هتلر العصر أقدم بدم بارد خلال الأشهر القليلة الماضية باتخاذ أخطر ثلاثة قرارات، أيّ واحد منها كفيل بتهديد السلام والأمن الدوليين، ورغم المزاعم بوجود أمن وسلام دوليين، إلا أن الأمر بالقياس النسبي وبجرة قلم ورغم أنف القرارات الدولية بشأن فلسطين، قرر نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس المحتلة منهياً أي بارقة أمل بإرساء سلام نسبي في فلسطين المحتلة. كذلك وبجرة قلم وصلف وعنجهية ألغى ترامب الاتفاق النووي مع إيران، وها هو يلغي اجتماعاً مع كوريا الشمالية، كانت قد أعدت له وسائل الاعلام العالمية عدتها لتغطيته، باعتباره حدثاً فريداً يأتي في ظل صراع مرير وحرب باردة بين البلدين تقف على حافة حرب نووية. كان أدولف هتلر قائد الحزب النازي الألماني، عنجهياً يتصرف بصلف فأدت سياسته الفاشية إلى بدء الحرب العالمية الثانية ومقتل ما لا يقل عن أحد عشر مليون فرد. وحكم هتلر ألمانيا من خلال منصب مستشار الدولة ما بين عامي ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥، لكنه في نهاية الأمر حصد نتاج تهوّره، وأقدم هتلر على الانتحار هو وزوجته إيفا براون في مخبئه ببرلين عام ١٩٤٥ عندما أصبحت هزيمته محتومة.

القمة الموؤودة كانت ستتناول إزالة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. المدهش أن ترامب نفسه قال بعد قراره إن العالم خسر فرصة للسلام الدائم. وبالرجوع للسبب يتضح إلى أي مدى أن السلام في العالم واقع رهينة لعبث زعماء يتشاكسون بطريقة طفولية.

يقول ترامب موجهاً كلامه إلى غريمه الكوري كيم: «إنك تتحدث عن قدراتكم النووية، لكن قدراتنا أضخم وأقوى». وأضاف أن الجيش الأمريكي مستعد إذا تطلب الأمر للرد على أي مجازفة من كوريا الشمالية. وغضب ترامب من تصريحات لكوريا الشمالية تشكك في احتمال عقد القمة، وزاد نائب ترامب مايك بنس الطين بلة حين اتهم كيم جونغ أون بخداع ترامب. وقال إن كوريا الشمالية «قد تنتهي نهاية ليبيا»، وردّت بيونغ يانغ بوصف تصريحات بنس بالحمقاء.

المشكلة أن ترامب يتأبط عقلية موغلة في المادية ويخلط السياسة خلطاً مفزعاً بميكانزم السوق، ولا يأخذ في اعتباره أن غيره قد لا يلقي بالاً لعقوباته وتهديداته الاقتصادية، إذ تتأبط أولئك أيديولوجيا لا تعبأ بما يعبأ به ترامب. ففي شأن الاتفاق النووي يرفع ترامب عصا العقوبات الاقتصادية على طهران آملاً أن تستجيب طهران وتذعن لشروطه، بينما إيران دولة تعلي من شأن أيديولوجيتها ولا تبيعها بدراهم معدودة.

وفي شأن كوريا الشمالية يراهن ترامب على الضائقة الاقتصادية التي تمر بها والتي يظن أنها بسببها لا محالة مذعنة لشروطه وصلفه. ولذا يرفع ترامب حيناً الجزرة في وجه بيونغ يانغ ويقول إن الصين وكوريا الجنوبية واليابان مستعدة لمساعدة كوريا الشمالية اقتصادياً، لتكون بلداً غنياً، وأن واشنطن مستعدة كذلك لدعم بيونغ يانغ، كما فعلت مع كوريا الجنوبية من قبل، لكي تكون بلداً غنياً. بيد أن بيونغ يانغ دولة تمسك الأيديولوجيا بتلابيبها ولن تثنيها ضائقتها الاقتصادية عن تحدي واشنطن، ولن يتوانى كيم في ضغط الزر النووي إذا ما بلغ صراعه مع ترامب حدّ الغليان.■

مفوضية الانتخابات العراقية تحذر من الانقلاب على النتائج

حذرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق من وقوع «حرب أهلية» في حال «الانقلاب» على نتائج الانتخابات المعلنة من قبلها، وذلك بعد يوم من دعوة البرلمان العراقي إلى إلغاء انتخابات الخارج والتصويت المشروط للنازحين في أربع محافظات، فيما أكدت أطراف سياسية وقانونية عدم دستورية قرار البرلمان واصفة إياه بـ «الخرق الدستوري».

وقال رئيس الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات رياض البدران: أن «هناك خطورة لمحاولة الانقلاب على نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية في وقت سابق»، مضيفاً أن «(الانقلاب) قد يؤدي إلى وقوع حرب أهلية في البلاد».

واعتمد البرلمان الذي أوشكت ولايته على الانتهاء في جلسة استثنائية خصصت لمناقشة ملف الانتخابات، قراراً دعا فيه كل الجهات المعنية وفق اختصاصها إلى اتخاذ الوسائل التي تعيد الثقة للانتخابات من خلال البدء بعملية الفرز اليدوية للانتخابات بنسبة ١٠ في المئة، وإلغاء انتخابات الخارج والنازحين في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى، وذلك على خلفية اتهامات صدرت من أشخاص عدة وأطراف سياسية بالتزوير.

دهم مجمّع «آل البيت» في موريتانيا

دهمت وزارة الشؤون الإسلامية في موريتانيا «مجمّع الإمام علي» في مقاطعة دار النعيم في ولاية نواكشوط الشمالية، وأبلغت إمام المسجد المقيم في المجمّع بعزله من الإمامة والسعي إلى تعيين إمام آخر مكانه، وذلك وفق ما ذكرت وكالة الأخبار الموريتانية الخاصة.

وزارت بعثة من وزارة الشؤون الإسلامية خلال عطلة الأسبوع المجمّع التابع لجمعية «آل البيت»، وفتشته تفيشاً دقيقاً كما فتشت ملحقاته، قبل أن تبلغ إمامه بالعزل، وتمهله أسبوعاً لمغادرة سكنه داخل المجمع، من دون أي توضيح أو ذكر أسباب ذلك.

وأُقيم المجمّع منذ سنوات في مقاطعة دار النعيم في العاصمة الموريتانية نواكشوط، وذلك مع بدايات إعلان بعض الموريتانيين عن تشيّعهم، وبدء تنظيم نشاطات في المناسبات الشيعية، إضافة إلى تسيير رحلات إلى لبنان وإيران.

تونس: القضاء يباشر النظر في جرائم بن علي

باشر القضاء المتخصص في محافظة قابس في جنوب تونس، النظر في أوّل قضية قدمتها «هيئة الحقيقة والكرامة» المكلفة العدالة الانتقالية بعد سبع سنوات عن الثورة، وهي قضية قتل معارض يتهم فيها الرئيس التونسي الأسبق زين العابدين بن علي وعدد من وزرائه.

وأحدثت «هيئة الحقيقة والكرامة» عام ٢٠١٤، لإنصاف ضحايا سنوات الاستبداد الطويلة قبل ثورة ٢٠١١ التي أطاحت بنظام بن علي، وهي تملك سلطة إحالة المسؤولين المفترضين عن حالات قتل واغتصاب وتعذيب وفساد على المحاكم.

ويُحاكم في هذه القضية، ١٤ مسؤولاً بينهم بن علي ووزير الداخلية السابق في عهده حكمه عبد الله القلال، ومدير الأمن الوطني آنذاك محمد علي القنزوعي، بتهمة الإخفاء القسري وقتل الإسلامي والعضو في حركة «النهضة» كمال المطماطي الذي تم توقيفه في ٧ تشرين الأول ١٩٩١ في محافظة قابس، وعُذب حتى الموت في السجن. ولم تتمكن عائلته من استرجاع جثته.

وتقول لطيفة أرملة المطماطي لـ«فرانس برس»، «نريد مقاضاة كل من قتلوا وعذبوا»، وتتابع «لقد مررنا بسنوات رهيبة والأصعب من ذلك أننا لم نتحصل على رفاته لليوم»، مؤكدة «لكن هناك فرحة اليوم لأن الحقيقة ستكشف».

الليبيون يتفقون على تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية

أعلن الأطراف الأربعة الرئيسيون في النزاع الليبي الذين عقدوا اجتماعاً مع الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في باريس أمس، التزامهم العمل معاً لتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في العاشر من كانون الأول المقبل.

وقال الرئيس الفرنسي إن الاتفاق يمثل «خطوة رئيسية نحو المصالحة» في البلد الغارق في الفوضى منذ سقوط نظام القذافي في ٢٠١١. ووصف اللقاء الذي عقد في الاليزيه صباحاً بأنه «لقاء تاريخي تواكبه الأسرة الدولية بمجملها». وحدد الإعلان «إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ١٠ كانون الأول ٢٠١٨».

وقال مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا غسان سلامة لوكالة «فرانس برس» بعد المحادثات «أنا متفائل».

وقع الإعلان رئيس حكومة الوحدة الوطنية فايز السراج، ومنافسه الرجل القوي في شرق البلاد المشير خليفة حفتر، ورئيس برلمان طبرق (شرق) عقيلة صالح عيسى، ورئيس مجلس الدولة ومقره طرابلس خالد المشري، وذلك بعد أربع ساعات من المحادثات.

٩ قتلى من أسرة رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني

قتل تسعة أفراد من أسرة رئيس مجلس الشيوخ الأفغاني، وأصيب ثمانية آخرون بجروح في عملية للقوات الخاصة في ولاية ننغرهار، بحسب ما أفادت مصادر متطابقة.

ووقع الحادث ليل الإثنين – الثلاثاء الماضي خلال عملية برية في منطقة شبرهار في وسط الولاية الواقعة على الحدود مع باكستان، والتي تضم العديد من عناصر حركة «طالبان» ومنذ العام ٢٠١٥ مقاتلين من تنظيم «داعش».

وأعلن المتحدث باسم حاكم الولاية عطاء الله خوجياني «الليل الماضي، قتل تسعة مدنيين في عملية للقوات الخاصة في شبرهار. وأصيب ثمانية مدنيين بينهم امراة وطفل بجروح، وكلهم من اسرة رئيس مجلس الشيوخ» فضل هادي مسلمیار. وتابع: «تم إرسال وفد من كابول للتحقيق في الحادث».

وأكد مسؤول الصحة في ننغرهار نجيب الله كامانوالاهذه الحصيلة لـ«فرانس برس»، موضحاً أن القتلى والجرحى نقلوا الى مستشفى جلال اباد كبرى مدن الولاية.

جنرال كوري شمالي كبير يزور الولايات المتحدة

أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أن مسؤولاً كورياً شمالياً كبيراً في طريقه إلى نيويورك، في زيارة نادرة تندرج في إطار التحضيرات للقمة التاريخية بينه وبين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون المرتقب عقدها في سنغافورة.

وكتب ترامب في تغريدة «اللقاءات تجري حالياً بخصوص القمة وأكثر من ذلك. إن كيم يونغ شول، نائب زعيم كوريا الشمالية، يتوجه الآن إلى نيويورك»، مشيداً بتشكيل «فريق رائع» للمحادثات.

وكان الجنرال كيم يونغ شول وصل إلى مطار بكين، قبل أن يغادرها إلى نيويورك بعد محادثات مع المسؤولين الصينيين، بحسب وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية للأنباء.

وتأتي الزيارة في إطار حملة ديبلوماسية قبل قمة لم تُحسم مسألة انعقادها بعد بين ترامب وكيم في سنغافورة في ١٢ حزيران المقبل.

اجتماع روسي أميركي أردني لـ«خفض التوتّر» في درعا

أعلنت روسيا رغبتها في تنظيم لقاء «باسرع ما يمكن» مع الاردن والولايات المتحدة لبحث مستقبل محافظة درعا السورية في جنوب البلاد، وذلك بعد تحذير واشنطن للنظام من تنفيذ اي هجوم في هذه المنطقة وسط تباين المعلومات عن الاستعداد لهجوم وشيك في الجنوب.

وقال ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي ان «الاتصالات مستمرة مع الاردنيين والاميركيين» بشأن هذه المنطقة التي تنتشر فيها عدة مجموعات مسلحة.

ونقلت وكالة الإعلام الروسية عن بوغدانوف إن روسيا والولايات المتحدة والأردن اتفقت على عقد اجتماع بخصوص منطقة «خفض التصعيد» بجنوب سوريا.

وكانت واشنطن حذرت دمشق السبت من تحرك «حازم» في حال انتهكت وقف اطلاق النار في جنوب سوريا حيث تمت اقامة «منطقة خفض تصعيد» في ٢٠١٧ اثر اتفاق بين روسيا والاردن والولايات المتحدة باعتبار هذه الدول «ضامنة».

وبحسب سكان في المنطقة فان طائرات سلاح الجو السوري القت الجمعة منشورات على بلدات محافظة درعا محذرة المجموعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة من هجوم وشيك.

احتجاجات شعبية في إيران

وصلت الاحتجاجات الشعبية المتجددة في إيران منذ أيام إلى قلب العاصمة طهران، وأمام مكتب الرئيس الايراني حسن روحاني في شارع باستور.

وذكرت وكالة « هرانا» التابعة لمجموعة ناشطي حقوق الإنسان في إيران، أن المئات من أصحاب مزارع الدواجن من مختلف المحافظات الإيرانية نظموا وقفة احتجاجية أمام مكتب روحاني.

هذا وشهدت طهران والمدن الايرانية الأخرى تجمعات متواصلة خلال الأيام القليلة الماضية، أبرزها إضراب سائقي الشاحنات الذي تسبب بأزمة وقود في البلاد.

كما تظاهر الأحد الماضي مجموعة من المدرسين أمام مجلس الشورى (البرلمان) وطالبوا بصرف رواتبهم المتأخرة.

وكان المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية قال، إن « قوات الأمن ستواجه بقوة الاضطرابات التي يمكن أن تستغلها الولايات المتحدة وأعداء آخرون، وذلك بعد تصاعد موجة الاحتجاجات في مختلف أنحاء البلاد.

مشكلة أبو ظبي مع الإخوان المسلمين متى ولماذا؟

بالعودة إلى برقيات ويكيليكس، يظهر أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد بات يطلق اسم «الإخوان المسلمين» على كل «المتطرفين»، ولكن الأمر بقي في السر حتى ظهر للعلن بحلول الربيع العربي، ففي آذار ٢٠١١ قدم ١٣٢ ناشطاً ومثقفاً إماراتياً مذكرة لرئيس البلاد خليفة بن زايد آل نهيان يطالبون فيها بإجراء إصلاحات سياسية، منها أن يكون انتخاب المجلس الوطني (البرلمان) ديمقراطياً، وأن يتمتع بسلطات تشريعية كاملة.

لكن ما هي إلا أيام حتى بعثت الإمارات –التي تلقت تلك المذكرة– المئات من قواتها إلى البحرين لتلتحق بقوات سعودية بهدف القضاء على احتجاجات ضد الحكومة، وهو ما يشكل أول إجراء إماراتي سعودي لكبح «تقدم» الربيع العربي وللقضاء على الأصوات الناقدة للحكم.

وفي نيسان من نفس العام شنت الإمارات حملة اعتقالات بحق الموقعين على المذكرة الذين يمثلون شريحة واسعة من المجتمع من أطباء وأكاديميين، وأعضاء في حركة «الإصلاح» (مرتبطة بالإخوان المسلمين) وذلك بتهم دعم «الفكر الإرهابي» والتآمر للإطاحة بالحكم.

كورتني فرير –وهي مؤلفة كتاب عن نفوذ الإخوان في دول الخليج– قالت إن «حملة الإمارات ضد الإصلاح ليست قائمة على المستوى الحقيقي لتهديدها أو شعبيتها، بل على حسابات الإمارات – خاصة ابن زايد– بأن الإسلام السياسي مهما كان يشكل تهديداً أساسياً للاستقرار الحكومي والأمني».

وتضيف الكاتبة: «نتيجة لذلك فإن الحركات الإسلامية اليوم تراجعت إلى الخلف، وسط مساع لتعزيز ما يسمى الإسلام المعتدل».

هذه الحملة الإماراتية كانت مقدمة لإجراءات تتحدى كل الحركات المرتبطة بالإخوان المسلمين، بما في ذلك دعم الثورة المضادة في أكبر دولة عربية وهي مصر.

حصار قطر

والحصار المفروض على قطر منذ نحو عام يبدو أنه مدفوع إلى حد ما بموقف أبو ظبي المعارض لكل شخص أو مؤسسة أو حكومة تؤيد الحركة الإسلامية، وهو ما تضعه الإمارات في إطار «التطرف»، ففي أعقاب الانتخابات التي تلت الربيع العربي فازت عدة أحزاب مرتبطة بالإخوان المسلمين (بدرجات متفاوتة) كما حدث في تونس ومصر والمغرب والأردن والكويت.

كريستيان أولريتشسين، وهو زميل باحث في معهد بيكر للسياسات العامة بجامعة رايس، ومؤلف كتاب «الإمارات العربية المتحدة.. السلطة والسياسة وصنع السياسات» يقول إن الإمارات وقطر اتبعتا منذ ٢٠١١ سياسات قد تكون متناقضة في بعض الأحيان. وأشار إلى أن موقف أبو ظبي من سياسات قطر تجاه الربيع العربي كان الدافع وراء تجدد الخلاف عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، وأن محمد بن زايد عمل عن قرب مع ولي عهد السعودية محمد بن سلمان لتقديم جبهة موحدة ليس فقط بشأن حصار قطر، ولكن أيضاً بشأن الحرب في اليمن.

وكان المسؤولون الأميركيون –وفق برقيات ويكيليكس– قد أشاروا إلى أن ولي عهد أبو ظبي يطلق عبارة «الإخوان المسلمين» على جميع «المتطرفين»، سواء الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة أو الحركات الشعبية التي تمارس انتخابات ديمقراطية في المنطقة. وبحلول عام ٢٠١٤ أصبح هذا التعريف الواسع «للمتطرفين» مقبولاً بعد أن صنفت السعودية الإخوان المسلمين منظمة إرهابية.■

حركة الجهاد تنعى ثلاثة شهداء وتتعهد برد مؤلم

أعلنت «سرايا القدس» الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، استشهاد ثلاثة من عناصرها جراء قصف الاحتلال الإسرائيلي نقطة رصد تابعة لها شرق مدينة رفح جنوبي قطاع غزة يوم الأحد.

وقالت سرايا القدس في بيان إن الشهداء الثلاثة هم حسين العمور (٢٢ عاماً)، وعبد الحليم الناقة (٢٨ عاماً)، ونسيم العمور (٢٥ عاماً).

وأكدت أن الصراع «مع العدوّ الصهيوني مفتوح، ولن يفلح هذا العدو بفرض معادلة جديدة يستبيح من خلالها دماء أبناء شعبنا ومجاهدينا دون رد يؤلمه»، وأضافت أن «لدى المقاومة ما يغير هذه المعادلة».

من جانب آخر، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن هذا القصف المدفعي جاء رداً على وضع عبوة متفجرة على السياج الحدودي صباح الأحد.

ونقلت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن الجيش الإسرائيلي قوله إن القصف جاء «رداً على اجتياز السياج يوم السبت ومحاولة إلحاق الضرر بالبنية التحتية الأمنية»، متهماً حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمسؤولية عما يحدث في القطاع. وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فإن أربعة فلسطينيين تسللوا عبر السياج في جنوب قطاع غزة المحاصر وألقوا قنبلة حارقة وعادوا أدراجهم، ونقلت عن الجيش تأكيده أن الأشخاص الأربعة كانوا في إسرائيل لمدة دقيقة واحدة، وإلى جانب إلقاء زجاجة حارقة تركوا خيمة كتب عليها «مسيرة العودة.. عائدون إلى أراضي فلسطين».■

الطريق الطويل نحو نزع السلاح النووي أمام التحوّلات الأمريكيّة

بقلم: راميش ثاكور

إنها للحظة حاسمة للنظام النووي العالمي؛ فبعد تقرير الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي مع إيران، يُنتظر –خلال أسابيع معدودة– أن يلتقي ترامب زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، في قمة ستكون لها تداعيات على البرنامج النووي لكوريا الشمالية.

ومن المرجح أن تعاني الجهود الرامية لنزع السلاح النووي نكسات قبل انقضاء شهر أيار الجاري، نظراً لمجموعة المستشارين الصقور التي تحيط بترامب، أمثال وزير الخارجية مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون.

ولهذا السبب؛ بات مهماً –أكثر من ذي قبل– أن يدعم المجتمع الدولي التزامات المعاهدات القائمة، بدءاً من معاهدة منع الانتشار النووي المبرمة عام ١٩٦٨، لكن تحقيق ذلك يستلزم خوض محادثات صعبة.

غالباً ما تكون الاتفاقيات المتعددة الأطراف عرضة لثغرات في التطبيق، وهو ما ينطبق على النظام الدولي لمنع الانتشار النووي؛ فمثلاً نجد أنه رغم عدم توقيع إسرائيل والهند على معاهدة منع الانتشار، فإنهما عضوتان مسؤولتان في النادي النووي.

ولم تعاقَب إسرائيل قط على قنبلتها، كما تحظى الهند بإعفاء من مجموعة المورّدين النوويين، فضلاً عن توقيعها العديد من الاتفاقيات النووية المدنية مع الولايات المتحدة وأستراليا وكندا واليابان. فيما يُنظر إلى التسلح النووي –الذي تنفذه كوريا الشمالية– على أنه أمر لا يمكن التسامح معه، أما برنامج إيران النووي فقد تم تقييده قبل نجاحه في تطوير أي سلاح.

وفي ظل هذا الإطار المعيب؛ أصيبت دول كثيرة بالإحباط بسبب رفض المُوقعين على معاهدة منع الانتشار النووي مناقشةَ مسألة نزع سلاحهم النووي.

ورغم إلزام المادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي أطرافَها بمواصلة المفاوضات «بنيّة حسنة» لتحقيق منع الانتشار؛ فإن الدول النووية المصدقة على المعاهدة لا تفسر هذا بأنه حظر يمنعها من امتلاك ترسانة نووية.

بل إنها تحتج بأن خفض الأسلحة النووية من شأنه أن يُضعف الأمن العالمي، معتمدين في ذلك على عقيدة الردع، وربما لم يكن مفاجئاً أن ترى الدول غير النووية الأشياء من منظور مختلف.

وفي العام الماضي؛ وضعت هذه الدول رؤاها في معاهدة تكميلية تبنتها الأمم المتحدة. فقد أصبح عدد الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية اليوم ٥٨ دولة، كما صدقت عليها ثماني دول، وستسهم في حظر استخدام الأسلحة النووية –أو التهديد باستخدامها أو حيازتها– حال وضعها موضع التنفيذ.

وتعدّ معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوةً مهمةً نحو إرساء قاعدة دولية جديدة، كما تمثل أيضاً نتاجاً منطقياً لإخفاقات معاهدة منع الانتشار. لكن نظراً لتجاوزها معاهدة منع الانتشار من وجهين أساسيّين؛ فقد فجّرت معارضة شديدة، حيث تمنع معاهدة الحظر ما يسمى بمعاهدات التشارك النووي، التي تمكّن حلفاء الدول النووية من تخزين أسلحة على أراضي تلك الدول، فضلاً عن تقويض معاهدة الحظر منطقَ الردع بتجريم «التهديد باستخدام» الأسلحة النووية.

وإذا أردنا الإبقاء على النظام العالمي لمنع الانتشار حياً وقابلاً للتطبيق؛ فلا بد من التوفيق بين الرؤى المتعارضة التي تعكسها معاهدة منع الانتشار ومعاهدة الحظر. ولتحقيق ذلك؛ ينبغي للمجتمع الدولي الاتفاق على استراتيجية لإرساء نظام عالمي يساعد بموجبه تخفيضُ المخزون الاحتياطي من الأسلحة النووية على تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي لا تعريضه للخطر.

ولا ريب أن مثل هذا الأمر ينطوي على مردود عكسي رهيب؛ فهو لن يؤدي فقط إلى زعزعة النظام النووي القائم، وزيادة شعور دول كثيرة بعدم الأمان، وإنما سيعمق أيضاً تشبث الدول المسلحة نووياً بالقنابل التي تمتلكها فعلاً. ورغم ما يشوبها من عيوب؛ فإن معاهدة منع الانتشار كانت سبباً في استقرار نووي دام أعواماً. وحتى الدول التي رفضت التوقيع على المعاهدة كان لها دور في بقائها، سواء أَبرمت معاهدة الحظر أم لم تُبرم، نظراً للتداعيات الخطيرة على الأمن العالمي التي قد تنجم عن انهيار معاهدة منع الانتشار. ولذا؛ يجب على كل الأطراف الإسراع بإعادة اكتشاف مصلحتهم المشتركة في تنفيذ نزع نووي عملي وفعال.

سيكون رفض ترامب تجديد اعتماد الاتفاق النووي مع إيران بمثابة مؤشر لوفاة هذا الاتفاق على الأرجح، لكن بغض النظر عن مصير البرنامج النووي لإيران أو كوريا الشمالية؛ فإن إضعاف معاهدة منع الانتشار النووي –التي شكلت أساس النظام النووي العالمي لنصف قرن– يمثل التهديد الأكبر بين جميع التهديدات.■

أهم خلاصات مؤتمر باريس حول أزمة ليبيا

اتفقت أطراف الأزمة الليبية المجتمعة في باريس على تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن، والمفضل نهاية العام، مع الالتزام بتهيئة الأجواء لتكون نزيهة، والموافقة على نتائجها.

واجتمع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في الإليزيه مع الأطراف الأربعة الرئيسية في الأزمة الليبية، وهم: رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني فائز السراج، ورئيس مجلس الدولة خالد المشري، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، وعقيلة صالح. وحضر اللقاء ممثلون من عشرين دولة من بينها قطر ومصر والإمارات والكويت والسعودية وتركيا، بالإضافة إلى تونس والجزائر.

وبحسب البيان السياسي الذي أُعلن في باريس، تعهد المجتمعون بالعمل على إجراء انتخابات نزيهة وسلمية في أقرب وقت ممكن، واحترام نتائجها، على ألا يتعدى موعدها نهاية العام الجاري.

وبحسب وكالة الصحافة الفرنسية، فقد حدّد الإعلان إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ١٠ كانون الأول ٢٠١٨.

كما اتفق المجتمعون على الاعتراف بأهمية وضع أساس دستوري لهذه الانتخابات، ومساءلة كل من ينتهك أو يعيق العملية الانتخابية، وذلك إلى جانب دعم جهود المبعوث الأممي في مشاوراته مع السلطات الليبية بشأن اقتراح جدول زمني لاعتماد الدستور.

واتفق الحاضرون على الالتزام بتوفير أجواء أفضل لإجراء الانتخابات الوطنية، والعمل فوراً على توحيد البنك المركزي الليبي والمؤسسات الأخرى. ونص الاتفاق أيضا على الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية خاضعة للمساءلة والمحاسبة.

وقد شهدت الأزمة الليبية محاولات دولية ومبادرات من دول إقليمية للتوصل إلى حل ينهي الصراع في البلاد.

وسبق لماكرون أن استضاف في تموز ٢٠١٧ اجتماعا في باريس بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج واللواء المتقاعد خليفة حفتر، للاتفاق على وقف إطلاق النار وتطبيق اتفاق الصخيرات.

لكن مجموعة الأزمات الدولية برعاية الأمم المتحدة حذرت من عقد اجتماع باريس بشأن ليبيا، واعتبرت –في مذكرة خطية– أن الاجتماع سيؤدي إلى نتائج عكسية، إذا لم يكن هناك توافق أوسع يشمل أطرافاً سياسية وعسكرية أخرى.

وأعلنت الرئاسة الفرنسية أن باريس ستسعى خلال الاجتماع لانتزاع التزام جماعي باتخاذ الإجراءات الممكنة من أجل أن تجري انتخابات رئاسية وتشريعية بحلول نهاية العام.

ولفتت المجموعة إلى أن إجراء انتخابات هذا العام أمر غير واقعي من وجهة نظر تقنية، واقترحت أن يصدر عن مؤتمر باريس إعلان مفتوح خالٍ من التعهدات الخطية، محذرة من أن أي خيار آخر من شأنه أن يزيد من التوترات السياسية في البلاد.■

حملات شعبيّة في تركيا لدعم الليرة

إسطنبول – عدنان عبد الرزاق

أطلق مواطنون أتراك وجاليات عربية، حملات لدعم الليرة التركية، واعتبروا أن ما يحدث هو «استهداف خارجي» متعمد.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد دعا المواطنين إلى تحويل مدّخراتهم بالدولار واليورو إلى الليرة، لدعم العملة التركية التي خسرت نحو ٢٠٪ من قيمتها مقابل الدولار منذ بداية العام. وقال أردوغان أمام حشد في مدينة أرضروم شرق البلاد، قبيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع إجراؤها في ٢٤ حزيران: «إخواني الذين يحتفظون بالدولارات واليورو تحت الوسادة، اذهبوا وحوّلوا أموالكم إلى الليرة. سنحبط هذه اللعبة معاً».

ومن جانبها، تقول مديرة حملة «نحن نستطيع» لدعم الليرة، عبير الحفار، إن الهدف من الحملة التي أطلقت، هو رد الجميل لتركيا ومساندتها السوريين بالأوقات العصيبة، معتبرة أن رسالة الحملة لاقت صدى واستجابة من السيدات السوريات، وتم خلال ساعات، تبديل آلاف الدولارات للعملة التركية.

كما أطلق، مدير مؤسسة «زدني علماً» التعليمية بإسطنبول، محمد زبدية، حملة لمساندة الليرة التركية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وصفحات مؤسسته، ولاقت الحملة تأييداً من السوريين المقيمين بتركيا، نظراً لدور «زدني علما» بتعليم اللغة التركية وفق الأساليب المبسطة المتضمنة أغانيَ ومقاربتها باللغة العربية.

ولاقت دعوة الرئيس التركي استجابة شعبية، إذ تم تنظيم حملات عدة بالأوساط الشعبية التركية، وخرجت سيارات تنادي وتحض الأتراك على تبديل العملات الأجنبية بالليرة التركية، كما جرى بحي الفاتح، أكبر أحياء إسطنبول.

وكانت تركيا قد اتخذت خلال الأسبوع الماضي، قرارات عدة لوقف نزيف الليرة؛ إذ رفع المصرف المركزي من سعر الفائدة على الإقراض، من ١٣,٥٪ إلى ١٦,٥٪، كما حولت بورصة إسطنبول جميع العملات الأجنبية الزائدة عن احتياجاتها على المدى القصير، إلى الليرة.■

البرلمان العراقي يتدخل ويطلب إلغاء انتخابات الخارج

دعا البرلمان العراقي إلى إلغاء انتخابات الخارج والتصويت المشروط للنازحين في أربع محافظات، بعد توافر أدلة على التزوير في الانتخابات الأخيرة، وسط تحذيرات مفوضيّة الانتخابات من «الانقلاب» على النتائج.

واعتمد البرلمان العراقي – الذي أوشكت ولايته على الانتهاء – في جلسة استثنائية تم تخصيصها يوم الاثنين لمناقشة ملف الانتخابات، قراراً دعا كل الجهات المعنية وبحسب اختصاصها إلى اتخاذ الوسائل التي تعيد الثقة للانتخابات.

وكان ٨٥ نائباً تقدموا قبل نحو أسبوعين بطلب عقد الجلسة لمناقشة ما قالوا إنه تزوير شاب الاقتراع الذي جرى في ١٢ أيار الجاري، تمهيداً للتصويت على إلغاء نتائج الانتخابات.

بدوره حذر رئيس الدائرة الانتخابية في مفوضية الانتخابات رياض البدران من خطورة تداعيات ما سماها «محاولة الانقلاب على نتائج الانتخابات» التي أعلنتها المفوضية في وقت سابق.

وقال البدران – في لقاء تلفزيوني – إن الانقلاب على نتائج الانتخابات قد يؤدي إلى وقوع حرب أهلية في البلاد.

وأوضح مراسلون أن الأزمة تبدو حقيقية، ورجّح أن المفوضية ربما تتعرض لضغوط كبيرة، مشيراً إلى أن كتلاً برلمانية تحاول في مجلس النواب الضغط لفرز الأصوات يدوياً، ولا سيما في محافظتي كركوك وصلاح الدين.

وسبق أن أصدرت عدة شخصيات سياسية اتهامات بتزوير الانتخابات، من بينها زعيم «تحالف الوطنية» إياد علاوي الذي دعا إلى إلغاء النتائج متهماً مفوضية الانتخابات بارتكاب «الفظائع والفضائح» أثناء تسيير الاقتراع.

يُشار إلى أن مجلس الوزراء قرر الأسبوع الماضي تشكيل لجنة من مؤسسات قضائية وأمنية ورقابية لدراسة الطعون، مؤكداً منح اللجنة حق الاطلاع على جميع الوثائق التي تخص الانتخابات.

وفي وقت سابق، تحدث مراسلون عن وجود طرفين رئيسيّين يتنافسان على تشكيل الحكومة، هما كتلتا «سائرون» بزعامة مقتدى الصدر التي جاءت في المقدمة، و«الفتح» بزعامة هادي العامري المدعومة من الحشد الشعبي. وكلاهما يزعم أن له تفاهمات مع كتل أخرى ستمكنه من السبق وتشكيل الحكومة، لكن لا توجد مؤشرات على انتهاء المباحثات قريباً.

محافظ كركوك: ثبوت وقوع «تلاعب» بالانتخابات بعد فحص صندوق اقتراع

أعلن محافظ كركوك، راكان الجبوري، يوم الاثنين، ثبوت وقوع «تلاعب» في الانتخابات البرلمانية الأخيرة في محافظة كركوك (شمال)، بعد إجراء فحص لأحد صناديق الاقتراع، وهو ما نفى صحته مسؤول بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقال الجبوري إن «ما أثير من حدوث عمليات تلاعب في انتخابات كركوك هو أمر مؤكد لنا وللكثيرين». وأضاف، أنه بحضوره وعدد من أعضاء مفوضية الانتخابات جرى فحص صندوق اقتراع خاص بمحافظة كركوك في العاصمة بغداد، و«ثبت صحة ما طالب به المتظاهرون وأهالي كركوك».

وكان الجبوري يشير إلى احتجاجات واسعة في محافظة كركوك من قبل متظاهرين عرب وتركمان على ما يقولون إنها عمليات «تلاعب وتزوير» رافقت الانتخابات البرلمانية.

واتهم مسؤولون عرب وتركمان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بتزوير النتائج، عبر برمجة الأجهزة الخاصة بالاقتراع الإلكتروني، لإعطاء نتائج محددة مسبقاً لصالحه، وهو ما ينفيه الحزب.

وحصل «الاتحاد الوطني» على ستة مقاعد في المحافظة مقابل ثلاثة لجبهة تركمان كركوك، وثلاثة للتحالف العربي.

في المقابل، قال مدير عام العمليات في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، صفاء الجابري، في بيان تلقت الأناضول نسخة منه، إن التصريح الذي أدلى به الجبوري «عار من الصحة وغير دقيق». ودعا الجابري «المرشحين لتوخي الدقة في التصريحات، وعدم اتهام المفوضية جزافاً»، وحذر من أن «أي تصريح خاطئ قد يعرض الأمن والاستقرار في محافظة كركوك إلى الخطر».

وفي الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٢ أيار الجاري، حل تحالف «سائرون»، المدعوم من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في المرتبة الأولى بـ٥٤ مقعداً من أصل ٣٢٩، يليه تحالف «الفتح»، المكون من أذرع سياسية لفصائل «الحشد الشعبي»، بزعامة هادي العامري بـ٤٧ مقعداً.

وبعدهما حل ائتلاف «النصر»، بزعامة رئيس الوزراء، حيدر العبادي، بـ٤٢ مقعداً، بينما حصل ائتلاف «الوطنية»، بزعامة علاوي، على ٢١ مقعداً. ■

صفقة القرن أو صفقات القرون.. ثمّ ماذا؟!

بقلم: د. علي العتوم

«الصفقة» تعني في اللغة البيعة أو المبايعة بين طرفين لأمرٍ ما، خيراً كان أو شراً ولربح فيه أو خسارة. ويُعنى بصفقة القرن هنا ما يدور في أوساط السياسة المحلية والعالمية من العمل على تنفيذ الدوائر المعادية لأمتنا، خُطّةً تقضي بإنجاز ما يريده اليهود من إقامة دولتهم في فلسطين خالصةً لهم دون العرب الذين سيجري طردهم منها، واعتراف العالم كله بهذه الدولة الغاصبة وإنهاء المقاومة الفلسطينية لكيانها الدّخيل، وإنكار حقّ عودة الفلسطينيين إلى ديارهم.

ومعلومٌ أنّ من يتولّى كِبْر هذه الجريمة هذه الأيام هو الرئيس الأمريكي ترامب ومن يدور في فلكه من هذه الأمّة!! ولقد كثر الحديث منذ مدّة في الإعلام عن هذه الصّفقة الجريمة ولا يزال، ما بين مثبت لها ونافٍ أو متشكك. وأنا أقول: إنّ هذه الصفقة حقيقةٌ، وهي جاريةٌ ويعمل المتآمرون من مختلف الأطراف على تحقيقها من غرب وعرب، ولكنني أضيف، آسياً ومنبّهاً وزارياً على بعض أبناء هذه الأمّة من مغفّلين وغيرهم: أنّ هذه هي إحدى الصفقات في سلسلة متواصلة بدأت في جغرافية هذه الأمّة وتاريخها منذ عدّة قرون، يديرها الغرب الحاقد على أمتنا من وراء ظهرها بسريّة تامّة، وقد يكون بعلم بعض أبنائها الذين وقعوا لسبب أو لآخر في فخّ أولئك المجرمين.

إنّ دخول يهود الدّونمة يوماً إلى تركيا صفقةٌ من هذه الصفقات، وإنّ رفع شعار القومية في الدولة العثمانية أواخر عهدها بين الأتراك والعرب خاصّة صفقة، وإنّ إنشاء دستور مدحت (باشا) في تركيا في ذاك العهد وإبعاد الشريعة الإسلامية عن دست الحكم فيها صفقة، وإنّ إشاعة اصطلاح الرجل المريض على تلك الدولة عند الغرب قبل قرن من سقوطها صفقة، وإنّ موافقة العرب أن يقفوا مع الحلفاء في الحرب العالمية الأولى صفقة، وإنّ سكوت العرب على اتّفاقية سايكس بيكو وإصدار وعد بلفور والحرب ما زالت دائرة وسكوتهم عن ذلك صفقة أو صفقتان، وإنّ قيام الحروب الأربع: (٤٨، ٥٦، ٦٧، ٧٣) ودخول العراق للكويت ومن ثمّ قيام أمريكا بإرجاع الكويت للكويتيين صفقات. وكلها صفقاتٌ أدّت إلى صفعات تتابعت منذ نهاية السبعينيات من القرن الغابر، من كامب ديفد إلى أوسلو إلى مدريد إلى وادي عربة والحبل على الجرّار. بل، إنّني أقول وبكلّ تأكيد: إنّ كلّ الحركات الانتقاضية التي جرت في أطراف بلاد العرب، ولا سيّما في مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية والسّودان، قبل قرنٍ أو قرنين من الحرب العالمية الأولى، كانت إحدى هذه الحلقات الصفقات، سعياً لتفكيك وحدة الأمّة وقصداً لتغذية روح الحركات الانفصالية عن جسم دولة الخلافة لإضعافها ومن بعدُ لإسقاطها وبالتّالي لذبحها. وفي كلّها لم تكن اليد الأجنبية بعيدةً عنها تحريكاً ودعماً، بل إنّ بعضها كانت فيها هذه اليد ظاهرةً وشاهرة، وذلك بقبول بعض أهل هذه البلاد أو زعمائها آنذاك بهذه الصفقات طمعاً في الأهواء الذاتية والتمرّد القبلي، وهو ممّا حذّرنا منه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بقوله: (إذا جاءكم من يريد تفريق جماعتكم والانتقاض على إمامكم، فاقتلوه كائناً من كان)!! وإذا كان الوقوف على الأطلال أو ندب الماضي مما لا يروق بعضهم، وأنا معه في هذا المعنى، لكنّني أستدرك في الوقت ذاته فأقول: إنّنا نحن أبناء هذه الأمّة وأخصّ الواعين منهم يجب أن لا تنطلي علينا، تلك المفاهيم المشبوهة أو الأقوال الخادعة من أننا يجب أن لا نتحدث عن الماضي ولا عن التاريخ، وأن لا نفسر كلّ شيءٍ بنظرية المؤامرة، وأنا مع هذا التّوجه بشكل عام، غير أنني أقول في الحين عينه كذلك، كما قال أحد الحكماء: إنّ مثل قوم نسوا تاريخهم مثل لقيط لا يعرف أصله أو فصله، وأنّ من لا تاريخ له ولا ماض لا حاضر له ولا مستقبل، وأنّ إنكار المؤامرة هو في حدّ ذاته مؤامرة، بل مؤامرةٌ كبرى، لأنّ الماضي والحاضر والواقع يثبت وقوع المؤامرات في المحيط البشري.

وهذا القرآن الكريم يؤكّد في كثير من آياته وقوع المؤامرة، وأكتفي من ذلك بقوله سبحانه: ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك، ويمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين﴾، وأقول والشّواهد ماثلةٌ ومتوافرة لكل ذي بصر أو بصيرة: أليس من المؤامرة أن يبعد الإسلام وهو سبب عزّة العرب خاصّة ومصدر قوّتهم عن سُدّة الحكم وساحة التّوجيه والتّربية والتعليم في بلاد العرب؟! أوليس من المؤامرة أن تحلّ الرابطة القومية فيها، وهي باعثةٌ على العنصرية والتشاحن محل الرابطة الإسلامية وهي رابطةٌ داعية للوحدة والتآلف؟! أوليس من المؤامرة أن يُضحي اليهود الذين يقول ربُّنا: إنّهم أشد النّاس عداوةً لنا، وهم في الذاكرة الإنسانية الأم النّاس وأخبثهم؟ أجل، أليس من المؤامرة أن يضحوا في أذهان أبناء مجتمعنا أو هكذا يُراد، أصدقاءَ وأُلفاءَ كراماً؟! أوليس من التآمر الشديد أن يصبح من يدافع عن بلده وقد احتُلّ في محيطنا العربي والإسلامي إرهابياً يجب أن يطارد ويلاحق؟! أوليس من المؤامرة أن يعتبر الجهاد وهو ذروة سنام الإسلام إرهاباً، وأنّ كل من ينادي بالتزام الدين قرآناً وسنّةً حتى في المناهج، يطلق عليه في بلادنا إرهابي أو (دواعش)؟! أوليس من التآمر أن يُرضى أن يحكم في بلادنا كلُّ نذل وساقط وملحد وعميل ويدافع عنه في الإعلام وغير الإعلام، ولكن إذا حكم المسلم الملتزم الصادق فهو رجعيٌّ ظلامي إرهابيّ ضد أمّته وبلده، يجب أن يحارب ويسقط بكلّ وسيلة وبالتّعاون مع الأجنبي الكافر؟! أوليس أوليس؟! ومعلومٌ أنّ هذه المؤامرات وهي ثابتةٌ وواقعة هي حلقاتٌ في سلسلة تلك الصفقات بشكلٍ أو بآخر!!

واليوم يُتحدّث عن صفقة القرن، وهي واقعة في بلادنا بصورةٍ أو بأخرى ومنذ زمان، ويُقصد بها التهام اليهود لفلسطين واعتراف العالم أجمعه بمن فيهم العرب والمسلمون بذلك؟! ويجتمع الزّعماء العرب والمسلمون اليوم، هنا وهناك، ولا يصدر عن اجتماعاتهم العتيدة في عواصمهم الفاخرة ما يشفي الغليل ولا أربعه أو ثمنه أو حتى لا شيء!! والطريق واضح في الانتصار وتحصيل الحقوق من أفواه السّباع ومن بين أشداق الأفاعي. إنّه الإعداد والاستعداد كما فعل أجدادنا العظام وأسلافنا الكرام. وهذا التّاريخ يشهد والقرآن يوجّه والواقع يؤكّد، كيف انتصرنا على الفرس والرّوم ومن بعدُ على الصليبيين والتّتار، أو حتى على الاستعمار في هذا العصر كما في الجزائر مثلاً. وهل كان ذلك بالاجتماعات الرسمية والمفاوضات العبثية، والاعتراف بالعدوّ والتآلف معه أم بحربه وضربه؟! أوَكان ذلك بالمؤتمرات المؤامرات والحفلات والفنادق أم بالجيوش المجحفلة والبنادق والخنادق؟! أوكان ذلك بالشباب المائع المتسكع أم بالشباب المقاتل المجاهد؟! أوكان ذلك بالاعتماد على عصبة الأمم وهيئتها ومجلس الأمن والشّرعية الدّولية وكلّها من صنع الصّهاينة والصّليبيين، أم بالاعتماد على القرآن والمسجد والرّباط في سبيل الله؟! أوكان ذلك بجامعة دول عربية مهترئة صنعها الإنجليز على أعينهم لتكون جامعةً مفرّقة لا جامعة موحدة، أم بجامعة إسلامية صحيحة وصادقة تجعل من جميع شعوب الأمّة صفاً متراصاً وكُلاً مترابطاً؟!

أننتصر على اليهود ونسترجع المقدّسات والصادقون من أبناء هذه الأمّة المحبّون لشعوبهم وأوطانهم في السّجون والمعتقلات أو تحت أعواد المشانق وفي صحارى المهاجر والمنافي؟! إنّ حكّام هذه الأمّة ما داموا يكمّمون الأفواه ويعرضون عن تحكيم شرع الله فيهم، ويلغون فريضة الجهاد، فستمضي صفقة القرن، ولكن خابت مساعيهم ومساعي سادتهم من صهاينة وصليبيين. فها هم أبناء فلسطين يقومون بما لم تقم به في بلاد العرب جيوشٌ ولا دول. فحيّاهم الله وبيّاهم وأخزى عدوّهم من أقرباء وأباعد، والله أكبر ولله الحمد. ■

رمضان.. شهر صناعة الأمة

بقلم: السنوسي محمد

من المهم ونحن نتعامل مع المعاني أو المناسبات الإسلامية، أن ننظر إليها في إطارها الذي يتجاوز دائرة الفرد إلى دائرة الأمة؛ فذلك أدعى لأن نقف على حقيقتها، وعلى المقاصد الأساسية منها.

رمضان هو الشهر الذي وُلدت فيه الأمة.. حين تنزل القرآن بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ العلق: ١.. فانبثق من هذا الأمر الإلهي ميلادُ أمة انداحت بعد ذلك في جنبات الأرض؛ تعمّر الكون وتستخرج كنوزه وقوانينه المخبوءة، وتقيم العدل، وتصنع في دنيا الناس النموذج الذي طالما تاقت نفوسهم إليه.

لكن حين تاهت منا بوصلة المفاهيم والقيم والمعاني، صار رمضان- في أحسن الحالات- شهراً للفرد وليس للأمة، وللذات وليس للمجموع.. وغاب عنا أنه شهر ميلادنا جميعاً، وشهر انطلاق نموذجنا الحضاري.. أما في أسوأ الحالات- نعوذ بالله- فصار الشهر الكريم عنواناً على كل ما يضادّ رسالته الأساسية؛ من الارتقاء بالروح، وتهذيب الغرائز، وضبط النفس والجوارح!.

ولسنا نريد بقولنا: إن رمضان شهر ميلاد الأمة، مجرد التعبير الأدبي عن أهمية الشهر وفضله.. بل نريد التعبير الحقيقي، من حيث لفت الانتباه إلى كيفية صناعة الأمة التي تمّت في رمضان، وإلى ما يحمله هذا الشهر كل عام من تذكير متجدد بهذه الصناعة.. فنحن أمام ميلاد متجدد ينبغي أن نستحضر أجواءه ومفاهيمه ومرتكزاته.. لا سيما إذا صرنا في حالة بعيدة عن حالة الميلاد الأول وما اتسمت به من علوّ ورفعة وتمكين!.

وحين يعاودنا رمضان كل عام، ينبغي أن نتذكر معه كيف وُلدت أمتنا.. كيف كنا قبل الميلاد: من الفرقة والضعف والهوان، ومن ضياع البوصلة والانحراف في العقيدة والمفاهيم.. ثم لننظر كيف كنا بعد الميلاد: من الاتصال بالخالق والاستهداء بنور الوحي، ومن قوة الصف وتماسك النسيج، ومن السيادة في الأرض والعزة بين الأمم. ثم علينا بعد ذلك أن نرى واقعنا المعاصر في ضوء هاتين الصورتين: قبل الميلاد وبعده؛ لندرك إلى أي صورةٍ منهما نحن أقرب! وإلى أي وضع نريد أن نصير!

أليس من اللافت هنا أن يكون رمضان شهر الانتصارات والأحداث الكبرى المفصلية في تاريخنا، القديم والحديث؛ بدءاً من غزوة بدر الكبرى حتى حرب العاشر من رمضان..؟!

وأليس من اللافت أن تأتي توجيهات الإسلام تباعًا لتؤكد ضرورة اقتران الصيام برعاية حقوق الآخرين؛ وصيانة حرماتهم المعنوية والمادية، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلا يَرْفُثْ وَلا يَصْخَبْ؛ فَإِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ فَلْيَقُلْ إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ» (رواه البخاري من حديث أبي هريرة)، وقوله أيضاً: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ» (رواه البخاري من حديث أبي هريرة).

أليس مما ينبغي التوقف عنده بالفهم والتدبر، ما جاء في فضل أعمال في رمضان يتعدى نَفْعُها الذات إلى الآخرين؛ مثل تفطير الصائم، وبذل الخير للناس، والجود من نعم الله.. كما في الحديث الشريف: «مَنْ فَطَّرَ صَائِمًا كُتِبَ لَهُ مثل أَجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ» (رواه أحمد والترمذي عن زيد بن خالد الجهني)، وكما في قول ابن عباس: «كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ أَجْوَدُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ» (رواه البخاري).

إن رمضان حقاً ليس كما يتصور البعض شهراً للزاد الروحي فحسب، ولا لمراجعة الذات في دائرتها الفردية فقط.. بل هو شهر ميلاد بما تعنيه كلمة (الميلاد) من عمل روحي وفكري، ومن حركة وجهاد، ومن بذل وعطاء.. تماماً كما أنه شهر لمراجعة الذات في دائرتها الأوسع الجماعية، وفرصة لأن تراجع الأمة واقعها في ضوء ملابسات ميلادها ومقتضياته..

نريد من رمضان أن تنتعش فيه الروح وتزكو النفس، وأن نبذل الخير ونعين المحتاجين وندخل السرور على من ضاق بهم الحال، وأن نعيد للمجتمع ولو بعضاً من صفائه وتماسكه: بالتراحم والتغافر، وبكف الأذى وصيانة الحقوق والأعراض..

نريد من رمضان أن نستشعر به أننا وُلدنا حقًّا أول مرة في هذا الشهر، وأن ميلادنا مجدّداً أمرٌ ممكن بل ومطلوب بإلحاح.. وكما يدور الزمان دورته، ويُعاودنا رمضانُ كل عام، ينبغي أن نغادر مواقع الهزيمة والتخاذل والمثبطات، إلى مواطن الريادة والفاعلية والإيجابية، نحو استئناف ميلادنا الأول..

إن رمضان شهر الأمة، ومن المهم أن يتحرك فيه كل فرد باتجاه هذا المعنى، وأن يستحضر مسؤوليته نحو أمته كما ينتوي أن يقوم فيه بأعمال تخص الذات..■

«سمّعونا التراويح»
مصريون ينتقدون «كتم» شعائر صلاة القيام

عبّر مصريون عن رفضهم لمنع مكبرات الصوت بصلاة التراويح بالمساجد، وسط تفاعل نشط على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتدافع وزارة الأوقاف عن الخطوة، وتقول إنها تأتي مراعاة لمصالح «المرضى والطلاب» الذين يستعدون لامتحانات شهادة الثانوية العامة.

وشمل القرار نحو ١١٥ ألف مسجد بمختلف أنحاء البلاد، التزم أغلبها بالقرار، بينما تحدث البعض عن تجاهله بمساجد في القرى والنجوع.

«منذ منع صوت التراويح من مكبرات الصوت وتحسّ رمضان صامتاً والشوارع ميتة»، تدوينة سجلها حساب «رضوى أيمن» بموقع «فيسبوك» من ضمن تدوينات أخرى تنتقد القرار. وتساءل حساب «منار سيّد» عبر «فيسبوك»: «ما هذا الحزن؟، أين صوت صلاة التراويح والأدعية؟»، داعية لـ«عدم إلغاء صوت صلاة التراويح».

ودافع جابر طايع، وكيل وزارة الأوقاف المصرية، في مداخلة تلفزيونية عن القرار، قائلاً إنه «إجراء تنظيمي بحت»، وأوضح طايع أن الخطوة تأتي «منعاً للشوشرة وتداخل الأصوات بين المساجد والزوايا (مساجد صغيرة) وحتى لا يؤثر الصوت على تركيز الطلاب أثناء المذاكرة».

وتقدر أعداد المساجد في مصر بـ١٠٨ آلاف مسجد إلى جانب ما يقرب من سبعة آلاف زاوية، وفق تصريحات صحفية سابقة للمسؤول ذاته.

وصلاة التراويح لها تقاليد خاصة في مصر، مرتبطة بالأذان وترديد الأدعية عبر مكبرات الصوت الخارجية، التي كانت تستخدم لإيصال صوت الإمام للأعداد الغفيرة من المصلين خارج المسجد.■

رمضان قبل مائة عام في قرية مصرية

بقلم: عبد الفتاح بدوي

لنتخيّلْ أن الزمن عاد بنا للماضي مائة عام، لنجدَ أنفسَنا وسط أناس بسطاء في قرية نائية، لا نلمح فيها أيّاً من مقوّمات الحياة الحديثة التي نعهدها، فلا طرق ممهّدة ولا حتى إنارة كهربائية، فقط بيوت طينية متجاورة وزروع وأشجار متكاثفة، حياة بسيطة وهادئة، ليس هناك ضجيج لسيارات، ولا مباراة كرة قدم يُهلِّلون من أجلها، الصوت المرتفع الوحيد هو صوت مؤذن القرية، الذي ركب دابته ليجوب القرية ليعلن أن «غداً صيام على ما أفتى مفتي الديار».

يا لها من فرحة غامرة، ترى كيف كان هؤلاء يقضون هذا الشهر الكريم؟ وهل كانت الأجواء مختلفة عما نعرفه نحن اليوم؟ وإن كان ثمة اختلاف فهل اليوم هو الأفضل أم قديماً؟

نفحات من الماضي

كان أجدادنا رحمهم الله يروون لنا كيف كان رمضان قديماً، وكيف أنهم يجتمعون بالمسجد في نهار رمضان ليعقدوا مقرأة فيقرأ كل واحد منهم جزءاً حتى يتموا المصحف، ثم يتفرقون كلٌ إلى بيته ليقضي وقت القيلولة أو إلى عمله أو حقله، وفي هذه الأثناء كانوا يتذوقون حلاوة الصيام بذكر الله وصلة الأرحام، حيث كانوا يتزاورون ويصل كل واحد منهم رحمه، الأمر الذي أصبح نادراً في عصرنا الحالي، ربما بسبب انشغال الناس الزائد بأعمالهم وتجارتهم.

في عصرنا الحالي تمتلئ الثلاجات بشتى الأصناف في هذا الشهر الكريم، الذي من المفترض أنه شهر الزهد والتقشف من ملذات الدنيا، حتى أصبح رمضان للأسف عبئاً مادياً عند بعض الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية كل ذلك، أما قديماً فلم تكن هناك ثلاجات ولا تكييفات ولا حتى مواصلات كالتي نعهدها اليوم، ورغم ذلك كانوا يسعدون برمضان أكثر منا نحن، وبالتالي لم يعرفوا أمراض التخمة ولا تصلب الشرايين ولا ضغط الدم والسكر، حياتهم بسيطة، أقل القليل يكفيهم، ليس هناك أفضل من متعة تلاوة القرآن وتدارس الأحاديث وسير الأولين، لا نميمة ولا بغضاء ولا تحاسد بينهم.

المسجد ودوره في القرية

ثم يحين وقت الإفطار، فيذهب الكل إلى المسجد، وقد أخرج كل بيت ما يستطيعه من طعام وشراب إلى المسجد، فيصلون ويختمون صلاتهم ثم يفطرون، ويقف أحدهم خارج المسجد ليدعو المارّة إلى الإفطار، الكل في تجمع وفرحة لا يدانيها شيء، فرحة الصوم وفرحة اللقاء.. انتهى الإفطار فما يلبثون أن يذهبوا إلى المسجد حتى تحين صلاة العشاء، والمسجد تنيره مصابيح ليست كالتي نعرفها، وإنما تُضاء بالزيت، فيصلّون التراويح في جو إيماني بديع، ثم يذهبون إلى بيوتهم وقد حمدوا الله على نعمته، وأن يُتمّ عليهم الشهر وقد غفر لهم.

أمسيات رمضانيّة

وفي أمسيات رمضان يحلو التسامر والتزاور، حيث يكونون في نهار رمضان ممسكين تقريباً عن الكلام من فرط التعب والإعياء، فإذا حل المساء رجعت إليهم الحيوية وتشوّقوا إلى الأقاصيص والعظات والأحاديث، فكانوا يجلسون عند بيت أحدهم ليتناولوا سير الأوائل وأحاديث النبي ﷺ وبعض الشؤون الحياتية، تسليتهم في هذه الأوقات هو التمر و«الكنافة»، حيث كانت هي أطيب المأكولات المميزة في رمضان، ويسود جو من الألفة والمحبة بينهم نكاد لا نراه اليوم، حيث أصبحت العلاقات الإنسانية تحكمها بعض المصالح والاعتبارات الاجتماعية التي أرستها رغوة المدنية الغربية التي لم تعد علينا بأي نفع في رأيي، وهذه ليست دعوة للرجعية ولكنها دعوة لعدم الابتعاد عن تقاليدنا العربية الأصيلة، وعدم طغيان المادة على كل عاداتنا اليومية وحتى الدينية.

السَّحور

يجيء وقت السحور، فكانوا يؤخرون وقته قبل صلاة الفجر قليلاً، فيأكلون ويشربون ويحمدون الله خالقهم، ثم يؤذن للفجر فيتوضأون ويذهبون إلى المسجد لأداء صلاة الفجر في جماعة، وكان المسجد يكتظ بالناس في هذه الصلاة عن غيرها، ربما نظراً لعلمهم بفضلها، فيدعون الله أن يديم عليهم فضله، وأن يسترهم في الدنيا والآخرة، لكن للأسف في الحاضر نجد المساجد في صلاة الفجر تكاد تكون خاوية من الناس إلا من رحم، رغم أنه قديماً كان عدد المساجد في كل قرية أقل بكثير مما هو عليه الآن.

انتهت الصلاة، فيجلسون ليقرأوا جزءاً من القرآن، ثم يذهب كل واحد إلى حقله وقد طلعت شمس يوم جديد بكل بطء وتؤدة مؤذنة بالخير، وما هي إلا لحظات حتى تتربع في كبد السماء مشعّة بهية تنير الحقول والسماء، تبعث شعاعها الدافئ في كل الأرجاء، الكل في سكينة وعمل وتسبيح، متوكلين على الله ربهم، راجين فضله ونعمته.■

ماذا بعد أن فقدت الأنظمة العسكرية مبرّرات وجودها؟

بقلم: محمد الجوادي

في عام ١٩٤٩ نجح الزعيم حسني الزعيم في انقلابه الذي بدأ به سلسلة الانقلابات العربية، بعد أن انتهى وجود انقلابَي العراق واليمن السابقيْن عليه؛ ومنذ ذلك الحين قدّمت الانقلابات العسكرية نفسها لشعوبها على أنها حركات ثورية تستهدف التحرير والديمقراطية والتنمية.

ووجدت هذه الانقلابات من معطيات الحياة السياسية السابقة عليها ما يكفل لها أن تبرهن على عنايتها الظاهرة بهذه الميادين، لكنها سرعان ما اكتشفت أنها لن تستطيع أن تمضي في ظل هذه الثلاثية (التحرير والديمقراطية والتنمية)، وذلك لسببين وجوديّين مهمين:

– الأول؛ هو أن الديمقراطية نفسها تتعارض مع استمرار الحالة الانقلابية، كما أن استمرار الحالة الانقلابية يتعارض مع الديمقراطية، وهكذا اتجهت الانقلابات إلى إعلاء فكرة أن وجود الثورة فوق وجود الديمقراطية.

– الثاني؛ هو أن خطط التنمية الجادة تتعارض أيضا مع استمرار الحالة الانقلابية، لأنها توجد حالة من الوعي البرجوازي الداعي إلى التخلي عن التصرفات العسكرية الاستثنائية وما يصحبها من فساد جوهري معوق للتنمية؛ ومن ثم كانت حتمية اللجوء إلى أنماط من التنمية الزائفة.

مع مضي الزمن، تطورت فلسفات جديدة في علم الاجتماع السياسي، مستهدفةً إضفاء المشروعية على عملية تغييب الديمقراطية، وذلك من أجل استمرار الاستحواذ على السلطة والاستمتاع بمزاياها التي باتت تتضخم يوماً بعد يوم.

كان بعض هذه النظريات بمثابة أطروحات ساذجة لكنها مالئة للفراغ، وكان بعضها الآخر بمثابة تبريرات لاحقة لكنها مفتقدة الصدق؛ فمن النوع الأول تبرز النظرية القائلة بأن الديمقراطية الاجتماعية أهم من الديمقراطية السياسية.

ومن النوع الثاني تبرز النظرية القائلة بأن تربص الاستعمار الجديد بخطط التنمية كان كفيلاً بفشلها، مع أن هذه الخطط المزعومة لم تكن –في حقيقة الأمر– إلا فشلاً وُضعت عناوينه في سطور، ثم وُضعت قبل العناوين أرقام مسلسلة للإيحاء المفتعل بشكلانية التخطيط.

وهكذا ابتعد مدلول اللفظ تماماً عن الحرية السياسية وحرية الرأي والتعبير، كما ابتعد تماماً عن معاني الديمقراطية والانتخابات والتصويت... إلخ.

وعلى سبيل المثل؛ ظل معنى الحرية ملتبساً في ما يُعرض من خطاب سياسي على أذهان المواطنين، بعد أن عادت مصر إلى الحياة السياسية تدريجاً عبر المنابر فالتنظيمات فالأحزاب، ومن خلال الانتخابات الحزبية.

كان من الطبيعي أن تتجه الأنظمة العسكرية العربية إلى ما يمكن تسميته توفيق الأوضاع السياسية، لتحقق مشروعية جديدة بعيدة عن المشروعية القديمة التي انتهت نظرياً بإعلان الاستقلال، أو بخروج آخر جندي من جنود سلطات الاحتلال الأجنبي.

ومع أن توفيق الأوضاع كان يتطلب إعطاء مساحات أوسع لدولة المؤسسات؛ فإن العسكريين العرب –في مواقع الحكم المطلق– لم يكونوا على أدنى استعداد للقبول بهذا، حتى ولو أن أحدهم خطا خطوات ناجحة في هذا المسار.

بل إن من العجيب أن الحاسة السلطوية عند العسكريين العرب سرعان ما انتبهت لخطورة مثل هذا السعي في توفيق الأوضاع، وسرعان ما أسعفهم دهاقنة اليسار باستعارة لفظ الثورة المضادة لإطلاقه على أية محاولة جادة، للخروج من شرنقة الحكم العسكري المطلق إلى حكم عسكري ذي طابع مدني، أو معترف بقدر ما من الحريات السياسية.

ومن دهاء التاريخ أن العسكر المتعطشين للبقاء في السلطة كانوا حريصين على استمرار التعقيد في الصراع العربي الإسرائيلي، حتى إنهم انزعجوا أيما انزعاج حين بدأ هذا الصراع يخالف مساره المعهود بعدما تحقق نصر حرب ٦ أكتوبر (١٩٧٣)، وحصل فض الاشتباك الأول فالثاني ثم المبادرة وكامب ديفد...

وهكذا كان أكثر العرب معارضة لهذا المسار (أياً كان صدقه) هي الدكتاتوريات العسكرية التي سارعت –في حماسة شديدة ولأول مرة في تاريخها– إلى تكوين جبهة الصمود والرفض، وقد كان الأحرى أن تسمى جبهة الحفاظ على الانقلابات العسكرية.

ولم يقف دهاء التاريخ عند هذا الحد؛ فقد اقتنعت كبرى الملكيات العربية –بفضل مستشاريها الأميركيين– بأن أفضل البدائل المتاحة لاستقرارها يتمثل في العمل الدائب على تثبيت وضع النظم العسكرية العربية، والبدء في تحولها التدريجي إلى ملكيات تنتسب إلى آخر فائز في لعبة الكراسي الموسيقية.

ومع هذا؛ فإن جيل الثورات العربية الربيعية كان أذكى من أن يقع في مثل هذه الفخاخ المنصوبة، حتى إنه لم يُعِرْ الأمر أدنى التفات ولا تعقيب حين نجح الطرف الثالث بمصر في استحداث موقف من المواقف التي تتمناها الأنظمة التقليدية في مثل هذا السجال ذي الزمام المنفلت.

بينما حاول الجيل القديم –ومن ضمنه كاتب هذه السطور– أن يعالج الأمر على النحو المعروف في مثل هذه الحالات، بالذهاب في وفد مصالحة من القاهرة إلى الرياض.

ومع مرور الوقت؛ كانت القوى الرجعية تمضي في تحبيذ التقنية الأميركية التقليدية باللجوء إلى تمويل انقلاب عسكري، ولم يكن الأمر في هذه الحالة سهلاً على نحو ما كان في حقبة الحرب الباردة، ذلك أن العنصر البشري نفسه المتمثل في القيادات التي ستتم مخاطبتها لإتمام الانقلاب لم يكن مندفعاً ولا جاهزاً، على نحو ما كان أسلافه في نهاية الأربعينيات وطيلة الخمسينيات.

كان المرشحون للقيام بالانقلاب أكثر استقراراً في مناصبهم، وأكثر عائداً وأقل رغبة في مظهرية الحكم، وأقل رغبة في المخاطرة مهما كانت مضمونة، وكانوا يرون بأعينهم ويسمعون أصوات الرعد التي تصدر عن شباب الثورة وهم يهتفون هتافهم الذي لا يخلو منه تجمع ولا مظاهرة.

ومع أن أكثر الكارهين للثورات العربية يتلمسون العذر لقيادات الانقلابات في غطرستها ودمويتها وعنفها ومجافاتها للإنسانية والعدالة وحقوق الإنسان؛ فإنهم يعرفون أن التبرير –مهما كان مقبولاً– ليس بديلاً من القبول، وأن القبول بأمر واقع في وقت ما ليس مبرراً لديمومته، وأن الزعم بالحفاظ على الدولة لا يمكن أن يعني القضاء على روحها ولا على الشعب.

وهكذا أصبح المبرّر الأقوى لبقاء حالة الانقلابات العسكرية هو رغبة الجيران الأغنياء في ألا يسمعوا صوت الثورات العربية الهادر.

باختصار شديد؛ أصبحت الانقلابات العسكرية جزءاً من سياسة حمائية رجعية، بعد عصر تتوجت فيه الانقلابات كثورات تحرير يمتد وعدها بالتحرير إلى فلسطين السليبة، التي أصبحت الآن في مرمى سهام الانقلابات العسكرية التي ضحت بآخر ورقة من التوت كان يمكنها أن تستر بعض عورتها.■

حفل توزيع جوائز مباراة الإيمان القرآنية للسنة السادسة والثلاثين

في رحاب شهر رمضان المبارك أقامت جمعية التربية الإسلامية المشرفة على معاهد ومدارس الإيمان الإسلامية في الشمال الحفل الختامي لمباراة الإيمان القرآنية السنوية الـ٣٦ في رحاب مسرح مجمع الإيمان التربوي بأبي سمراء – طرابلس – بمشاركة الشيخ محمد إمام ممثلاً سماحة مفتي طرابلس والشمال الدكتور مالك الشعار، الشيخ عبد الرزاق اسلامبولي رئيس دائرة أوقاف طرابلس، مشايخ القراء الشيخ زياد الحاج والشيخ خالد بركات، رئيس جمعية التربية الإسلامية الدكتور ناهد الغزال وأعضاء من الهيئتين الادارية والعامة لجمعية التربية الإسلامية، وأهالي الطلاب المحتفى بهم.

استهل الحفل بتلاوة مباركة من القراء الكريم رتلها عدد من الطلاب الحفظة فالنشيد الوطني اللبناني ونشيد مدارس الإيمان، فكلمة ترحيبية من عريف الحفل الأستاذ طارق دندشي الذي أعلن أن عدد المشاركين بلغ ٥٠٠ طالب وطالبة من عدد كبير من مدارس وثانويات الشمال وعكار وأشرفت عليها لجان متخصصة.

كلمة جمعية التربية الإسلامية ألقاها رئيس لجنة الثقافة والتوجيه الاسلامي في الجمعية الدكتور أحمد علوش الذي رحب بالضيوف الكرام وأولياء الأمور والطلاب.

كلمة راعي الحفل سماحة مفتي طرابلس والشمال الدكتور الشيخ مالك الشعار ألقاها الشيخ محمد إمام أمين الفتوى، فحيا جمعية التربية الإسلامية والقائمين عليها والهيئتين الإدارية والتعليمية في مدارس الإيمان الإسلامية في الشمال الذين «يؤدون رسالة الخير إلى العالم.

وتخلل الحفل عرض سلايد عن مباراة الايمان القرآنية السنوية ووصلات إنشادية من وحي المناسبة قدمها طلاب مدارس الايمان؛ واختتم الحفل بتوزيع الدروع التقديرية إضافة إلى الجوائز النقدية للطلاب الفائزين.

الإفطار السنوي لهيئة نصرة الأقصى في البقاع

أقامت هيئة نصرة الأقصى في الجماعة الإسلامية افطارها السنوي في مجمع السهول السياحي – الخيارة – البقاع، بحضور عدد من العلماء والفعاليات السياسية والحزبية ورؤساء بلديات ومخاتير المنطقة.

بعد تلاوة آيات من القرآن الحكيم من شيخ قراء البقاع الشيخ علي الغزاوي، كان تقديم من مسؤول الهيئة في البقاع الحاج محمد صخر قال فيه ان تحرير الانسانية يبدأ من تحرير فلسطين، وذل الأمة وضياعها حين تضيع فلسطين، وأكد حتمية الانتصار على الكيان الصهيوني كما وعدنا الله ورسوله، مشيراً الى بعض المشاهد التي تسبق دخول المسجد الأقصى.

ثم كلمة ممثل الأمين العام للجماعة الإسلامية (رئيس المكتب السياسي الدكتور بسام حمود) الذي اعتبر ان قرار الإدارة الأمريكية بإعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني هو المسمار الأخير في نعش ما يسمى عملية السلام، وأعلنت عملياً موت اتفاق أوسلو المشؤوم وكل الاتفاقات الباطلة المذله، مشيداً باستقبال أهل غزة لشهر رمضان بالصمود والتحدي والعطاء والفداء من خلال مسيرات العودة الكبرى.

وفي واقعنا المخزي يحتل الكيان الصهيوني عاصمة عربية، وباقي عواصمنا منشغلة بحروب داخليه والبقية منشغلة بأمورها الداخلية حتى صارت دول كسوريا ملعباً للجيوش الأجنبية، وقد اصابتنا في لبنان تداعيات ما يحصل في سوريا. وأضاف حمود انه في ظل هذه الظروف ستبقى الجماعة الإسلامية تعمل على بناء الفرد والأسرة والمجتمع، وتبني المؤسسات التربوية والصحية والاجتماعية، وتؤمن للناس ما عجزت عنه الدولة، وكذلك ستبقى تعمل على صعيد الوطن ليكون منيعاً موحداً رافضين كل أفكار وأشكال التجزئة والتقسيم.■

الجمعية الطبية الإسلامية تقيم إفطارها السنوي الثاني والعشرين في طرابلس

أقامت الجمعية الطبية الإسلامية إفطارها الرمضاني السنوي الثاني والعشرين في طرابلس، برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الصحة العامة الأستاذ غسان حاصباني، ممثلاً برئيس مصلحة الصحة في الشمال الدكتور جمال عبدو، وحضور الأمين العام للجماعة الإسلامية الأستاذ عزام الأيوبي، مفتي طرابلس والشمال الشيخ مالك الشعار ممثلاً بأمين الفتوى الشيخ محمد إمام، النائب سمير الجسر ممثلاً بالدكتور جلال حلواني، الوزير محمد كبارة ممثلاً بالأستاذ سامي رضا، النائب وليد البعريني ممثلاً بالأستاذ هلال البعريني، النائب جان عبيد ممثلاً بالأستاذ إيلي عبيد، رئيس بلدية طرابلس أحمد قمر الدين ممثلاً بالدكتور رياض يمق، أمين سر تكتل الجمهورية القوية النائب السابق فادي كرم، النائب السابق محمد الصفدي ممثلاً بالدكتور مصطفى الحلوة، اللواء أشرف ريفي ممثلاً بالدكتور سعد الدين فاخوري، نقيب المهندسين بسام زيادة، نقيب أطباء الأسنان الدكتورة رولا ديب، نقيب أصحاب المستشفيات الأستاذ سليمان هارون، رئيس بلدية المحمرة عبد المنعم عثمان، نائب رئيس بلدية طرابلس المهندس خالد الولي، أمين سر نقابة الأطباء الدكتور أحمد البوش، نقيب الصائغين خالد النمل، كما حضر الإفطار رؤساء بلديات وأعضاء مجالس بلدية واختيارية وشخصيات وفعاليات.

قدّم للإفطار الإعلامي يحيى الصديق الذي رحّب بالحضور، ثم كانت كلمة لرئيس الجمعية الطبية الإسلامية الدكتور محمود السيد،أعقبها عرض فيلم وثائقي عن أعمال الجمعية ونشاطاتها في مختلف المؤسسات التي تشرف عليها.

رئيس الجمعية الطبية الإسلامية الدكتور محمود السيد أشار في كلمته إلى تراكم النجاحات التي حققتها الجمعية منذ تأسيسها قبل نحو ٣٦ عاماً، واستعرض إنجازات المرافق التابعة لها خلال العام المنصرم، حيث تمّ توقيع العديد من العقود بين المراكز الصحية ووزارة الصحة كما حصل مركز الإيمان الصحي في سير على المرتبة الأولى في لبنان عن فئة الاستقطاب ضمن مشروع التغطية الصحية الشاملة بالتعاون مع وزارة الصحة. واعتبر السيد أن من أهم المشاريع الاستراتيجية التي تتطلع الجمعية لتحقيقها هو مشروع توسعة مستشفى دار الشفاء الذي وُضع الحجر الأساس له في شهر رمضان الماضي برعاية وحضور معالي وزير الصحة الأستاذ غسان حاصباني.

ونوّه السيد بأعمال جهاز الطوارئ والإغاثة بمراكزه الأربعة في طرابلس والضنية والقلمون وعرسال، والتضحيات التي يبذلها المسعفون في تنفيذ الأعمال الإسعافية والإنسانية.

كلمة راعي الإفطار الوزير غسان حاصباني ألقاها رئيس مصلحة الصحة في الشمال الدكتور جمال عبدو، الذي نوّه فيها بإنجازات الجمعية الطبية الإسلامية، موجهاً التحية إلى جميع العاملين في قطاعاتها ومرافقها من أطباء وممرضين وإداريين ممن ساهموا في تحقيق الريادة والتميز في العمل الصحي.

أضاف: نحن في وزارة الصحة ندعم ونشارك القطاعات الخاصة للوصول إلى خدمات طبية علاجية مميزة وعصرية كما نراها في جمعيتكم، إنكم تتميزون عن غيركم في الجانب الإنساني، والوزارة تقدر وتثمن أداءكم هذا وتسعى إلى تعميمه في كل لبنان، فنحن كوزارة وقطاع خاص لسنا سوى مصانع لبناء الإنسان المعافى والسليم الذي يخدم وطنه.

وختم: أدعو الله أن يوفقنا جميعاً لمساعدة المرضى والأخذ بيدهم إلى طريق الشفاء.

من جهته اعتبر الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي أن الجماعة الإسلامية قولاً وفعلاً تقوم بما تقوم به من خدمات تربوية واجتماعية وطبية لوجه الله تعالى، ولا تبغي من وراء ذلك مناصب ولا مراكز في السلطة، فإن كان تقدير الناس أن نكون صوتهم لنمثلهم في مواقع أخرى فهذا قرارهم، دون أن يعني ذلك أننا لا نحتاج لأن نقوم بأي مراجعة وتقييم علمي ودقيق، سواء حول أدائنا على صعيد مؤسساتنا.

الحفل السنوي لقسم الروضة لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ مدرسة الإيمان بطرابلس

نظم قسم الروضة في مدرسة الايمان الإسلامية فرع طرابلس احتفاله السنوي وتخريجه دفعة جديدة من طلاب الروضة الثالثة، وذلك في مسرح المدرسة بمشاركة المدير العام للمدارس الأستاذ زياد غمراوي، المدير التربوي للمدارس الأستاذ مازن رعد، مدير مدرسة الإيمان فرع طرابلس الدكتور باسم حموضة، مديرة معهد الإيمان الأستاذة سلافة طوط، مدراء مدارس واهالي الطلاب.

تخلل الحفل كلمة لمسؤولة قسم الروضة الأستاذة أديبة المصري التي قالت: «نلتقي اليوم بكم كعادتنا من كل عام، لنزف إليكم باقة من الورود والرياحين، من أبنائنا الذين يغادرون اليوم روضتنا ورصيدهم مليء بالعلم والمعرفة والخبرة.

كما كانت كلمة لمدير مدرسة الايمان الإسلامية الدكتور باسم حموضة قال فيها: «نرحب بكم في صرح الإيمان المجيد ذي النصف قرن عمراً».

هذا وتخلل الحفل توزيع شهادات وهدايا تقديرية للأمهات اللواتي شاركن في حفظ «سورة مريم».

الشيخ سعيد هرموش في ذمة الله تعالى

كان الشيخ سعيد هرموش رحمه الله من رجال الدعوة الإسلامية الذين ساهموا في حمل الأمانة وقدموا التضحيات، حتى غدت الحركة الإسلامية في قضاء الضنية محط أنظار القريب والبعيد. كان الأمين العام للجماعة يحب الشيخ سعيد لدماثة خلقه وعلوّ همّته. وقد آمن الشيخ سعيد بأهمية التربية والتعليم فساهم في بناء مدرسة الإيمان على أجمل مطل في السفيرة.

وكان الشيخ سعيد سبّاقاً في ميدان المشاريع الإنمائية في السفيرة وما حولها، والملعب العالي خير دليل على طموحاته. كان يحلم بجسر يربط قرية بقرصونا بنمرين، والآن الدولة تنفذ هذا المشروع.

شباب قوات الفجر الذين قاتلوا القوات الصهيونية في صيدا يعرفون جهود الشيخ سعيد في تدريباتهم. إلى جانب ذلك كان الشيخ سعيد محدثاً لبقاً وخطيباً ناجحاً. يهوى الشعر والأدب وعنده الكثير من القصائد والمقالات.

كان من رجال الصلح و العمل الاجتماعي. كان لطيفاً في جدّه ومزاحه. ثم ترك خلفه كوكبة من الأبناء الكرام الذين يتابعون مسيرته على درب الهداية والمحبة والعمل الصالح. رحم الله الشيخ سعيد وادخله فسيح رحمته.. انه سميع مجيب.

الدكتور محمد شندب

وفد من الجماعة الإسلامية في جبل لبنان يزور النائب ماريو عون مهنئاً بانتخابه

زار وفد من الجماعة الإسلامية في جبل لبنان برئاسة رئيس مجلس محافظة الجبل المهندس محمد قداح، يرافقه المسؤول السياسي للجماعة في جبل لبنان الحاج عمر سراج ووفد من قيادة الاقليم النائب المنتخب ماريو عون في دارته في الدامور مهنئاً بانتخابه لعضوية المجلس النيابي.

وكانت مناسبة للتداول في الأمور العامة وقضايا منطقة الشوف خاصة، مشددين على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة لما يحقق مصلحة البلاد.

محاضرة «رمضان واحة التقوى» في الرفيد

ضمن سلسلة محاضراته في رمضان، أقام قسم الدعوة في جمعية النجاة الاجتماعية في البقاع – الرفيد المحاضرة الثانية بعنوان «رمضان واحة التقوى»، قدمها فضيلة الشيخ خالد شاهين،

تحدث خلالها الشيخ عن معاني التقوى وكيف تتجلى في شهر رمضان، وأشار إلى آيات تدل على أهميتها في حياة المسلم وتطرق إلى أصل الصيام ومشروعيته لهذه الأمة والأمم السابقة من خلال النداء الرباني المباشر من الله تعالى للعبد، وفي الختام تم سحب جوائز للحاضرات.

محاضرة «مدرسة رمضان للتغيير الإيجابي» في الرفيد

ضمن سلسلة محاضراته في رمضان، أقام قسم الدعوة في جمعية النجاة الاجتماعية في البقاع – الرفيد المحاضرة الأولى بعنوان «مدرسة رمضان للتغيير الإيجابي»، قدمها فضيلة الشيخ الدكتور وفيق حجازي، وذلك يوم الأحد ٢٠١٨/٥/٢٠ في مسجد خالد بن الوليد في الرفيد. تحدث خلالها الشيخ عن محفزات التغيير الإيجابي ومراحله، وتخلل المحاضرة وصلة إنشادية لبراعم مركز تحفيظ القرآن الكريم وفي الختام جرى سحب جوائز للحاضرات.

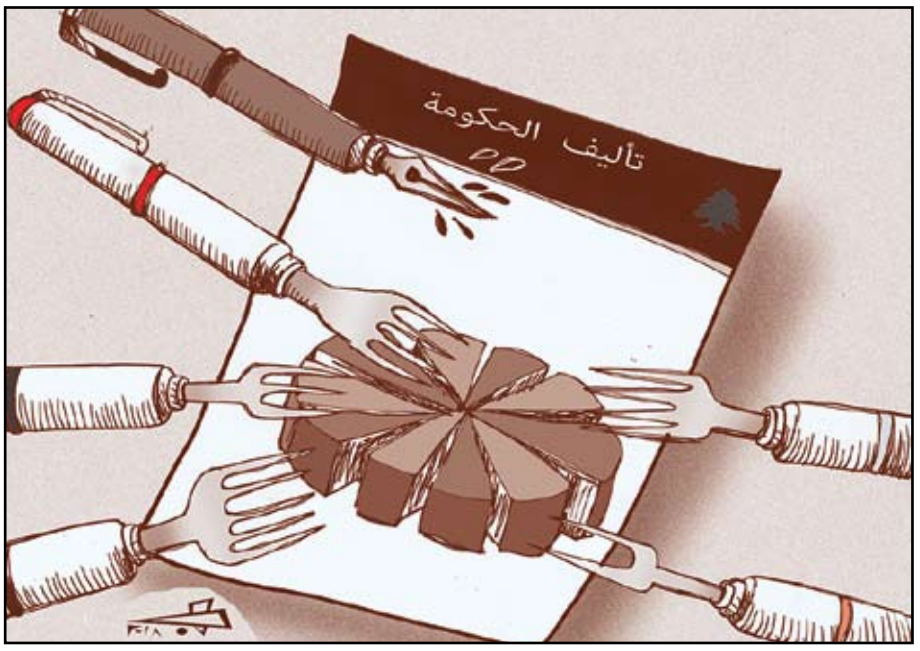

أردوغان يعلن البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية التركي

أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية الحاكم، وأهداف الحكومة المقبلة في حال فوز حزبه. جاء ذلك خلال حفل تعريفه بمرشحي حزب العدالة والتنمية لخوض الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها تزامناً مع الانتخابات الرئاسية في ٢٤ حزيران المقبل.

وأوضح أردوغان: «بإذن الله، سنخرج منتصرين في كلا الاستحقاقين الانتخابيّن الرئاسي والبرلماني».

وأضاف: «نهدف إلى الفوز بالانتخابات الرئاسية المقبلة بالحصول على أكثر بكثير من نسبة ٥٠ بالمائة من الأصوات».

وفي سياق آخر، قال أردوغان: «هدفنا الجديد نقل بلادنا إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع».

وشدد على أنهم سيزيدون من نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة إلى ٤٠ بالمائة مع نهاية ٢٠٢٣.

وأردف أردوغان: «بحسب مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة، تمكنّا من رفع بلادنا إلى مستوى تنمية بشرية عال، وسنعمل على الوصول إلى أعلى المستويات».

وتابع: «سنعمل على تعزيز علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الإقليمية المختلفة».

وبيّن الرئيس التركي: «سنحوّل بلادنا إلى دولة جاذبة ذات ثقل عبر إنتاجها الوطني في مجالات التعليم والصحة والمعلومات والاتصالات والطاقة والصناعات الدفاعية والمواصلات والنقل والتجارة».

وقال إن «تركيا لن تكتفي بتلبية احتياجاتها في مجال الصناعات الدفاعية فحسب، وستدخل بين أبرز الدول المصدرة في العالم».

وتعهد أردوغان، بمنح صفةً قانونية لـ«بيوت الجمع» (دور عبادة الطائفة العلوية)، خلال المرحلة الجديدة.

وتابع: «سنقود تأسيس نظام أكثر تحرراً وشمولاً وعدلاً على المستوى العالمي».

وأضاف: «بعد انتخابات ٢٤ حزيران المقبل، سنرتقي إلى مرتبة أعلى في الديمقراطية مثلما سنفعل في الاقتصاد».

وأردف: «كنا وعدنا سابقاً بأننا سنكافح الفساد والفقر والمحظورات، وفي المرحلة القادمة سنواصل هذا الكفاح بكل حزم وإصرار».

وتعهد الرئيس التركي بمواصلة الحرب ضد التنظيمات الإرهابية دون انقطاع عبر مطاردتهم في جحورهم.

وأوضح: «سنواصل بحزم مكافحة التنظيمات والكيانات التي تحاول التسلط على الدولة والسياسة المدنية وتقوم باستغلال معتقدات أبناء شعبنا».

وبخصوص قطاع التعليم، قال أردوغان: «سنسخر كافة إمكاناتنا وقوتنا لرفع مستوى نوعية قطاع التعليم وجودته». وأضاف: «سنفتتح القاعدة العلمية التركية في القطب الجنوبي العام المقبل».

وعلى الصعيد الاقتصادي، قال أردوغان: «سنضع تدابير جديدة وجادة للغاية في ما يخص التضخم فور انتهاء الانتخابات». وفي ما يتعلق بالسياسة الخارجية، أوضح الرئيس التركي: «سنواصل بذل الجهود حتى ينال الشعب الفلسطيني وطنه الحر، ويتحقق السلام والطمأنينة في قبلتنا الأولى القدس».

وتابع: «سنواصل فعالياتنا بوتيرة متصاعدة في سوريا لغاية تطهير الأراضي السورية من جميع الإرهابيين».■

أسئلة في طريق مكافحة حزب الله للفساد

بقلم: أواب إبراهيم

قبل أسابيع من موعد إجراء الانتخابات النيابية أطلق الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إشارة البدء لعنوان جديد رفعه في السياسة الداخلية اللبنانية وهو مكافحة الفساد. اعتقد كثيرون أن العنوان هو مجرد لافتة سيتم استثمارها في الانتخابات سرعان ما سيطويها النسيان بعد انتهاء المعركة الانتخابية، لكن حزب الله عاود الحديث عن مكافحة الفساد بعد الانتخابات، وبات عنواناً من عناوين إطلالات الأمين العام للحزب، وتم الإعلان عن خطوات عملية في مشروع الحزب لمكافحة الفساد، وتمّت تسمية أحد النواب مسؤولاً عن الملف، وسيكون تابعاً مباشرة للأمين العام، في دلالة على الأهمية التي يوليها الحزب للملف.

من المعروف أن حزب الله يمهّد الطريق التي سيسلكها، سواء داخل صفوفه أو بين مؤيّديه ومناصريه وجمهوره، ويحاول إقناع اللبنانيين بصوابية قراره. هكذا فعل حين اجتاح بيروت في أيار ٢٠٠٨، وهكذا فعل حين بدأ التدخل في الأزمة السورية والزجّ برجاله في قرى سوريا ومدنها إلى جانب جيش النظام السوري، وهكذا فعل حين أعلن الحرب على المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الرئيس رفيق الحريري. فكيف سيمهد الحزب طريقه بما خص مكافحة الفساد، وكيف سيهيّئ صفوفه الداخلية ومناصريه لهذا المسار، وكيف يقتنع اللبنانيون بأن مسعى الحزب في كافحة الفساد جدّية؟

الخطوة الأولى المطلوبة من حزب الله لتأكيد عزمه على تنفيذ ما أعلنه بمحاربة الفساد أن يبدأ ببيئته وجمهوره ومناصريه، وأن لا يستثني حلفاءه وأصدقاءه، وهذا أمر إذا حصل فإنه سيمنح الحزب مصداقية كبيرة وتأييداً كبيراً لدى جميع اللبنانيين حتى المختلفين معه بالسياسة، لكن من جهة أخرى قد تكون له تبعات سلبية على الحزب نفسه.

فكيف سيقنع حزب الله جمهوره في الضاحية الجنوبية والبقاع والجنوب بأنه قرر مواجهة الفساد، في حين أن الآلاف من هذا الجمهور مطلوبون للعدالة بجرم تصنيع المخدرات والاتجار بها وترويجها وسرقة السيارات وتهريبها!! كيف يمكن الحزب النجاح في مكافحة الفساد وهو سيواجه منظومة عشائرية معقدة تقوم على مقولة «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فهل سيكون بإمكان الحزب مواجهة الخزان البشري الذي يمدّ به النظام السوري بالمقاتلين لإجهاض ثورة الشعب السوري؟! كيف يمكن الحزب أن يقنع اللبنانيين بأنه يريد مواجهة الفساد بينما لم يقدم على أي خطوة باتجاه هذه المواجهة، أقله تسليم المطلوبين للعدالة إلى القضاء.

أزمة حزب الله لن تكون مع أهله وجمهوره فقط، بل ستكون مع حلفائه وأصدقائه. فمن المعروف أن مؤسسات الدولة وإداراتها تعاني في كل زاوية من فساد وهدر ورشوة ومحسوبيات وسرقات، ومن المعروف كذلك أن حركة أمل تحظى بنفوذ كبير داخل هذه الإدارات، وتحظى كذلك بنسبة كبيرة من المخالفات في إدارات الدولة، فهل سيجرؤ حزب الله على الاقتراب من هؤلاء، وهل سيكون لذلك في حال حصوله انعكاس على الشراكة في الثنائية الشيعية وعلى علاقة الحزب بدولة الرئيس نبيه بري؟!

وماذا عن فريق رئيس الجمهورية، هل سيكون حزب الله مستعداً للاقتراب منهم والإشارة إلى مكامن الفساد فيهم. هل يجرؤ حزب الله على أن يرفع الصوت ويقول إن أحد أوجه الفساد يكمن بأن يكون صهرا رئيس الجمهورية وابن أخته في مجلس النواب وأن يمهد الرئيس لتكون ابنته في مجلس الوزراء؟! هل يمكنه أن يرفع الصوت اعتراضاً على أداء حزب رئيس الجمهورية الطائفي الاستفزازي في التعيينات والتلزيمات والتنفيعات؟

من المسلّم به أن حزب الله هو الحزب الأكثر تنظيماً وتخطيطاً في لبنان، ومن المعروف كذلك أن الحزب يدرس خطواته جيداً، فهل تدرك قيادة الحزب خطورة الحركشة بعشّ الدبابير إذا ما نفّذت فعلاً مسعاها بمحاربة الفساد؟ وهل تدرك هذه القيادة أن هذه المعركة ستكون أكثر صعوبة وتعقيداً من مواجهة العدوّ الإسرائيلي في جنوب لبنان ومن التدخل في سوريا والعراق واليمن والكويت ونيجيريا.. فالفساد والدولة باتا كياناً واحداً، وإذا ما أراد أحد مواجهة الفساد فإنه سيجد نفسه بمواجهة شبكة معقدة من المصالح العابرة للطوائف وللخلافات السياسية، وربما يجد نفسه بمواجهة أصدقائه وحلفائه قبل خصومه.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	رمضان	حزيران	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	١٨	٢	٣٥	٣	٢٧	٥	٣٥	١٢	٢٠	٤	٤٨	٧	٢٢	٩
الأحد	١٩	٣	٣٥	٣	٢٧	٥	٣٥	١٢	٢٠	٤	٤٩	٧	٢٣	٩
الإثنين	٢٠	٤	٣٤	٣	٢٧	٥	٣٦	١٢	٢١	٤	٤٩	٧	٢٤	٩
الثلاثاء	٢١	٥	٣٤	٣	٢٧	٥	٣٦	١٢	٢١	٤	٥٠	٧	٢٥	٩
الأربعاء	٢٢	٦	٣٣	٣	٢٦	٥	٣٦	١٢	٢١	٤	٥٠	٧	٢٦	٩
الخميس	٢٣	٧	٣٣	٣	٢٦	٥	٣٦	١٢	٢١	٤	٥١	٧	٢٦	٩
الجمعة	٢٤	٨	٣٢	٣	٢٦	٥	٣٦	١٢	٢١	٤	٥١	٧	٢٧	٩

تصدرها شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر
رئيس التحرير: إبراهيم المصري
المدير المسؤول: أيمن إبراهيم
الإدارة: بسام غنوم
الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس +961.1.650308
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com
صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧